أبو المظفر العبادي
(ت ٧٧٦ هـ) ،
وآراؤه النحوية في كتابه
"شرح اللؤلؤة في علم العربية"

الدكتور

نبيل عوض محمد الشربيني

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد محمد ﷺ .... وبعد:

فلقد رزقت العربية بعلماء أجلاء حملوا مشعلها عبر العصور ، وبذلوا النفس والنفيس في سبيل النهوض بها ، مع تنوع مشاربهم واتجاهاتهم .

وكان من هؤلاء العلماء عالم كبير موسوعي بارز من علماء دمشق ، صنف في بضعة وعشرين علمًا، منها علم العربية الذي نصت كتب التراجم على أنه برع فيه ، ومن أشهر مؤلفاته في هذا العلم كتابه : " شرح اللؤلؤة في علم العربية " الذي ضمنه كثيرًا من آرائه النحوية التي لم يتعبد فيها مذهبًا بعينه ، ولا ريب في ذلك ، فالرجل متأخر نظر في النحو بعدما استوى على سوقه ، وكثرت فيه الأقوال .

و لم أجد أحدًا من الباحثين ـ غير محقق الكتاب ـ قد درس شخصية ذلكم العلم وآراءه النحوية ؛ لذا أردت أن أجمع ما تناثر من تلك الآراء في كتابه ، مصنفًا إياها ، مع دراستها ومقارنتها بالآراء الأخرى، و مرجحًا ما قوي دليله منها.

وقد دعت طبيعة الموضوع أن يقسم ثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وتمهيد ، وتعقبها خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع ، وثبت البحث التفصيلي على النحو التالي:

*** المقدمة : وفيها أذكر أسباب اختيار هذا الموضوع ، وخطته ، والمنهج المتبع في كتابته.**

*** التمهيد : وهو خاص بترجمة أبي المظفرالعبادي.**

*** الفصل الأول : (آراؤه الخاصة بالمفردات والأبنية).**

ويشتمل على ثلاثة عشر رأيًا .

*** الفصل الثاني : (آراؤه الخاصة بالتراكـــــيب).**

ويشتمل على ستة آراء .

*** الفصل الثالث : (آراؤه الخاصة بالإعراب والعامل) .**

ويشتمل على ثلاثة عشر رأيًا.

*** خاتمة البحث : وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.**

*** فهرس المصادر والمراجع .**

*** ثبت البحث التفصيلي .**

وقد تعاقبت ثلاثة مناهج في دراسة الآراء هي : المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي النقدي.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، والله المستعان ، وعليه العون والتكلان.

تمهيد : ترجمة أبي المظفر العبادي

اسمه: هو يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد(١) بن علي بن إبراهيم العبادي السرمري ثم الدمشقي العقيلي (٢) .

لقبه وكنيته :أجمعت الكتب التي عنيت بالترجمة له على أنه لقب بجمال الدين ، وكني بأبي المظفر(٣).

ولادته ونشأته : ولد العبادي سابع عشري (٤) شهر رجب سنة ست وتسعين وستمائة (٥) بـ (سر من رأى) (٦).

ولما قوي واستوى يافعاً انتقل إلى بغداد (٧) سنة تسع وعشرين وسبعمائة (٨) ، فأخذ ينهل من معين علمائها في صنوف العلم المختلفة(٩) ، ولم يطب له المقام في بغداد ، فرحل إلى دمشق (١٠)، وأقام بها حتى مات (١١).

---

(١) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، البغية ٢/ ٣٦٠ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩ .

(٢) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، والبغية ٢/ ٣٦٠ .

(٣) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٧ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩ ، والأعلام ٨/ ٢٥٠ .

(٤) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٧ ، وفهرس الفهارس ٩٢٦/٢.

(٥) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، والبغية ٢/ ٣٦٠ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩ .

(٦) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٧ ، وإنباء الغمر ١/ ١٥٠ ،ومعجم المؤلفين٣٣٢/١٣.

(٧) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، و الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، الأعلام ٨/ ٢٥٠ .

(٨) وإنباء الغمر ١/ ١٥٠.

(٩) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، و الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، والبغية ٢/ ٣٦٠.

(١٠) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، ولحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

(١١) شذرات الذهب ٨/ ٤٢٩ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٣٣٢.

أسرته : لم تفض كتب التراجم في الحديث عن أسرة صاحبنا ، و قصارى ما ورد فيها هو الحديث عن والده ، وولده إبراهيم ، فذكروا أن صاحبنا نظم الغريب في علوم الحديث لأبيه نحو من ألف بيت (١) ، ونصوا على على أن ابنه إبراهيم روى عنه(٢).

شيوخه وتلاميذه : تنوعت العلوم والمعارف التي تلقاها العبادي ، وقد بلغت بضعة وعشرين علمًا (٣) ، منها النحو والحديث والفقه وغيرها، وتعددت رحلاته في سبيل تحصيلها ، فالتقى بشيوخ كثيرين ، ونهل من معينهم ، منهم:

١ . الصفي عبد المؤمن بن عبد الحق(ت ٧٣٩ هـ) (٤): سمع منه ببغداد (٥) ، وتفقه على يديه(٦) .

٢ـ أبو الثناء محمود بن علي الدقوقي(ت٧٣٣هـ) (٧): سمع منه ببغداد (٨) .

٣ـ تقي الدين الزريراني(ت ٧٢٩ هـ) (٩): نص العبادي على أنه

---

(١) شذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

(٢) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ .

(٣) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

(٤) تنظر ترجمته في : الأعلام ٤ / ١٧٠.

(٥) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، وإنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، والبغية ٢/ ٣٦٠.

(٦) شذرات الذهب ٨/ ٤٢٩ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٣٣٢ .

(٧) تراجع ترجمته في : شذرات الذهب ٦ / ١٠٥.

(٨) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، وإنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، والبغية ٢/ ٣٦٠.

(٩) تنظر ترجمته في :المقصد الأرشد ٢ /٥٥ ، ٥٦.

شيخه (١) .

٤- أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجار(ت٧٣٠هـ) (٢) :حدث عنه بالإجازة(٣).

٥ . ابن الدواليبي(ت ٧٢٨هـ) (٤) : أجاز له (٥).

٦ـ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) (٦): قدم عليه سنة ست وأربعين ، وقرأ عليه(٧) .

وإذا كان العبادي تلقي العلوم المختلفة على يد جماعة من الأئمة الأعلام فإنه استطاع أن يلمّ بكثير مما أنتجته قرائح السابقين ، وقام بتدريس هذا إلى خلق كثيرين ، لم تنص كتب التراجم . فيما وقفت عليه . إلا على اثنين منهم ، هما:

١. ابنه ابراهيم (ت ٨٠٣ هـ) (٨) .

٢ . ابن رافع (ت ٧٧٤ هـ) (٩): أخذ عنه مع تقدمه عليه(١) ، وحدث

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٢٠ .

(٢) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ١/١٦٥. ١٦٦.

(٣) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، ولحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ ، والبغية ٢/ ٣٦٠

(٤) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٥ / ٢٧٧. ٢٧٨.

(٥) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ .

(٦) تنظر ترجمته في : فوات الوفيات ٣/٣١٥ ، ومعجم المؤلفين ٨/٢٨٩ – ٢٩٠.

(٧) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ . ١٥١ .

(٨) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ ، وتنظر ترجمته في : الضوء اللامع ١/ ١٨٢ .

(٩) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٥ /١٨٠ . ١٨١.

وحدث عنه (٢)، ومات قبله (٣).

علمه وثقافته ، وثناء العلماء عليه : إن الدأب في التحصيل ، والاجتهاد في الدرس والتأليف ، والتنوع في الثقافة صفات متى تحققت في عالم ضمنت له الريادة والإمامة ، وحاز الرياسة في عصره ، وقد اتصف العبادي بهذا ؛ إذ تنوعت ثقافته ، فهو محدث ، حافظ ، فقيه ، فرضيّ، نحوي ، ناظم ، مشارك في غير ذلك (٤).

كل هذا استوجب ثناء العلماء عليه ، فوسموه بأنه " عمدة المحققين"(٥) ، وبأنه "برع في العربية والفرائض " (٦) ، وبأنه " كان عمدة ثقة ذا فنون إمامًا علامة له مصنفات عدة في أنواع كثيرة نثرًا ونظمًا خرَّج وأفاد وأملى رواية وعلمًا"(٧).

وقد نظم عدة أراجيز في عدة فنون (٨)، منها " نظم الغريب في علوم الحديث لأبيه في ألف بيت "(٩).

مؤلفاته : ثرَّى صاحبنا المكتبة العربية والإسلامية بمؤلفات خلدت ذكره

---

(١) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧، وشذرات الذهب ٨/ ٤٣٠.

(٢) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٣٠.

(٣) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ .

(٤) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، و معجم المؤلفين ١٣ / ٣٣٢ .

(٥) الرد الوافر / ١٣٠.

(٦) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧.

(٧) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ .

(٨) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧.

(٩) شذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

على مر العصور، وقد ذكرت كتب التراجم تارة أنها بلغت مائة مصنف(١) مصنف(١) ، وتارة أنها تزيد على مائة مصنف(٢) في بضعة وعشرين علمًا (٣) ، منها :

١. شرح اللؤلؤة في علم العربية (٤).

٢. إحكام الذريعة، إلى أحكام الشريعة (٥).

٣. الفوائد السرمرية(٦) .

٤ . غيث السحابة في فضل الصحابة(٧) .

٥. عمدة الدين في فضل الخلفاء الراشدين(٨) .

٦. عقود اللآلي في الأمالي(٩) .

٧ـ نشر القلب الميت بفضل أهل البيت (١٠) ، وجاء في إيضاح

---

(١) إنباء الغمر ١/ ١٥١ .

(٢) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٣٠.

(٣) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

(٤) الأعلام ٨/ ٢٥١.

(٥) الأعلام ٨/ ٢٥٠.

(٦) الأعلام ٨/ ٢٥٠.

(٧) إنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، و لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ ، والبغية ٢/ ٣٦٠.

(٨) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨ .

(٩) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧، وإنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩. ٤٢٩.

(١٠) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، وإنباء الغمر ١/ ١٥٠ ، وشذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

المكنون أن اسمه : ذكر القلب الميت بفضائل أهل البيت (١).

تأثره وتأثيره :إن من يطالع كتاب شرح اللؤلؤة يتضح له أن صاحبه كان واسع الثقافة ، وشامل المعرفة بعلم النحو ، فقد اطلع على جلّ آراء النحاة السابقين على اختلاف مشاربهم ، ودرسها دراسة واعية حتى انصهرت في بوتقة فكره ، ثم ألف هذا الكتاب .

فقد تأثر بأعلام المدرسة البصرية ، ومنهم سيبويه(٢) ، و أبو زيد (٣) ، والأخفش(٤) .

وتأثر كذلك بأعلام المدرسة الكوفية كالكسائي(٥) ، والفراء (٦) .

وكذلك تأثر بالمتأخرين ، فنقل عن الفارسي (٧) ، والجوهري (٨) ، و ، و ابن الجواليقي(٩) ، وابن مالك(١٠) .

هذا هو تأثره بالسابقين ، وأما تأثيره في اللاحقين من المتأخرين فقد بدا في كتابي "التحبير شرح التحرير "(١١) ، و" تاج

---

(١) إيضاح المكنون ٣/ ٥٤٣.

(٢) شرح اللؤلؤة / ١٧٩.

(٣) شرح اللؤلؤة / ٢٣ .

(٤) شرح اللؤلؤة /١٨٠ ، ٣٤١.

(٥) شرح اللؤلؤة / ٣٣٩ ، ٣٤٨ .

(٦) شرح اللؤلؤة/٣٤٠ .

(٧) شرح اللؤلؤة / ٣٤١ .

(٨) شرح اللؤلؤة /٩٦ ، ٢٥١.

(٩) شرح اللؤلؤة / ٣٤٦ .

(١٠) شرح اللؤلؤة /٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(١١) التحبير شرح التحرير ١/ ٣٩ . ٤٠ .

العروس"(١).

وفاته : ودّع الدنيا – رحمه الله – بعد أن ملأها بفكره ، وكانت وفاته بدمشق (٢) في يوم السبت (٣) الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة ست وسبعين وسبعمائة (٤)، ودفن بمقبرة الصوفية(٥) ، وقد جاوز جاوز الثمانين(٦) .

(١) تاج العروس (وسط) .

(٢) الرد الوافر / ١٣٠، و شذرات الذهب ٨/ ٤٢٩.

(٣) لحظ الألحاظ ٥/ ١٧٨.

(٤) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧ ، والرد الوافر/ ١٣٠، والبغية ٢/ ٣٦٠.

(٥) الرد الوافر / ١٣٠.

(٦) الدرر الكامنة ٦/ ٢٤٧، وإنباء الغمر ١/ ١٥٠.

الفصل الأول
آراؤه الخاصة
بالمفردات والأبنية

١ـ (كلا) و(كلتا) بين التثنية والإفراد

ذهب العبادي إلى أن (كلا) و (كلتا) مفردان لفظًا ، مثنيان معنى، فقال : " وأما (كلا) و (كلتا) فيؤكد بهما المثنى..... ، وليست الألفان فيهما ألف التثنية ، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنى ، ويكون الخبر عنهما مفردًا ، فتقول : (كلا الرجلين قائم و(كلتا المرأتين قائمة)، ولا تقل :(قائمان) ، ولا (قائمتان) ، ومنه قوله تعالى : "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"(١) أفرد الخبر ، ولم يقل : (آتتا)"(٢).

ويبدو من النص أنه احتج لمذهبه بأن الضمير قد يرد إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، ومنه قوله تعالى : " كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا "(٣) ، فقال : (آتت) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو راعى المعنى لقال : (آتتا) (٤).

وهذا مذهب البصريين(٥) . كسيبويه(٦) ، والمبرد(٧) . ـ وتبعهم الزجاج(٨) ،والفارسي(١) ، وابن جني(٢) ، وابن

---

(١) الكهف / ٣٣ .

(٢) شرح اللؤلؤة في علم العربية / ٣١٥.

(٣) الكهف / ٣٣ .

(٤) ذكر هذه الحجة قبله أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٤٤١/٢ ، و ابن مالك في شرح التسهيل ٦٧/١.

(٥) شرح المفصل ٥٤/١ .

(٦) الكتاب ٣٦٤/٣.

(٧) المقتضب ٢٤١/٣ .

(٨) معاني القرآن له ٢٨٤/٣ – ٢٨٥ .

الشجري(٣) ، وغيرهم(٤).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما : إضافتهما إلى المثنى نحو : جاءني كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، و(كلتا) مثل (كلا) فيما مرّ . ولو كانا مثنيين لما جاز ذلك ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : مررت بهما اثنيهما (٥) .

والآخر : أن ألف (كلا) و (كلتا) تجوز إمالتها ، ولو كانت للتثنية لما جاز ذلك(٦)، وقد قُرِأَ (٧)، بالإمالة في قوله تعالى : " كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا " ، وقوله تعالى : "إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا"(٨) .

وقد ذهب الكوفيون(٩) . ومنهم الفراء(١٠) . إلى أنهما مثنيان لفظًا ومعنى ، وأصل (كلا) : كُلّ ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ،

---

(١) الشعر ١٢٦/١ وما يليها ، والشيرازيات ٧٥/١ وما يليها .

(٢) سر الصناعة ١٥٢/١ .

(٣) الأمالي له ١٦٦/١ .

(٤) منهم ابن الخشاب في المرتجل /٦٧ وما يليها ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ٤٣٩/٢ وما يليها ، وصدر الأفاضل في ترشيح العلل /٣٣ .

(٥) الشعر ١٢٨/١ – ١٢٩ ، والشيرازيات ٧٦/١ – ٧٧ .

(٦) الإنصاف ٤٤٨/١ .

(٧) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف . يراجع : إتحاف فضلاء البشر ٣٥٦/١ .

(٨) الإسراء / ٢٣ .

(٩) الإنصاف ٤٣٩/٢ ، وأسرار العربية /٢٨٧ ، والبديع ٣٣٤/١ .

(١٠) معاني القرآن له ١٤٢/٢ .

والتاء في (كلتا) للتأنيث، والألف للتثنية . وتبعهم العكبري(١) .

ونسب . أيضًا . إلى البغداديين في (كلتا)(٢) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم **بقول الشاعر :**

في كلتَ رجليها سُلامى واحدهْ كلتاهما مقرونة بزائدهْ(٣)

فقد أفرد (كلت) ، وهذا يدل على أن (كلتا) مثنى له(٤) .

و أجيب عن ذلك بأن (كلت) ليست مفرد (كلتا) ، وإنما حذفت الألف ضرورة(٥)

أو شذوذًا(٦) اجتزاءً بالفتحة عنها (٧) ، ولو كانت مفردة لكسرت التاء(٨) .

فالمعنى : في كلتا رجليها ، ولو كانت مفردة لكان المعنى : إحدى

---

(١) مسائل خلافية في النحو /٩٧ – ٩٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ ، والتذييل ٢٥٧/١ .

(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، والإيضاح والإيضاح في شرح المفصل ١٢١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨١/١ .

اللغة : سلامى : عظم في فرس البعير .

(٤) أسرار العربية /٢٨٨ ، و شرح ألفية ابن معطي ٧٦١/١ .

(٥) أسرار العربية /٢٨٨ .

(٦) البديع ٣٣٤/١ .

(٧)الإنصاف ٤٤٩/٢ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٨٢/١ .

رجليها ، وذلك بعيد لقوله بعد ذلك : كلتاهما قد قرنت بزائده (١) .

وأما القول بأنهما (كُلّ) في الأصل فمردود بأن (كُلاّ) للإحاطة، و (كِلا) لمعنى مخصوص ، فلا يكون أحدهما أصل للآخر(٢).

وكذلك فإن القول بأن التاء زائدة للتأنيث مردود ؛لأن تاء التأنيث لا تزاد حشوًا ، ولسكون ما قبلها وهو حرف صحيح (٣) .

***والرأي الأحرى بالقبول* هو الرأي الأول القائل بأنهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى ؛ لسلامة أدلته من الاعتراض ؛ لذا اختاره أكثر النحويين من القدماء والمحدثين(٤).**

بخلاف مذهب الكوفيين ومن تبعهم فإنه لم يسلم من الاعتراض عليه ورده.

٢- (ليس) بين الفعلية والحرفية

حكى العبادي رأي جمهور النحويين في (ليس) ، فذكر أنهم يقولون بالفعلية معللاً ذلك باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، قال : " وأما ليس ففعل عند الجمهور لاتصال الضمائر بها ، و اتصال تاء التأنيث الساكنة بها"(٥). وحكايته قول الجمهور و ما احتجوا به ، دون الاعتراض عليه . دليل على أنه يحذو حذوهم في القول بذلك .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ – ٢٤٥ .

(٢) الإنصاف ٤٤٩/٢ .

(٣) المرتجل /٦٧ ، والممتع ١ / ٣٨٥ .

(٤) يراجع كلام الشيخ عضيمة – رحمه الله – في حاشيته على المقتضب ٢٤١/٣ .

(٥) شرح اللؤلؤة / ٢٥٢ .

ومـا ذكـره العبـادي قـد نسـب إلـى البصـريين(١) تـارة ، وإلـى الكوفيين(٢) تارة أخرى ، وحكي عن الخليل (٣).

وهو مذهب سيبويه (٤) تبعه الفراء (٥)، والمبرد (٦) ،وابن السراج السراج (٧) ، والسيرافي(٨)،

والفارسي(٩) – في أحد قوليه . والهروي(١٠) ،وابن بابشاذ (١١).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

---

(١) اللامات للزجاجي /٧ .

(٢) الإنصاف ١٦١/١ .

(٣) البديع ٤٦٩/١ .

(٤) الكتاب ٤٥/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٣/٢ .

(٦) المقتضب ٨٦/٤ – ٨٧ .

(٧) الأصول ٨٢/١ – ٨٣ . وقد حكى المجاشعي أنه قال : " كنت أقول : ليس فعل منذ أربعين سنة تقليدًا ، والأظهر في ليس أنها فعل " . ينظر : شرح عيون الإعراب /٩٤ . ونقل عنه ابن النحاس قوله : " أنا أفتي بفعلية ليس تقليدًا منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها " . ينظر : التعليقة لابن النحاس ١/ ٣٩٧. والملاحظ أن النصين يتفقان في أنه قال بالفعلية تقليدًا زمنًا طويلاً ، ولكنهما يختلفان في تحديد ما ظهر له بعد ذلك . ولم أقف على نص ابن السراج حتى يتسنى لي الحكم على ما نقله المجاشعي وابن النحاس .

(٨) شرحه على الكتاب ٣٥٨/٢ .

(٩) الإيضاح /١١٦ ، ١٢١ ، والبديع ٤٦٩/١ .

(١٠) الأزهية /١٩٥ .

(١١) شرح المقدمة النحوية /٣٠٠ .

أحدهما :اتصال ضمائر الرفع بها ، وهذه الضمائر لا تتصل إلا بالأفعال، فقالوا : لست ولسنا ولستن ولستما (١) .

والآخر : اتصال تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفًا نحو : ليست هند قائمة، كما تقول : ضربت هند عمرًا (٢) .

وفي المسألة مذهبان آخران :

المذهب الأول: أنها حرف ، وقد نسب إلى الفراء(٣) ، وجميع الكوفيين(٤) ، وابن كيسان(٥)، وابن شقير(٦) ، وابن السراج(٧) ، وهو ، وهو أحد قولي الفارسي(٨) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمورمنها :

---

(١) المقتضب ٨٧/٤ ، و شرح اللؤلؤة / ٢٥٢ .

(٢) المتبع ٢٥٦/١ ، و شرح اللؤلؤة / ٢٥٢ .

(٣) نسبه إليه الزجاجي في اللامات /٧ . وهذا يخالف ما ذكره الفراء في معانيه، فقد ذهب إلى أنها فعل كما مرّ في المذهب الأول .

(٤) نسبه إليهم الزجاجي في اللامات /٧ ، وهذا يخالف ما ذكره صاحب الإنصاف فقد نسب إليهم القول بالفعلية كما مرّ في المذهب الأول ، وأيًا كان من أمر فإن قوله جميع الكوفيين مردود بأن الفراء – وهو من الكوفيين – قال بالفعلية .

(٥) اللسان (ليس) .

(٦) التذييل ١١٨/٤ ، والمغني ٥٥٥/٣ .

(٧) الجنى الداني /٤٩٤ ، والمغني ٥٥٥/٣ .

(٨) ينظر : الشعر ٧/١ وما يليها ، والحلبيات /٢١٩.

أحدهما : أنه حكى(١) عن العرب قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) ، فرفع الطيب والمسك جميعًا، وأعرى (ليس) من مرفوع ومنصوب ؛ لوجود (إلا)، وهذا حكم (ما)(٢).

وأجيب عن ذلك بأن هذه الرواية شاذة كالجر بلعل ، وفتح لام (كي)(٣) .

والآخر :أنه قد حكي عن بعض العرب قولهم : عليه رجلاً ليسي ، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية (٤) ، وهذه النون تحذف من الحرف الحرف في الضرورة في الضمير المنصوب ، ولم تحذف من الفعل في الاختيار أو الضرورة ، فحذفهم لها مع (ليس) كحذفهم لها مع (ليت) ، فهي حرف كـ (ليت)(٥) .

والمذهب الآخر: أنها ليست محضة في الحرفية ، ولا محضة في الفعلية ، فإذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال فهي حرف ، وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال فهي فعل ، وهذا مذهب المالقي(٦) .

***هذا ، والرأي الأولى بالاتباع* هو رأي المالقي ؛ لأن القول بالفعلية يصطدم بما استدل به القائلون بالحرفية ، والقول بالحرفية يصطدم بما**

---

(١) حكاه سيبويه في الكتاب ١٤٧/١ .

(٢) البديع ٤٦٩/١ ، واللباب١٦٥/١.

(٣) التبيين /٣١٢ .

(٤) الإنصاف ١٦١/١ .

(٥) الحلبيات /٢٢١ – ٢٢٢ .

(٦) رصف المباني /٣٠٠ – ٣٠١ .

استدل به القائلون بالفعلية من اتصالها بعلامات الأفعال كضمائر الرفع وتاء التأنيث وتحملها للضمير.

٣ـ (حاشا) بين الحرفية والفعلية

ذهب العبادي إلى أن (حاشا) حرف معناه الاستثناء مع تنزيه المستثنى خلافاً لبعض النحويين ، قال : " وأما حاشى فمعناها الاستثناء مع تنزيه المستثنى ، وهي تجر، وجعلها بعضهم فعلاً وصرفه ، قال النابغة:

وما أُحَاشِي مِن الأقوامِ مِنْ أحَدِ (١)"(٢).

وهذا مذهب سيبويه ، قال : " وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر " حتى" ما بعدها وفيها معنى الاستثناء "(٣) .

واحْتُجَ لذلك بأمرين :

أحدهما: أن (حاشا) لو كان فعلاً كـ (خلا) و (عدا) لجاز (ما حاشا زيداً) ، كما جاز (ما خلا زيداً)، ولم نرهم استعملوا ذلك (٤)، قال سيبويه : " ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً " (٥).

---

(١) عجز بيت من البسيط ، صدره :

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُه

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه / ٣٤ برواية (لا) موضع (ما) ، و الحجة لابن خالويه / ١٩٥، و ثمار الصناعة/ ٣٧٢ ، وشرح اللمع للباقولي ١/ ٥٠١ برواية (لا) موضع (ما)، والجنى الداني / ٥٥٩ برواية (لا) موضع (ما).

(٢) شرح اللؤلؤة / ١٢١.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٩.

(٤) شرح اللمع للباقولي ٢ / ٥٠٢ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٤٩.

والآخر :قول الشاعر :

في فتيةٍ جعلوا الصليبَ إلاهَهُم حاشايَ إنّي مسلمٌ مَعْذُورُ(١)

لأن (حاشا) لو كان فعلاً ، لقال : حاشاني ؛ لأنك تقول : رماني، ولا تقول : رماي (٢).

وقد نسب إلى الكسائي(٣)، والمازني(٤) ، والمبرد(٥) ، والكوفيين(٦) القول بأن (حاشا) فعل ماض .

واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما: أنه يتصرف(٧) ، فقد أتى منه المضارع (٨) في قول الشاعر: الشاعر:

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُه ولا أُحَاشِي مِن الأقوامِ مِنْ أحَدِ.

ورُدَّ بأن أكثر العلماء يرون أن (أحاشي " فعل مشتق من (حاشا)

---

(١) البيت من الكامل للأقيشر في الدرر اللوامع ٥٤٠/١ . وجاء بلا نسبة في : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ ، والجني الداني /٥٥٦ ، و ينظر عجزه في الهمع ٢٧٩/٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٤.

(٣) شرح الكافية لابن القواس ١ / ٢٤٩ .

(٤) جواهر الأدب / ٥٢٤.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٤٩٤ ، والجنى الداني /٥٥٩ . وقد ذكر المبرد المبرد في المقتضب ٤ /٣٩١ أنها تستخدم فعلاً وحرف جر .

(٦) الإنصاف ١ / ٢٧٨ ، والارتشاف ٣ / ١٥٣٣ ، والجنى الداني /٥٥٩.

(٧) الجنى الداني /٥٥٩ .

(٨) شرح اللمع للباقولي ٢ / ٥٠١ ، و شرح اللؤلؤة / ١٢١.

الذي هو أداة استثناء ، ومعناه : قلت حاشا ، كما تشتق : سوف من سوف ، ولبّيت من لبّى ، وسبح وحمدل وحوقل من سبحان الله ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله(١).

ولآخر: ثبوت النصب به ، ومنه قول العرب : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع(٢) بنصب الشيطان .

وقد نسب إلى الفراء القول بأن (حاشا) فعل لا فاعل له(٣).

وهو قول ضعيف ؛ لأن كل فعل لا بدَّ له فاعل (٤).

وذهب المبرد (٥) ، و ابن جني (٦) ، والباقولي(٧) إلى أن (حاشا) يجوز أن يكون حرفاً ، و يجوز أن يكون يكون فعلاً .

قال المبرد : " وما كان حرفاً سوى إلا فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا "(٨).

والرأي الأقرب للصواب هو الرأي القائل بأن (حاشا) يستخدم حرفًا ، ويستخدم فعلاً ؛ لورود السماع بالجر والنصب ، والجر يدل على الحرفية

---

(١) معاني الحروف المنسوب إلى الرماني/ ١٨ .

(٢) المحتسب ١ / ٤٤٢ ، و شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٧.

(٣) شرح المفصل ٢ / ٨٥.

(٤) رصف المباني / ١٧٩.

(٥) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٦) اللمع /١٥٣ .

(٧) شرح اللمع له / ٥٠٠ . ٥٠١.

(٨) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

، والنصب يدل على الفعلية . وأما ما نسب إلى الفراء من القول بأنه فعل لا فاعل له فهو قول ضعيف(١)؛ لأن كل فعل لا بد له من فاعل ، كما مر.

(١) رصف المباني / ١٧٩، والجنى الداني / ٥٦٠ .

٤ ـ من معاني (مِنْ) :

(ابتداء الغاية ـ التبعيض ـ تبيين الجنس ـ الزيادة)

قال العبادي : " ومن تأتي في الكلام على أربعة معان :

أحدها : أن تقع بمعنى ابتداء الغاية المختصة بالمكان ، ويقابلها (إلى) بمعنى انتهاء الغاية ، كقولك : (سرت من المدينة إلى مكة) .

الثاني : للتبعيض ، كقولك : (شربت من الكوز).

الثالث : لتبيين الجنس ، كقوله تعالى : " فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ"(١).

الرابع : أن تأتي زائدة ، كقولك : (ما جاءني من أحد) ، فأما قولك : (ما جاءني من رجل) فليست هنا زائدة لاحتمال أن يكون جاءك اثنان أو جماعة "(٢).

يبدو من النص أن العبادي يرى أن (من) تأتي للدلالة على ابتداء الغاية في المكان خاصة ، والتبعيض ، وتبيين الجنس ، والزيادة . وإليك بيان آراء النحويين في ذلك:

<u>أولاً : ابتداء الغاية :</u>

المراد بالابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بها شيئًا ممتدًا ، كالسير والمشي، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل ، نحو : سرت من البصرة ، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو : تبرأت من فلان إلى فلان ، وكذا : خرجت من الدار ؛ لأن الخروج ليس شيئًا ممتدًا ؛ إذ يقال : خرجت من الدار إذا انفصلت

---

(١) الحج / ٣٠.

(٢) شرح اللؤلؤة / ١١٥ . ١١٦.

عنها ولو بخطوة (١) .

ولا خلاف بين النحويين . ومنهم العبادي . في مجيء (من) لابتداء الغاية في الأمكنة(٢) ، ولكن الخلاف في مجيئها لذلك في الأزمنة ، وللنحاة في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أنها لا تأتي لذلك .

وهذا مذهب العبادي ، ونسب . قبله . إلى أهل البصرة(٣) – غيرالأخفش(٤)، والمبرد(٥) – ومنهم سيبويه(٦).

وقال به ابن بابشاذ(٧) ، والشريف الكوفي(٨) ، والرضي(٩) .

واحتجوا لذلك بأمرين :

أحدهما:أن (من) حقيقة في المكان ، فلو استعملت في الزمان لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف مشترك المعنى ، والأصل أن يدل الحرف على معنى واحد .

والآخر: أن (مذ) و (منذ) مخصوصتان للزمان، فيجب أن يختص

---

(١) شرح الكافية للرضي ٧/٦ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ٧٤٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، والإرشاد /٣٠٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ .

(٥) شرح المفصل ١٠/٨ ، وتوضيح المقاصد ٧٤٩/٢ .

(٦) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٧) شرح المقدمة النحوية /١٨٠ .

(٨) البيان في شرح اللمع /٢٤٤ .

(٩) شرح الكافية له ٨/٦ .

المكان بـ (من)، وكما لا تستعمل (مذ) في المكان ، فكذلك لا تستعمل (من) في الزمان (١) .

والمذهب الآخر : أنها تأتي لذلك ، وقد نسب إلى الأخفش(٢) ، والمبرد(٣) ، وابن درستويه(٤)، والكوفيين(٥) . وهو قول العكبري(٦) ، العكبري(٦) ، وابن عصفور(٧) ، وابن مالك(٨).

واحتج لذلك بأمرين :

أحدهما :أنها جاءت لابتداء الغاية في المكان ، والزمان كالمكان في الظرفية ،

وأن له ابتداء وانتهاء(٩) .

والآخر: أنها جاءت في غير شاهد من فصيح كلام العرب مفيدة لهذا المعنى

ومن ذلك : قوله تعالى : " لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ

---

(١) المتبع ٣٧٠/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ .

(٣) شرح المفصل ١٠/٨ ، والجنى الداني /٣٠٩ .

(٤) شرح المفصل ١٠/٨ ، وتوضيح المقاصد ٧٤٩/٢ .

(٥) إعراب الحديث للعكبري / ٩٥ ، وشرح المفصل ١٠/٨ .

(٦) إعراب الحديث له / ٩٥. .

(٧) شرح الجمل له ٥٠٥/١ .

(٨) شرح التسهيل ١٣١/٣ – ١٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢.

(٩) المتبع ٣٧٠/١ .

يَوْمٍ "(١) .

وقول الشاعر :

تُخُيِّرن من أزمانِ يوم حليمةٍ إلى اليوم قَدْ جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ (٢)

وقد أول المانعون ذلك على تقدير مضاف(٣) ، فقدروه في قوله تعالى تعالى " من تأسيس أول يوم"(٤) . ومنهم من جعل (من) بمعنى (في) في الآية(٥) .

والرأي الذي أميل إليه **هو القول بمجيئها لابتداء الغاية في الزمان لكثرة شواهده(٦)، فلا حاجة إلى تأويلها (٧) ؛ لأن ذلك تعسف(٨) ، ، والأصل عدم الحذف(٩) ، ولأن القاعدة تقول : إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى من غيره .**

<u>ثانيًا : التبعيض .</u>

---

(١) التوبة /١٠٨ .

(٢) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه /١٥ . برواية (تورثن) موضع (تخيرن) ، و(جربن) موضع (جربت) . ، وشرح المفصل ١٢٨/٥ ، والمغني ١٣٨/٤ ، والتصريح ٨/٢.

(٣) شرح المفصل ١٠/٨ ، وشرح ابن الناظم /٢٦٠ .

(٤) شرح المفصل ١٠/٨ – ١١ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٨/٦ .

(٦) الجنى الداني /٣٠٨ ، وجواهر الأدب /٢٧٠ .

(٧) جواهر الأدب /٢٧٠ .

(٨) الجنى الداني /٣٠٩ .

(٩) التصريح ٨/٢ .

اختلفت رؤى النحويين في إفادة (من) التبعيض ، وكان لهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أنها تدل على التبعيض ، وليس مرجع ذلك ابتداء الغاية .

وهذا مذهب العبادي ، وهو مسبوق في هذا بسيبويه(١)، والفارسي(٢) ، والصيمري(٣) ، وابن بابشاذ(٤) ، والعكبري(٥) ، وابن الخباز(٦) .

.

وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض وقرئ : " حَتَّى تُنفِقُواْ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ "(٧) .

ومما استشهد به القائلون بإفادتها التبعيض : قوله تعالى : " حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ "(٨) ، وقوله تعالى:" خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً "(٩) ،

---

(١) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٢) الإيضاح /١٩٩ .

(٣) التبصرة ٢٨٥/١ .

(٤) شرح المقدمة النحوية /١٨٠ .

(٥) المتبع ٣٧١/١ .

(٦) الغرة المخفية ١٨٢/١ .

(٧) هي قراءة ابن مسعود . ينظر : الكشاف ٤٤٥/١ ، وجواهر الأدب /٢٧١ ، والمساعد ٢٤٦/٢. والآية في سورة آل عمران /٩٢ .

(٨) آل عمران /٩٢ .

(٩) التوبة /١٠٣.

وقوله تعالى :" وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ "(١).

والمذهب الآخر : أن دلالتها على التبعيض مرجعها ابتداء الغاية .

وقد نسب هذا إلى المبرد(٢) لكن بالرجوع إلى كتابه المقتضب وجدته وجدته مرة صرح بذلك ، ومرة أخرى قال بمجيئها للتبعيض دون أن يُرْجِع ذلك إلى ابتداء الغاية .

قال في المرة الأولى : " ومنها (من) ، وأصلها ابتداء الغاية نحو : سرت من مكة إلى المدينة ، وفي الكتاب : من فلان إلى فلان(٣) ، فمعناه : أن ابتداءه من فلان ومحله فلان .وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ، وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت إلى ابتداء الغاية "(٤) .

وقال في المرة الأخرى : "أما (من) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبعيض ، وتكون زائدة .....وأما التي للتبعيض فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع الكلام على الجميع، فإن قلت : أخذت من ماله ، وأكلت من طعامه ، أو لبست من ثيابه دلت (من) على التبعيض"(٥) .

ولعل المبرد صاحب قولين في ذلك ، فقد ذهب في الجزء الأول من كتابه إلى أن (من) في الأصل لابتداء الغاية ، والتبعيض راجع إليه ، ثم بان له رأي آخر بعد ذلك ، فرجع عن كلامه، ومال إلى أنها تدل على

---

(١) البقرة / ٢٧١ .

(٢) المتبع ٣٧١/١ ، وشرح المفصل ١٢/٨ .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٤) المقتضب ١٨٢/١ .

(٥) المقتضب ١٣٦/٤ – ١٣٧ .

معنى التبعيض مستقلاً عن معنى ابتداء الغاية .

وقد حكي ذلك المذهب عن الأخفش الأصغر(١) ، وقاله ابن السراج(٢) ، والجرجاني(٣) ، وابن يعيش(٤) .

وضعفه العكبري بأنه إذا قيل : شربت من الماء فلا دلالة فيه على ابتداء الغاية ؛ لأنها قد دلت على التبعيض – هنا – وليس الغرض منها بيان موضع ابتداء الفعل بخلاف : سرت من البصرة ، فإن الغرض منها بيان المكان ، ولا يسمى هناك تبعيضًا وإن كان ابتداء السير من بعض أمكنة البصرة (٥) .

والرأي الأخرى بالقبول **هو مذهب الجمهور القائل بإفادة من التبعيض دون أن يكون مرجع ذلك ابتداء الغاية لأمرين :**

أحدهما : قراءة : " حَتَّى تُنفِقُواْ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ " ، فلو كان المرجع ابتداء الغاية لما أتى بلفظة (بعض) موضعها .

ولو كان الأمر – كما يقولون – فماذا يقولون في تلك القراءة وهي ثابتة عن صحابي كعبد الله بن مسعود؟

والآخر : أن القائلين بأن المرجع ابتداء الغاية لا ينكرون أنها تأتي بمعنى (بعض) ، لكنهم يجعلون أصل المعنى ابتداء الغاية ، فلماذا هذا التكلف طالما استقام المعنى وأمن اللبس؟

---

(١) الارتشاف ١٧١٩/٤ .

(٢) الأصول ٤٠٦/١ ، والارتشاف ١٧١٩/٤ .

(٣) المقتصد ٨٢٣/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٢/٨ .

(٥) المتبع ٣٧١/١ .

ثالثاً: تبيين الجنس :

للنحاة في مجيء (من) لتبيين الجنس ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنها تأتي لتبيين الجنس دون أن يكون مرجع ذلك إلى ابتداء الغاية .

و هذا قول العبادي . وقد شُهِر هذا المعنى في كتب المعربين(١) ، وهو مذهب الزجاج(٢)، والنحاس(٣) ، وابن بابشاذ(٤) ، والعكبري(٥)، وابن معطي(٦)، وابن الخباز(٧) . وقد غالى بعض النحويين ، فجعلها فجعلها للتبيين دائمًا (٨) .

وقد كثر مجئ (من) المبينة بعد (ما) و(مهما) ؛ لإفراط إبهامها نحو: " مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا "(٩)، " مَهْمَا تَأْتِنَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ " (١٠) ، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٥٠ ، والجنى الداني /٣١٠ .

(٢) معاني القرآن له ٣/٤٢٤ – ٤٢٥ .

(٣) إعراب القرآن له ١/٣٩١ .

(٤) شرح المقدمة النحوية /١٨٠ .

(٥) المتبع ١/٣٧١ .

(٦) الفصول الخمسون /٢١٣ .

(٧) توجيه اللمع له /٢٢٩ .

(٨) الصفوة الصفية ١/٢٨٣ .

(٩) فاطر / ٢ .

(١٠) الأعراف / ١٣٢ .

على الحال (١) .

وقد تقع بعد غيرهما ، وشواهد ذلك كثيرة منها ما استدل به العبادي وهو قوله تعالى: "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ "(٢) ، فالرجس جامع للأوثان وغيرها ، و(من) بينت أحد أنواعه(٣) ، والمعنى : الرجس الذي الذي هو وثن(٤) .

المذهب الثاني : أنها لا تأتي لتبيين الجنس .

ونسب هذا إلى المبرد(٥) . والمدقق في كلام المبرد يجده من المنكرين لمجيئها لتبيين الجنس ؛ لأنه لم يذكر هذا المعنى ضمن ما ذكره من معاني " من" (٦) .

وهو مذهب ابن عصفور(٧) ، وابن أبي الربيع(٨).

***وقد اُحْتُج له* بأننا لا نقول : (مررت برجل من زيد) ، ونحن نريد الذي هو زيد ، وكذلك لا نقول : (مررت بزيد من أخيك) على معنى :**

---

(١) المغني ١٤١/٤ .
(٢) الحج / ٣٠ .
(٣) البديع ٢٤٥/١ .
(٤) شرح المقدمة النحوية /١٨٠ .
(٥) المقتصد ٨٢٣/٢ .
(٦) المقتضب ١٣٦/٤ .
(٧) شرح الجمل له ٥٠٩/١ .
(٨) البسيط ٨٤٦/٢ .

الذي هو أخوك (١) .

وقد رد أصحاب هذا المذهب ما احتج به أصحاب المذهب الأول ، فجعلوا " من" في قوله تعالى : "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ " لابتداء الغاية، لأن الرجس ليس هو ذاتها(٢)، أو مبعضة(٣) .

وأجيب بأن القول بأنها لابتداء الغاية فيه تكلف(٤) ، والقول بأنها بأنها مبعضة يثبت في الأوثان ما ليس برجس (٥) .

المذهب الثالث : أن مرجع دلالتها على تبيين الجنس هو ابتداء الغاية ، وقد نسب إلى ابن السراج أنه جعل معنى (من) ابتداء الغاية ، وإن دلت على معنى آخر فبقرينة(٦).

وقد ذهب إلى ذلك الجرجاني (٧) .، و ابن يعيش (٨) .

ورده الرضي واسمًا إياه بالبعد ؛ لأن قولهم : عشرون من الدراهم لا يحتمل إلا أن تكون الدراهم هي العشرون ، وكذلك فإن الأوثان هي نفس الرجس ، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه (٩) .

---

(١) البسيط ٨٤٦/٢ .
(٢) الجنى الداني /٣١٠ .
(٣) البسيط ٨٤٦/٢ .
(٤) المغني ١٤٣/٤ .
(٥) البديع ٢٤٥/١ .
(٦) الصفوة الصفية ٢٨٣/١.
(٧) المقتصد ٨٢٣/٢.
(٨) شرح المفصل ١٢/٨.
(٩) شرح الكافية ١٠/٦ .

والرأي الأولى بالاتباع هو القول بإفادتها التبيين ؛ لأن القائلين بذلك استشهدوا بغير شاهد من فصيح الكلام جاءت فيه دالة على هذا المعنى ، وأما تأويل المنكرين والقائلين بأن مرجع ذلك هو ابتداء الغاية . مفسد للمعنى في بعضها (١) متكلف في بعضها الآخر(٢) كما مرّ .

رابعاً : الزيادة :

ذهب غير واحد من النحويين(٣) إلى أن(من) زائدة في نحو : (ما في الدار من أحد)، و(ما في الدار من رجل) ؛لأن الكلام يصح بدونها ، إذا قلت : (ما فيها أحد)، و(ما فيها رجل) ، لكن (ما فيها من رجل) لا محتمل له غيرالعموم (٤).

وذهب العكبري(٥) إلى أنها زائدة في نحو :(ما جاءني من أحد) للتوكيد ؛ لأن أحداً من أسماء العموم ، أما نحو : (ما جاءني من رجل) فيجوز أن تكون زائدة من وجه ؛ لأنك لو حذفتها لاستقام الكلام ، وغير زائدة من وجه ؛لأنها تفيد استغراق الجنس ؛ ألا ترى أنك لو حذفتها لنفيت رجلاً واحداً ، كقولك: ما جاءني رجل بل رجلان ، وإذا أثبتها دللت بذلك على أنه لم يأتك رجل ولا أكثر.

---

(١) البديع١/٢٤٥.

(٢) المغني ١٤٢/٤ ، والمساعد٢٤٧/٢.

(٣) منهم ابن السراج في الأصول ٤١٠/١ ، والنحاس في إعراب القرآن ٤/ ٣٧٥ ٣٧٥ ، والزركشي في البرهان ٤/ ٤٢١ ، وابن هشام في المغني ١٦٣/٤ ، والسيوطي في الهمع ٤٦٣/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧، ١٣٨ .

(٥)اللباب١ /٣٥٥ .

وذهب العبادي إلى أنها زائدة في نحو : (ما جاءني من أحد) ،أما نحو : (ما جاءني من رجل) فليست هنا زائدة لاحتمال أن يكون جاءك اثنان أو جماعة (١).

وعزي إلى علي بن سليمان (٢) أن(من) في نحو : (ما جاءني من أحد) هي لابتداء الغاية .

وقد اشترط البصريون(٣) ـ عدا الأخفش ـ لزيادة (من) شرطين:

أحدهما : أن تدخل على نكرة .

والآخر : أن يكون الكلام نفياً ، أو نهياً، أو استفهاماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: " مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ "(٤) ، و" هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّه"(٥).

ولعل العبادي يميل إلى اشتراط هذين الشرطين لاقتصاره في الاستدلال على زيادتها في الكلام المنفي إذا كان مدخولها نكرة ، ولم يعرض إلى زيادتها في الإيجاب أو مع المعرفة من قريب أو بعيد .

---

(١) شرح اللؤلؤة / ١١٥ . ١١٦.

(٢) الارتشاف ١٧٢٥/٤ .

(٣) لم يصرح سيبويه بذلك لكن ما مثل به لزيادتها يدل على اشتراطه هذين الشرطين ، كما أنه لم يشر إلى زيادتها في الإيجاب أو مع المعرفة . ينظر : الكتاب ٤/ ٢٢٥ ، وينظر نسبة هذا إلى سيبويه في شرح المفصل ٨/ ١٢ . ١٣ ، والجنى الداني/ ٣١٦، ٣١٧

(٤) الأعراف / ٦٥.

(٥) فاطر / ٢ .

وذهب الكسائي (١)، و الأخفش (٢) ، وابن جني (٣) ، وابن مالك(٤) جواز زيادتها في الإيجاب ، ومن شواهد ذلك في الشعر قول الشاعر :

وكنتُ أرى كالموتِ من بين ساعة فكيف ببينٍ كان موعدَه الحشرُ (٥)

أراد : وكنت بين ساعة كالموت فزاد (من)(٦).

ومن أمثلة ذلك في النثر : قوله تعالى: " يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ"(٧) ،و قول النبي –ﷺ: "إنّ من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون " (٨) ، أراد : إن أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون(٩) .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣٩ .

(٢) معاني القرآن له ١/ ١٠٥، و شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨ ، وشواهد التوضيح / ١٢٥– ١٢٧.

(٥) البيت من الطويل وهو لسلمة الجعفي في أمالي القالي ٢ / ٧٥.
وجاء بلا نسبة في شواهد التوضيح / ١٢٧ ، وشرح التسهيل ١٣٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، والهمع٢/ ٤٦٤ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.

(٧) الكهف /٣١.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح . كتاب الإجارة . باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك ٢/ ٥٨ ح (٢٢٢٥) .

(٩) شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.

هذا ، وقد اضطرب رأي المبرد في زيادة (من) فتارة لا يرى القول بزيادتها ، وتارة يرى القول بها ، فذهب إلى منع القول بزيادتها في قوله :" وأما قولهم : إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة ، فذلك قولهم : ما جاء من أحد ، وما رأيت من رجل ، فذكروا أنها زائدة وأن المعنى : ما رأيت رجلا ، وما جاءني أحد ، وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبدالله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبدالله لم يجز ، لأن عبدالله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد "(١).

وصرح بجواز زيادتها في قوله :" وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد ، وكقول الله– عز وجل : " أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ "(٢) ، إنما هو خير ، ولكنها توكيد فهذا موضع زيادتها ، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من رجل ، ولا تقول: ما جاءني من زيد ، لأن رجلا في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموقع، لأنه شيء قد عرفته بعينه"(٣).

والرأي الأولى بالاتباع هو القول بجواز زيادتها مع النفي وشبهه ،

---

(١) المقتضب ١/ ١٨٣.

(٢) البقرة / ١٠٥ .

(٣) المقتضب ٤/ ١٣٧ .

ومع الموجب ؛ لثبوت ذلك نثراً ونظماً ، ولا وجه لإنكار زيادتها . وكذلك هي زائدة في نحو: (ما جاءني من أحد)، و(ما جاءني من رجل) ؛ لأنه لا محتمل له غيرالعموم .

٥ ـ من معاني الباء :

(الإلصاق ، والاستعانة و الغرض والعلة ، والتعدية ، والزيادة)

ذهب العبادي إلى أن الباء تأتي بمعنى الإلصاق ، والاستعانة ، والعلة ، والتعدية ، وتكون زائدة ، قال : " وأما الباء الزائدة فتكون بمعنى : الإلصاق ، كقولك : (مسحت يدي بالمنديل) ، وتكون بمعنى : الاستعانة ، كقولك : ضربت بالسيف ، وتكون بمعنى: الغرض والعلة ، كقوله تعالى " فَأَخَذَهُمُ اللّهُ بِذُنُوبِهِمْ " (١)، أي : بسبب ذنوبهم ، وتكون للتعدية ، كقوله تعالى : " يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ "(٢)، أي يُذْهِبُ الأبصار ، وتكون زائدة دخولها كخروجها ، كقوله تعالى(٣) : " وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ" "(٤). وإليك تفصيل أقوال النحويين في ذلك :

<u>أولاً : الإلصاق</u>

عرف الإلصاق بأنه "إضافة الفعل إلى ما لولاها لما أمكنت الإضافة إليه نحو : خاض الماء به" (٥). والإلصاق والإلزاق والإلساق بمعنى واحد (٦).

ولم يذكر سيبويه – من معاني الباء – غيره (٧) ، وفي هذا دليل على

---

(١) آل عمران / ١٠٦.

(٢) النور / ٤٣.

(٣) المائدة / ٦.

(٤) شرح اللؤلؤة / ١٢٢. ١٢٣.

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٩٤/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٣٩٤/١ .

(٧) الارتشاف ١٦٩٥/٤ .

أنه أصل معاني الباء.

وهو أصل معاني الباء عند الجرجاني(١) ، وابن الأثير(٢) .

ونقل أبوحيان أنها لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازاً ، فالحقيقي نحو : وصلت هذا بهذا ، والمجازي نحو : مررت بزيد ، التزق المرور بمكان زيد (٣).

وجعله ابن هشام حقيقة إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور، نحو : أمسكت بزيد ، ومجازاً إذا كان مفضياً إلى ما يقرب منه : مررت بزيد(٤). بزيد(٤).

ونخلص من هذا إلى أن الإلصاق معنى ثابت للباء باتفاق النحويين – وإن اختلفوا في كونه أصل معاني الباء أولاً – ويكون حقيقة ومجازاً .

ثانياً :الاستعانة ، والسببية(٥).

ذكر ابن الأثير(٦) ، وابن عصفور(٧) ، وغيرهما(٨) أن الباء تستخدم

---

(١) المقتصد ٨٢٥/٢ ، والفاخر ٥٩٥/٢ .

(٢) البديع ٢٤٠/١ .

(٣) الارتشاف ١٦٩٥/٤ .

(٤) المغني ١١٨/٢ .

(٥) عبر العبادي عن السببية بالغرض والعلة .

(٦) البديع ٢٤٠/١ .

(٧) شرح الجمل له ٥١٣/١ .

(٨) منهم ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٣٩٤/١ ، والمالقي في رصف المباني /١٤٣ ، والمرادي في الجنى الداني /٣٨ ، وابن هشام في المغني ١٢٦/٢ ، والعبادي في شرح اللؤلؤة / ١٢٢ .

تستخدم للاستعانة إذا اتصلت بآلة ونحوها ، ومن أمثلة ذلك : ضربت بالسيف ، و بتوفيق الله حججت ، وبفلان أصبت الغرض . والتعبير عن هذه الباء بالاستعانة هو المشهور عند النحويين(١).

وآثر ابن مالك التعبير بالسببية في شرح التسهيل من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز"(٢). واقتصر عليها في التسهيل(٣) . ومع ذلك ذلك فإنه اقتصر على التعبير بالاستعانة في شرح الكافية الشافية(٤) ، وجمع بينهما في سبك المنظوم(٥) .

وذهب الكيشي كذلك إلى أن باء الاستعانة هي باء السببية(٦).

وإذا كان الكيشي قال ذلك فإن أبا حيان قد أصاب أجراً عندما قال بأن إدراج باء الاستعانة في باء السببية ـ قول انفرد به ابن مالك(٧) .

---

(١) من المعبرين عنها بذلك ابن برهان في شرح اللمع ١٧٣/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٢/٨ ، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٨٢٩.٨٢٨/٢ ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٤٦/٣ ، وأبو حيان في منهج السالك /٢٤٧ ، وابن هشام في أوضح المسالك /٩٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٠/٣ ، والجنى الداني /٣٩ ، وتوضيح المقاصد ٧٥٥/٢ .

(٣) التسهيل /١٤٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢ .

(٥) سبك المنظوم /١٤٤ .

(٦) الإرشاد /٣١٠ .

(٧) الهمع ٤١٨/٢ .

وجعل المالقي(١) ، وابن الخباز(٢) ، وابن عصفور(٣) ، وابن هشام(٤) ، والعبادي(٥) كلاً من السببية والاستعانة قسماً مستقلاً ، لكن لكن العبادي عبر عن السببية بالغرض والعلة . وإن كان معناها عنده هو السببية . يدلنا على هذا قوله : " وتكون بمعنى : الاستعانة ، كقولك : ضربت بالسيف ، وتكون بمعنى : الغرض والعلة ، كقوله تعالى:"فَأَخَذَهُمُ اللّهُ بِذُنُوبِهِمْ " (٦) ، أي : بسبب ذنوبهم "(٧).

وأول من فرق بينهما – فيما وقفت عليه – ابن عصفور ، إذ يقول : "والفرق بين باء السببية وباء الاستعانة أن باء السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول؛ ألا ترى أنك وصلت إلى أخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلا أنك أوقعت ذلك الأخذ بسبب ، وبالاستعانة كما تقدم إنما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول" (٨).

***ولسائل أن يسأل هل دلالة الباء على الاستعانة فرع من الإلصاق أو معنى مستقل بنفسه؟ وللإجابة عن هذا السؤال أقول* : إن جلّ**

---

(١) رصف المباني /١٤٣- ١٤٤ .

(٢) الغرة المخفية ١٨٦/١ .

(٣) المقرب /٢٧٨ ، وشرح الجمل له ٥١٣/١.٥١٤.

(٤) المغني ١٢٦/٢- ١٢٧ .

(٥) شرح اللؤلؤة / ١٢٢.

(٦) آل عمران / ١٠٦.

(٧) شرح اللؤلؤة / ١٢٢،

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/١ .

النحويين (١) جعلوا الاستعانة معنى مستقلاً عن الإلصاق ، لكن بعضهم(٢) يرد الاستعانة إلى الإلصاق .

قال سيبويه : "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط : ألزقت ضربك إياه بالسوط ، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله "(٣).

ومما يدل على أن الاستعانة فرع منه – عنده – أنه أدرج ما مثل به العلماء للاستعانة في تمثيله للإلصاق وهو قولنا : (ضربته بالسوط).

***والذي أراه أحرى بالقبول* أن الاستعانة والسببية شيء واحد إلا أن الباء إذا كانت تتصل بأفعال المخلوقين فالأولى تسميتها بالاستعانة ، وإذا كانت تتصل بأفعال الله تعالى ، فالأولى تسميتها بالسببية .**

***وأرى . أيضاً .* أن الاستعانة معنى مستقل عن الإلصاق تدل عليه الباء عند دخولها على الأدوات ، فرد هذا المعنى إلى الإلصاق فيه بعد ،**

---

(١) منهم ابن برهان في شرح اللمع ١٧٣/١ ، وابن معطي في الفصول الخمسون /٢١٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٥١٣/١ ، والعبادي في شرح اللؤلؤة / ١٢٢، والمالقي في رصف المباني /١٤٣– ١٤٤ ، ، وأبو الفداء في الكناش /٧٣ ، وابن هشام في أوضح المسالك /٩٣ ، والزركشي في البرهان ٢٥٦/٤ .

(٢) منهم سيبويه في الكتاب ٢١٧/٤ ، وابن السراج في الأصول ٤١٢/١– ٤١٣ ٤١٣ ، والصيمري في التبصرة ٢٨٥/١ ، والجرجاني في المقتصد ٨٢٥/٢ ، وابن خروف في شرح الجمل ٤٧٧/١ ، وابن الخباز في الغرة المخفية ١٨٥/١، وابن أبي الربيع في الملخص ٥١٥/١ – ٥١٦.

(٣) الكتاب ٢١٧/٤ .

والصحيح التنويع(١).

ثالثًا : التعدية

نص غير واحد من النحويين(٢) . ومنهم العبادي . على أن الباء تأتي للتعدية ، وعرفها ابن مالك بأنها: " هى القائمة مقام همزة النقل فى إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به كالتى في "ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ"(٣) ، و "وَلَوْ شَاء اللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ"(٤)"(٥) .

وهذ التعريف يخص باء التعدية بالدخول على الفعل اللازم دون المتعدي .

وعرفها المرادي(٦) ، وغيره(٧) بأنها هى المعاقبة للهمزة في تصيير تصيير الفاعل مفعولاً.

وهذا التعريف يشتمل على ورود الباء مع الفعل اللازم والمتعدى ، فاللازم كـ (ذهب محمد) ، والمتعدى ، كقولهم : صككت الحجرَ بالحجر ، ودفعت بعضَ الناس ببعض، فالباء الداخلة على (الحجر) و(بعض)

---

(١) رصف المباني /١٤٤ .

(٢) منهم الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٢٩ ، وابن مالك في شرح التسهيل ١٤٩/٣ ، وابن هشام في المغني ١٢٢/٢ ، والمرادي في الجنى الداني / ٣٧ .

(٣) البقرة /١٧

(٤) البقرة /٢٠ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٤٩.

(٦) الجنى الداني / ٣٧.

(٧) منهم ابن هشام في المغني ١٢٢/٢ ، والدسوقي في حاشيته١/ ١٠٩.

وردت بعد الفعل المتعدى.

فإن قيل : هذه العبارة ـ أيضاً ـ لا تشمل المثالين ؛ لأن الباء فيهما هى الداخلة على ما كان مفعولاً؛ إذ الأصل: (صك الحجرُ الحجرَ)، و(دفع بعضُ الناس بعضاً) ، قلت : ليس كذلك بل هى شاملة لهما ، والباء فيهما داخلة على ما كان فاعلاً ، لا مفعولاً ، والأصل: (صك الحجرَ الحجرُ)، و(دفع بعضَ الناس بعضٌ) بتقديم المفعول ؛ لأن المعنى أن المتكلم صيَّر البعض الذى دخلت عليه الباء واقعاً للبعض المجرد منها(١). وتسمى هذه الباء باء النقل(٢).

<u>رابعًا : الزيادة</u>

(الباء) حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر، وهي ضربان: زائدة ، وغير زائدة(٣). أما الزائدة فهى التي تجيء توكيدًا ، ولم تُحْدِث معنى معنى من المعاني التي تُحْدِثه غير الزائدة كالإلصاق ، والتعدية ، وغيرهما ، بل دخولها كخروجها ، كما أن (ما) فى قوله تعالى: " فَبِمَا نَقْضِهِم "(٤) ، و" عَمَّا قَلِيلٍ "(٥) كذلك ، وتقديره : فبنقضهم، وعن قليل قليل (٦).

وقد زيدت الباء في مواضع منها :

---

(١) الجنى الداني / ٣٧.

(٢) المغني لابن هشام ١٢٢/٢.

(٣) الجنى الدانى / ٣٦ .

(٤) المائدة / ١٣ ٠

(٥) المؤمنون / ٤٠ ٠

(٦) شرح المفصل ٨/ ٢٣.

١ـ زيادتها مع المبتدأ ، نحو : بحسبك أن تفعل الخير ، ومعناه : حسبك فعل الخير ، فالجار والمجرور فى موضع رفع بالابتداء(١).

٢ـ زيادتها مع الخبر، وجعل الأخفش(٢) من ذلك قوله تعالى:" جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا "(٣).

وهذا مخالف لما عليه جمهور النحويين ؛ لأنهم لا يجوزون زيادة الباء فى الخبر الموجب أصلاً ، ولا يثبتون سماعه(٤) .

٣ـ زيادتها فى المفعول ، نحو قوله تعالى : " وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ "(٥) ،

فالباء صلة(٦)، والمعنى : لا تلقوا أيديكم .

ومثل له العبادي(٧) بقوله تعالى : " وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ "، أي : وامسحوا رؤوسكم(٨).

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٢٣.

(٢) معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٧٢ ٠

(٣) يونس / ٢٧.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن ٢/ ٥٢.

(٥) البقرة / ١٩٥.

(٦) الخصائص ٢/ ١٨٧ ٠

(٧) شرح اللؤلؤة /١٢٣. قال به الإمام مالك . ينظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠٨٤/٣، وحاشية الصبان ٢/ ٣٣١. وذكر السمين في الدر المصون ٤/ ٢٠٩ أنه ظاهر كلام سيبويه . وهو مذهب العكبري في التبيان ١/ ٤٢٢. وذكر ابن منظور في اللسان (تيز) أنه رأي الأكثرين.

(٨) هذا وقد ذكر العلماء لهذه الباء أكثر من معنى وهذه المعانى هى:

=

ومنه قول الشاعر :

هنَّ الحرائرُ لا ربات أخمرة سودُ المحاجر لا يقرأنَ بالسور(١)

فالباء زائدة ، والتقدير : لا يقرأن السور .

والدليل على أن الأصل فى (قرأت بالسورة) هو : قرأتُ السورة . أن (قرأت) بمعنى (تلوتُ) ، وتلوتُ تتعدى بنفسها ، فينبغى أن تدَّعى فى (قرأت) أنها متعدية بنفسها ، ماوجد لذلك سبيل، وقد وجدنا ، فإنا ادعينا

الأول : الإلصاق ، فالمراد:إلصاق المسح بالرأس. ذكره السمين في الدر المصون ٤/ ٢٠٩ ، وقال به الزمخشري في الكشاف ١/ ٥٩٧، وابن تيمية في دقائق التفسير ٢/ ٢٥ .

الثانى : الآلة ، وعليه يكون معنى الآية كمعنى قولك : مسحت اليد بالمنديل ، فقوله : وامسحوا برؤسكم ، أى امسحوا أيديكم برؤسكم . صححه الزركشي في البرهان ٢٥٧/٤ .

الثالث : التبعيض . ينظر التفسير الكبير ١١/ ١٦٣ ، والمصباح المنير (بعض). وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة. ينظر : التصريح ١٣/٢ .

(١) البيت من البسيط للراعي النميري في أضواء البيان ٣٩٩/٣ .

ونسب إلى الأخطل في التفسير الكبير ١٤/٣٢. ولم أقف عليه في ديوانه .

وجاء بلا نسبة في معاني القرآن للنحاس ٤٥٢/٤ ، وتهذيب اللغة(باب الحاء والدال مع الراء) ٤ /٢٤٤ ، وزاد المسير ٥/ ٤٢٠ ، واللسان (قرأ).

اللغة :(المحاجر) جمع مَحْجِر ، وهو من العين ما أحاط بها ، ومن الوجه حيث يقع عليه النقاب . ويروى (أحمرة) مكان (أخمرة) .

الزيادة فى الباء(١) .

ورغم كثرة الشواهد التي جاءت الباء فيها زائدة مع المفعول به إلا أن النحويين اختلفوا في قياسيتها ، فذهب ابن عصفور(٢)، وابن أبي الربيع(٣)، وأبو حيان(٤)، والمرادي(٥) إلى أن الزيادة غير مقيسة ، وإنما هي مقصورة على السماع ، فما جاء عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه.

وذهب الرضي(٦) إلى أنها تزاد سماعًا بكثرة في المفعول به ، نحو : ألقى بيده، وتزاد قياسًا في مفعول (علمت) ، و(عرفت) ، و(جهلت) ، و(سمعت) ، و(تيقنت) ، و(أحسست) ، وقولهم : سمعت بزيد ، وعلمت به ، أى : بحال زيد ، على حذف مضاف .

***والذي أراه أحرى بالقبول* هو القول بأنها تزاد مع المبتدأ والمفعول ، والقول بقصر زيادتها في المفعول على السماع . مردود ؛ لكثرة ما سمع من ذلك ، كما أن القول به فيه اتساع وتنوع في الأساليب ، واللغة إنما بنيت على ذلك.**

أما زيادتها مع الخبر فقليلة ، كما أن القول بهذا مخالف لما قاله جمهورالنحويين.

---

(١) البسيط ١/ ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

(٢) شرح الجمل ١/٥١٠ . ٥١١ .

(٣) البسيط ٢/ ٨٥٦ .

(٤) الارتشاف ٤/ ١٧٠١.

(٥) الجنى الدانى / ٥١.

(٦) شرح الكافية ٢٧/٦ .

٦ ـ أصل واو القسم

ذهب العبادي إلى أن واو القسم مبدلة من الباء ، معللاً ذلك بتقارب المعنى بينهما ، فمعنى الباء : الإلصاق ، ومعنى الواو : الجمع، قال " و أما (الواو) فهي فرع على الباء ، ولهذا حطت رتبة ، فلم تدخل على المضمر.

و إنما أبدلت منها ؛ لأن معنى الباء : الإلصاق ، ومعنى الواو : الجمع. فلما تقارب معناهما وقع الإبدال فيهما "(١) .

وهذا مذهب المبرد(٢) ، وابن السراج(٣) ، والفارسي(٤) ، وابن جني(٥) ، والمجاشعي(٦) ، وأبي البركات الأنباري(٧) ، وابن الخباز(٨) الخباز(٨) ، وابن يعيش(٩) ، وابن مالك(١٠) .

ومن يدقق النظر فيما سطره أصحاب هذا المذهب يجدهم اتجهوا

---

(١) شرح اللؤلؤة / ١٢٧ . ١٢٨.

(٢) المقتضب ١٧٨/١ ، ٣١٨/٢ .

(٣) الأصول ٤٢٣/١ .

(٤) الإيضاح له /٢٠٩ .

(٥) اللمع /٢٥٦ .

(٦) شرح عيون الإعراب /١٨٩ .

(٧) أسرار العربية /٢٧٦ .

(٨) توجيه اللمع /٤٧٦ .

(٩) شرح المفصل ٣٤/٨ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ .

أربعة اتجاهات في عرض مذهبهم :

فمنهم من نظر إلى التقارب اللفظي بين الواو والباء ، أي : التقارب في المخرج ، فهما من الشفتين ، ومن هؤلاء المبرد (١) ، و ابن السراج(٢)، وابن الخباز(٣) .

ومنهم من نظر إلى التقارب المعنوي ، وهو العبادي كما مر.

ومنهم من نظر إلى التقارب اللفظي والمعنوي كالمجاشعي ، و أبي البركات الأنباري(٤) ، وابن يعيش(٥) .

ومنهم من اكتفى بذكر أن الواو بدل من الباء كالفارسي ، وابن جني(٦)، جني(٦)، وابن مالك(٧) .

وقد أبطل هذا المذهب بأمرين :

أحدهما : أن الواو والباء مختلفان في الحركة ، ولو كانت الواو بدلاً من الباء لما كان هذا الاختلاف ، كما أن الهمزة حين أبدلت من الواو في نحو : (إشاح) و (وشاح) لم يختلفا في الحركة .

والآخر : أن الواو والباء مختلفان في المخرج والصفة ، فمخرجهما ليس واحداً وإن تقاربا ، والواو من حروف اللين ، والباء من حروف

---

(١) المقتضب ٣١٨/٢ .

(٢) الأصول ٤٢٣/١ .

(٣) توجيه اللمع /٤٧٦ .

(٤) أسرار العربية /٢٧٦ .

(٥) شرح المفصل ٣٤/٨ .

(٦) اللمع /٢٥٦ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ .

الشدة (١) .

وذهب السهيلي(٢) إلى أن أصلها الواو العاطفة ، وأن المجرور بعدها في القسم ليس بها، وإنما بالعطف على محلوف به مقدر .

وقد أبطل ابن أبي الربيع (٣)، وأبو حيان(٤) هذا المذهب بأن واو القسم القسم لو كان أصلها الواو العاطفة لما جاز دخول العاطفة عليها . وقد قال العرب : ووالله لأحسنن إليك ، وقال الشاعر :

أرقتُ ولم تخْدَعْ لعيني هجْعَةٌ و والله ما دَهْري بعشقٍ ولا سقم(٥).

وحكي عن بعض النحاة (٦)أن الواو أصل ، وليست مبدلة عن حرف آخر بل الباء مبدلة عنها .

و ضعف الإربلي أن تكون الباء مبدلة من الواو بأن الباء أعم في الاستعمال من الواو، فلا يجوز إبدال الباء منها (٧) .

***والذي أراه أحرى بالصواب* هو القول بأن الواو أصل ليست مبدلة**

---

(١) حكى السيوطي في الهمع ٢/٢٨٠ ذلك عن السهيلي .

(٢) أماليه /٤٤ .

(٣) البسيط ٢/٩٢٦ .

(٤) الارتشاف ٤/١٧٧٢ –١٧٧٣ .

(٥) البيت من الطويل لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات /٣٠٨ برواية :

أرقتُ فلمْ تخدعْ لعيني جدعة ووالله ما دهري بعشق ولا سقم

و جاء بلا نسبة في الارتشاف ٤/١٧٧٣ برواية (تخدع) موضع (تهجع) ، و(بعشق) موضع (بعسر) ، والدرر اللوامع ٢/١١٤ .

(٦) جواهر الأدب /١٦٥ .

(٧) جواهر الأدب /١٦٥ .

من الباء ، وليست هي الواو العاطفة ؛ فقد أبطل السهيلي أن تكون مبدلة من الباء ، وأبطل ابن أبي الربيع وأبو حيان أن تكون في الأصل واو العطف ، وقد أجاد أبو حيان حين قال بعد عرضه مذهب الجمهور ومذهب السهيلي : "ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب"(١) ، فدل هذا على أنها أصل .

(١) الارتشاف ١٧٧٢/٤ .

٧- (مذ) و (منذ) بين الاسمية والحرفية

ذهب العبادي إلى أن (مذ) ، و (منذ) يقعان حرفين ، ويقعان اسمين ، لكن الغالب على (مذ) الاسمية ، والغالب على (منذ) الحرفية ، واحتج لغلبة الاسمية على (مذ) بوقوع الحذف فيها ، قال: " و أما (مذ ، ومنذ) فمعناهما : ابتداء الغاية في الزمان خاصة . وقد اختلف فيهما : قيل : هما حرفان ، وقيل : بل هما اسمان . والغالب على (مذ) الاسمية لوقوع الحذف فيها ، والغالب على (منذ) الحرفية"(١).

وإنما يكونان اسمين إذا رفع ما بعدهما نحو : لم آته مذ يومان ، ويكونان حرفين إذا جرّ ما بعدهما ، نحو : أنا أراك مذ اليوم يا فتى .

و قد نص المبرد(٢) . قبل العبادي . على أن الغالب على (مذ) الاسمية ، والغالب على (منذ) الحرفية .

وتبعه ابن السراج(٣) ، وابن جني(٤) ، والحريري (٥) ، وأبو البركات الأنباري(٦)، والعكبري (٧) .

***وقد احتج هؤلاء* . ومنهم صاحبنا . لذلك بأن الغالب على (مذ)**

---

(١) شرح اللؤلؤة / ١١٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٠ . ٣١ .

(٣)الأصول ٢/ ١٣٧ .

(٤) اللمع /١٦٠.

(٥) شرح ملحة الإعراب /٦٢ .

(٦) أسرار العربية /٢٧٠ .

(٧) اللباب ١/ ٣٦٩ .

الاسمية ؛ لوقوع الحذف فيها(١) ، والحذف لا يكون في الحروف (٢)، وإنما يكون في الأسماء نحو : يد، ودم ، والأفعال نحو : خذ ، وكل(٣). وكل(٣).

ويدل على الحذف أن النون ترد إليها عند التصغير والتكسير ، فنقول : منيذ ، وأمناذ(٤) .

وإنما لم يقع الحذف في الحروف ؛ لأنها إنما جيء بها للإيجاز والاختصار ، فلو حذف منها شيئًا لكان اختصار المختصر وهو إجحاف(٥) .

هذا، وللنحاة في ذلك مذهبان آخران :

المذهب الأول :أنهما حرفا جر ، وأصل (مذ) : (منذ) .

وحكي هذا عن بعض النحويين (٦).

واعترض عليه بأن القول به يلزم عليه أنّ (أنْ)المخففة من (أنَّ) حرفان مختلفان، وأن (رُبّ) باعتبار لغاتها عشرة أحرف (٧).

وأجيب بأن مرادهم أن (مذ) كان أصلها (منذ) كأختها ، فحذفت نونها

---

(١) المقتضب ٣/ ٣١ ، والأصول ٢ / ١٣٧ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣١ ، و شرح ملحة الإعراب /٦٢ .

(٣) المقتضب ٣/ ٣١ ، و شرح المفصل ٤/ ٩٤ .

(٤) الأصول ٢ / ١٣٧ ، وأسرار العربية / ٢٧٠.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٩٤ .

(٦) شرح ملحة الإعراب/ ٦٢، والجنى الداني / ٥٠٠ . ولم أقف على أحد القائلين به فيما أتيح لى من مراجع .

(٧)الجنى الداني / ٥٠٠ .

، وتركت أختها على أصلها (١).

والمذهب الآخر : أنهما اسمان مطلقًا .وحكي هذا عن بعض النحويين(٢) .

والذي أميل إليه **هو القول بأنها اسمان إذا رفع ما بعدهما ، وحرفان إذا جر ما بعدهما ، والأغلب على (مذ) الاسمية ، وعلى (منذ) الحرفية ؛ لذا اختاره أكثر النحويين .**

أما المذهبان الآخران فلم يقل بهما إلا القليل ، ناهيك عن أن أحدًا من النحويين لم يذكرهم بأسمائهم .

---

(١)الجنى الداني / ٥٠٠ .

(٢) حكي في شرح ملحة الإعراب / ٦٢ ، والارتشاف ٣/ ١٤١٩ ، والجنى الداني/٥٠٠ . ولم أقف على أحد القائلين به فيما أتيح لى من مراجع .

٨ ـ معنى (رُبَّ)

ذكر العبادي أن (ما) إذا دخلت على (رب) كفتها عن طلب الاسم ، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية ، وصار معنى (رب) التكثير بعد أن كان التقليل ، فقال في معرض حديثه عن ذلك : "وقد تدخل عليها (ما) ، فتكفها عن طلب الاسم ، ويليها الفعل ، كقوله تعالى(١) : "رَبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ "(٢) ، ويصير معناها التكثير بعد أن كان التقليل "(٣).

وما ذكره العبادي هو أحد الأقوال في معنى (رب) ، ولم أقف فيما أتيح لي على من قال بهذا قبله ، و للنحاة مذاهب أخرى منها :

المذهب الأول : إن معناها التقليل ، وهذا مذهب الخليل(٤)، والمبرد(٥) ، والزجاج(٦) ، وابن السراج(٧) ، والزجاجي(٨) ، والفارسي في أحد قوليه(٩) ، والجرجاني(١) .

---

(١) الحجر /٢ .

(٢) الحجر /٢ .

(٣) شرح اللؤلؤة / ١١٨ . ١١٩.

(٤) العين ٢٥٨/٨ .

(٥) المقتضب ١٣٩/٤ .

(٦) معاني القرآن له ١٧٢/٣ – ١٧٣ .

(٧) الأصول ٤١٦/١.

(٨) حروف المعاني له / ١٤ .

(٩) الإيضاح / ٢٠٠ .

واحتج هؤلاء بأن (رب) جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل ، وفي مواضع أخرى ظاهرها التكثير لكنها محتملة التقليل بضرب من التأويل ، فتعين أنها حرف تقليل . ومما جاءت فيه غير محتملة إلا التقليل قول الشاعر :

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلدهُ أبوانِ
وذي شامةٍ سوداءَ في حُرِّ وجههِ مُجلّلَةٍ لا تنقضي لزمانِ (٢)

فالشاعر يعني – بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام ، وبذي ولد لم يلده أبوان آدمَ عليه السلام ، وبذي الشامة القمرَ . وهذه الثلاثة ليس لها نظير ، فتعين أن(رب) للتقليل(٣) .

المذهب الثاني : إن معناها التكثير . ونُسِب إلى الخليل(٤) ، وسيبويه(٥) ، وصاحب العين(٦) ، وابن درستويه(١) ، والجرجاني(٢).

---

(١) قاله في الجمل /٨٦ ، والعوامل المائة بشرح الشيخ خالد/١١٨ – لكنه ذهب في المقتصد ٨٢٨/٢ – ٨٢٩ إلى أنها في الغالب تكون للتكثير.

(٢) البيتان من الطويل لرجل من أزد السراة . يراجع البيت الأول في الكتاب ٣٤١/١ ، والبيتان في التصريح ١٨/٢ . وجاءا بلا نسبة في رصف المباني /١٨٩ برواية (أوان) موضع (زمان) ، والجنى الداني / ٤٤١، والمغني ٣٢٤/٢ – ٣٢٥.

(٣) ينظر : الجنى الداني /٤٤٠ .

(٤) الهمع ٤٣١/٢ .

(٥) حكى عن ابن خروف أنه نسب هذا القول إلى سيبويه. يراجع: شرح التسهيل ١٧٧/٣، والجنى الداني/٤٤٥ – ٤٤٦ .

(٦) شرح المقدمة الجزولية ٨٢١/٢ ، والارتشاف ١٧٣٧/٤ – ١٧٣٨.

=

وقد حكى ابن مالك(٣) والمرادي(٤) نسبة هذا القول إلى سيبويه عن ابن خروف، لكن المدقق في كلام ابن خروف يجده نسب إلى سيبويه أنه من القائلين بمجيء (رب) للدلالة على التقليل والتكثير ، فقال: " ورب حرف زائد ..... ومعناه التقليل والتكثير أيضًا في قول الأئمة سيبويه وغيره"(٥).

وقد ذكرالشلوبين أن كتاب سيبويه يحتوي على ما يعارض ما نسب إليه ؛ لأنه إذا تكلم في الشواذ فمن عادته أن يقول : (رب شيء هكذا) ، يريد: أنه قليل نادر . فكيف يتوهم أن سيبويه أراد بقوله : " إن معنى(كم) كمعنى (رب) " أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه لضد ذلك ؟ (٦)

وأغلب ظني أن سيبويه يجيز الأمرين استخدام رب للدلالة على

وقد فهم محقق كتاب شرح الجمل لابن خروف أنه الخليل . يراجع:حاشية على شرح الجمل ٥٤٧/١ ، وهذا مجانب للصواب ؛ لأن النحاة جمعوا بين الخليل وصاحب العين في معرض حديثهم عن معنى رب في موضع واحد . يراجع : الارتشاف ٤ / ١٧٣٨ .

(١) الجنى الداني /٤٤٠ ، والهمع ٤٣١/٢ .

(٢) توجيه اللمع /٢٣١.لكن كلامه في الجمل ،والعوامل المائة والمقتصد يخالف ذلك كما مرّ.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣.

(٤) الجنى الداني/٤٤٥ – ٤٤٦.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٤٤٧/١ .

(٦) يراجع كلام الشلوبين في الجنى الداني / ٤٤٦ – ٤٤٧ .

التقليل والتكثير، فقد نص على الأمرين في كتابه ، فجعل معناها معنى (كم) في الدلالة على الكثرة ، واستخدمها عند حديثه عن الشواذ للدلالة على القلة ، ولم يردّ أحد الأمرين .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأن (رب) جاءت في الشعر ؛لإفادة التكثير ، نحو قول الشاعر:

فإنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فيا ربَّ بُهْمَةٍ (١) .

وقوله :

وإن أمس مكروبًا فيا رُبَّ قينةٍ (٢) .

فهذا المقام مقام فخر ، فكيف يكون على وجه التقليل ؟(٣)

وأجيب عن ذلك بأن هذه الأشياء وإن كانت منه كثيرة ، فقد صارت معدومة ، والشيء إذا صار معدومًا صار كأنه لم يكن ، فلحق ذلك بما رؤي في المنام ، ووقع في الخيال ، فصار لذلك قليلاً ، فدخلت عليه (رب

---

(١) صدر بيت من الطويل لامريء القيس في ديوانه /١٥٨ ، عجزه :

كَشَفْتُ إذا ما اسودّ وجهُ الجبان

وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٧٨/١ ، والبسيط ٨٥٩/٢ ، والدرر ٥٣/٢ .

اللغة : بهمة : الشجاع الذي لا يهتدي من أين يؤتى .

(٢) صدر من الطويل لامريء القيس في ديوانه /١٥٨ عجزه :

مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَان

وأشعارالشعراء الستة الجاهليين ٧٨/١ ، والبسيط ٨٥٩/٢ . وجاء بلا نسبة في رصف المباني /١٨٩ ، والجنى الداني /٤٤٥.

(٣) البسيط ٨٥٩/٢ – ٨٦٠ .

)(١). وقد ردّ النحاس مجيء رب للتكثير مبينًا أنها لم تستخدم في كلام العرب لذلك (٢) .

المذهب الثالث : إن معناها التقليل والتكثير على السواء.وهو ظاهر كلام خلف الأحمر ، فقد قال في باب (رب) و (كم): " وهما يتعاقبان"(٣) .

والتعاقب يحتمل أمرين : أحدهما : أن مجيء رب للتقليل تارة وللتكثير تارة أخرى، وكذلك كم قد تجيء للتكثير وهي خبرية ، وللتقليل وهي استفهامية .والآخر : أن (رب) التي للتقليل قد تكون بمعنى (كم)، وأن (كم) الخبرية التي للتكثير قد تجيء بمعنى (رب) وهي استفهامية (٤).

وذهب إليه العكبري(٥) ، وابن خروف(٦) ، والفيروزآبادي(٧) .

المذهب الرابع : إنها تفيد التقليل كثيرًا والتكثير قليلاً . وهو مذهب ابن خالويه(٨) ، والمهلبي(٩)، وابن الأثير(١)، وابن القواس(٢) . وقد

---

(١) البسيط ٨٦٠/٢ .

(٢) معاني القرآن للنحاس ٥٩٧/١ .

(٣) مقدمة في النحو له / ٩٩ .

(٤) يراجع : كلام محقق كتاب مقدمة في النحو / ٩٩ .

(٥) المتبع ٣٧٨/١ – ٣٧٩ .

(٦) شرح الجمل له ٤٧٦/١ .

(٧) بصائر ذوي التمييز ٣٠/٣ .

(٨) الحجة في القراءات السبع /٢٠٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٤١/١.

(٩) نظم الفرائد له / ٢٤٣ .

وقد استدل هؤلاء بتلك الأدلة التي استدل بها القائلون بالتقليل والقائلون بالتكثير لكنهم جعلوا دلالتها على التكثير هي الأقل، ودلالتها على التقليل هي الأكثر .

المذهب الخامس : إنها للتكثير كثيرًا والتقليل نادرًا . وقد ذهب إليه الجرجاني في المقتصد (٣).

وارتضاه ابن مالك(٤) ، وآخرون(٥) .

***واحتجوا لذلك* بأدلة التقليل والتكثير، لكنهم جعلوا الغالب فيها الدلالة على التكثير .**

المذهب السادس : إنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من سياق الكلام(٦).

وقد نسب هذا إلى بعض النحويين(٧) .

واختاره أبو حيان في الارتشاف(٨)، والتذييل(٩) ، لكنه ذهب في البحر

---

(١) البديع ٢٤٨/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٠١/١ .

(٣) المقتصد ٨٢٨/٢ – ٨٢٩ .

(٤) شرح التسهيل ١٧٦/٣ – ١٧٨.

(٥) منهم ابن هشام في المغني ٣٢٠/٢ . ٣٢٤ ، و الشيخ خالد في التصريح ١٨/٢ و العصام في شرح الفريد /٢٤٤

(٦) الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، والجنى الداني /٤٤٠ .

(٧) الارتشاف ١٧٣٨/٤ .

(٨) الارتشاف ١٧٣٨/٤ .

(٩) التذييل ١١٩٠/٤(رسالة).

إلى اختيار التقليل ، ورَدِّ هذا المذهب(١) . وهذا اضطراب بيِّن في كلامه. كلامه.

هذا هو خلاف النحويين في معنى (رُبَّ) ، ولذا فإن دعوى الاتفاق على أن معناها التقليل عند فخر الدين الرازي (٢) . باطلة .

والرأي الذي أميل إليه **هو أن السياق هو المرجع لمعرفة دلالة (رُبَّ)، وأنها استخدمت للدلالة على التقليل والتكثير ، وشواهد ذلك كثيرة ، وتأويلها تكلف .**

ومن ثم فإنه ينبغي أن يتوجه الدارس إلى دراسة تلك الأساليب التي جاءت فيها (رُبَّ) دراسة مستقصية لمعرفة معناها .

---

(١) البحر المحيط ٤٣١/٥ .

(٢) التفسير الكبير ١٢١/١٩، والبحر المحيط ٤٣١/٥ .

٩ـ (مع) بين الاسمية والحرفية

ذهب العبادي إلى القول بحرفية(مع) ، قال : " ولما لم يكن للحروف علامة يستدل بها عليها عرفناها بذكرها نفسها ، فقلنا: (نحو: هل، بل، لو، بلى ، مع ، لا .... ، وقال : "فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِم"(١) "(٢).

و هو مسبوق في هذا بالليث بن المظفر(٣).

وذهب الخليل ، وسيبويه إلى أنها اسم سواء كانت متحركة أو ساكنة.

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن (معكم) ، و (مع) لأي شيء نصبتها ؟ ، فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، و وقعت نكرة ، وذلك قولك : (جاءا معاً) ، و(ذهبا معًا) ، و (قد ذهب معه) ، و (مِنْ معه) صارت ظرفاً ، فجعلوها بمنزلة (أمام) ،و(قدام). قال الشاعر: . فجعلها كـ (هل) حين اضطر وهو الراعي

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لِمامَا(٤) "(٥).

ويبدو من النص أن الخليل قال باسمية (مع) ، فهي . عنده . كجميع ، و أمام ، وقدام، وهي منصوبة ، ولا تستخدم ساكنة إلا في ضرورة .

---

(١) النساء / ٦٩.

(٢) شرح اللؤلؤة / ٣٩ . ٤٠ .

(٣) تاج العروس (معع) .

(٤) البيت من الوافر للراعي في الكتاب ٣/ ٢٨٧ . وجاء بلا نسبة في رصف المباني / ٣٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ /٧٠ . وينظر صدره في : أوضح المسالك /١٠٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٨٦ . ٢٨٧ .

وكلام سيبويه يشعر بأنها اسم مع سكونها أيضاً(١) بيد أنه مبني لا معرب(٢) كحاله مع تحريكها ، لكن القول بأن تسكينها مردود ؛ لأنه لغة ربيعة ، وغنم (٣)، واللغة لا توصف بالضرورة .

وإنما قلت بأن هذا مذهب سيبويه ؛ لأنه عرض رأي الخليل دون أن يرده من قريب أوبعيد.

وتبعهما في ذلك جمهور النحويين (٤).

***واحتج هؤلاء* للاسمية بحركة آخرها مع تحرك ما قبلها(٥) ، وتنوينها وتنوينها في قولك : (معاً) ، ودخول من عليها في حكاية سيبويه : (ذهب من معه) (٦) .**

وذهب النحاس إلى أنها اسم إذا كانت متحركة ، و حرف إذا كانت ساكنة ، فقد ذكر في معرض حديثه عن قوله تعالى : "قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ "(٧) أنها ظرف ، ومن أسكن العين فهي عنده حرف (٨).

---

(١) الهمع ٢/ ٢٢٨.

(٢) أوضح المسالك /١٠٣ .

(٣) المغني ٤ / ٢٣٣ ، وأوضح المسالك /١٠٣.

(٤) منهم العكبري في التبيان ٣١/١ ، ٥٧ ، وأبو حيان في الارتشاف ٣/ ١٤٥٧ ، وابن هشام في أوضح المسالك / ١٠٣، وابن عقيل في شرحه على الألفية ٧٠/٣ ، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٢٨.

(٥) حكاه الزبيدي عن محمد بن السري في تاج العروس (معع).

(٦) المغني ٢٣٢/٤ ، الهمع ٢/ ٢٢٨.

(٧) البقرة / ١٤ .

(٨) إعراب القرآن له ١/ ١٩١ . وينظر رأي النحاس في الهمع ٢/ ٢٢٨.

وذكر ذلك . أيضاً . في معرض حديثه عن قوله تعالى(١) :" إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلآئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ "(٢).

ولم يكتف بذلك بل إنه بالغ ، فقال :" إذا سكنت (مع) فهي حرف جاء لمعنى بلا اختلاف بين النحويين "(٣).

ووسم هذا بأنه فاسد(٤) مردود (٥) ليس بصحيح(٦) ؛ لأن سيبويه، سيبويه، والخليل قالا بالاسمية كما مر .

وتبع المالقي (٧) النحاس، فذكر أنها إذا كانت متحركة فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية ، و تستخدم منونة ، ويدخل عليها حرف الجر ، وهذا دليل على الاسمية .

وذكر أنها إذا كانت ساكنة فهي حرف جر معناه المصاحبة ، لا يحكم فيها بحذف ولا وزن، ولا يسأل عن بنائها لثبوت الحرفية فيها ، ومن مجيئها حرف عنده قول الشاعر:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لِمامَا.

هذا ، *والرأي الذي أميل إليه* أنها اسم معرب مع الحركة ؛ لقبولها علامات الأسماء من التنوين ، ودخول حرف الجر عليها ، وهي اسم

---

(١) البقرة / ١٢.

(٢)إعراب القرآن له ٢/ ١٨٠ .

(٣) إعراب القرآن له ٢١٣/٣. وينظر : شرح ابن عقيل ٧٠/٣.

(٤) شرح ابن عقيل ٧٠/٣ بتصرف .

(٥) المغني ٢٣٣/٤.

(٦)الهمع ٢/ ٢٢٨.

(٧) رصف المباني / ٣٢٨ . ٣٢٩ .

مبنـي مـع السـكون ؛ وإنمـا كانـت الاسـمية باقيـة معـه ؛ لأن معناهـا مـع مبنية ومعربة واحد(١) .

(١) الهمع ٢/ ٢٢٨.

١٠ـ صياغة التعجب من الألوان

ذهب العبادي إلى القول بمنع التعجب من الألوان كالبياض والسواد ، واحتج لذلك بأن أصل بنائها أن يكون (افعلَّ)، وعلى (افعالّ) ، قال:"لا يصاغ فعل التعجب من الألوان كالبياض والسواد ؛ لأن أصل بنائها أن يكون (افعلَّ)، نحو:(ابيضّ، واسودّ، واصفرّ) ، وعلى (افعالّ) ، نحو : (احمارّ، واصفارّ)"(١).

وهذا مذهب البصريين(٢) ، ومنهم الخليل(٣) ، و سيبويه (٤)، والمبرد(٥) .

واحتج هؤلاء بأمرين :

أحدهما : أن الأصل في فعل اللون أن يكون على افعلّ وافعالّ ، أي زائداً عن ثلاثة أحرف ، والتعجب لا يكون إلا من الثلاثي (٦). هذه حجة العبادي كما مر

والآخر: أن الألوان كالعيوب لما كانت ثابتة في الشخص ملازمة له جرت في لزومها مجرى الأعضاء ، فلم تقبل زيادة أو نقصان ، والتعجب لا يصاغ إلا مما يقبل التفاوت – كالتفضيل(٧).

---

(١) شرح اللؤلؤة /٢٢٤. ٢٢٥.

(٢) الإنصاف ١٤٨/١.

(٣) الكتاب ٤/ ٩٨ ، و المقتضب ٤/ ١٨٢.

(٤) الكتاب ٤ / ٩٧.

(٥) المقتضب ٤ / ١٨١ .

(٦) المقتضب ٤ / ١٨١ ، والمقتصد ١ / ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٧) نسبت هذه العلة إلى الخليل في الكتاب ٤/ ٩٨ ، و المقتضب ٤/ ١٨٢.

و نسب إلى الكوفيين (١) ، وغيرهم (٢) القول بجواز التعجب من البياض والسواد خاصة .

واحتجوا لذلك بالقياس والسماع :

أما القياس فقالوا : إن البياض والسواد أصلان لكل لون ؛ إذ بقية الألوان تتركب منهما ، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع(٣) .

ورُدَّ بأن ذلك لا دليل عليه ، وأن كل لون أصل بنفسه(٤).

وأما السماع فقد حكى بعض الكوفيين قول العرب: ما أسود شعره وما أبيضه(٥) ، وسمع الكسائي قولهم : ما أسود شعره (٦).

ونسب إلى الكسائي(٧) ، وهشام (٨) القول بجواز التعجب من الألوان الألوان مطلقاً .

والذي أميل إليه **هو القول بمنع التعجب من الألوان لضعف ما استدل به المجوزون من القياس ، وقلة ما استدلوا به من السماع .**

---

(١) الإنصاف ١ / ١٤٨ ، البديع جـ ١ م ٢ / ٥٠٢ .

(٢) منهم ابن الحاج في الارتشاف ٤ / ٢٠٨٣ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٥٠ . ١٥١، و التبيين / ٢٩٣.

(٤) التبيين / ٢٩٤ .

(٥) تذكرة النحاة / ٤٦٧ .

(٦) المساعد ٢ / ١٦٢ ، ونسب سماع ذلك إلى أحد مشايخ البصرة في معاني الفراء ٢/ ١٢٨.

(٧) الارتشاف ٤ / ٢٠٨ ، والمساعد ٢ / ١٦٢.

(٨) الارتشاف ٤ / ٢٠٨ ، والمساعد ٢ / ١٦٢.

١١ ـ مجىء (أو) للتقريب

ذهب العبادي إلى أن (أو) تأتي للتقريب : " وأما (أو) فتأتي لأحد خمسة معان ..... ، وأن تكون للقريب كقولهم : ما أدري أسلَّم أو ودَّع، أي : لتقريب ما بين السلام والوداع "(١) .

***وأقول* : حقيقة (أو) في الأصل إفراد شيء من شيء ، فتأتي للدلالة على أحد الشيئين.**

وهذا ما نص عليه المتقدمون (٢) ـ من البصريين(٣) ـ ، و ابن جني(٤).

لكن ذكرالمتأخرون لها معاني منها التقريب ، وأول من نص على أن (أو) تأتي للدلالة على هذا المعنى . الحريري(٥) ، وجعل من ذلك قولهم : ما أدري أأذن أو أقام.

وتبعه العكبري(٦) مستدلاً بما استدل به ، و بقوله تعالى " وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ "(٧).

وحذا حذوهما العبادي(٨) ، وغيره(١).

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٣٠٣ . ٣٠٤.

(٢) المغني ٤٣٦/١ ، الهمع ٣/ ٢٠٣.

(٣) الجمل المنسوب إلى الخليل / ٣٣٩ ، والإنصاف ٤٨٠/٢.

(٤) الخصائص ٤٥٧/٢.

(٥) درة الغواص / ٢٤٠ ، والمغني ١ / ٤٣٣، والتحبيرشرح التحرير ٢/ ٦٦٣ .

(٦) اللباب له ١/ ٤٢٤ ، والتحبيرشرح التحرير ٢/ ٦٦٣

(٧)النحل / ٧٧.

(٨) شرح اللؤلؤة / ٣٠٤.

وردَّ هذا ابن هشام(٢) ، ووصفه بأنه بيِّن الفساد ، وجعل (أو) في قولهم : ما أدري أسلم أو ودع للشك ، و نص على أن معنى التقريب مستفاد من إثبات اشتباه السلام بالتوديع ؛ إذ حصول ذلك من تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد .

والذي أميل إليه **أن (أو) لا تأتي للتقريب ، وإنما هي للشك في (ما أدري أسلَّم أو ودَّع) ، و (ما أدري أأذن أو أقام) ، وإنما استفيد هذا المعنى من اشتباه السلام بالتوديع، والأذان بالإقامة ،واستفيد كذلك في قوله تعالى:"وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ "من لفظ (أقرب) .**

---

(١) منهم الفيروزابادي في القاموس المحيط (باب الواو والياء فصل الهمزة)، والزبيدي في تاج العروس (أو) ٣٧/ ١٢٠ .

(٢) المغني ١/ ٤٣٧، والهمع ٢٠٦/٣.

١٢ـ (إذن)الناصبة عملها ، والوقف عليها

قال العبادي : " فأما عوامل النصب ..... ، و(إذن) نحوأن يقول لك قائل : أنا أذورك ، فتقول : إذن أكرمك ، فتنصب أكرمك بشروط : أحدها : أن تكون مبتدأة . والثاني : أن تكون جواباً . والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً. والرابع : أن يعتمد الفعل عليها . فإن اختل شرط من هذه ارتفع الفعل . وأكرمك نصبت ؛ لأنها جاءت مبتدأة، وجواباً ، وفعلها مستقبل ، والفعل معتمد عليها ، فجمعت الشروط كلها. وإذا وقفت على إذن وقفت بالألف ، كما تقف على الاسم المنصرف المنصوب " (١).

وقد اشتمل هذا النص على أمرين :

أحدهما : أن (إذن) تنصب المضارع بنفسها إذا اجتمعت فيها خمسة شرائط :

. أن تكون جواباً وجزاءً .

. أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً .

. أن تتقدم .

. ألا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها .

والآخر : أنها يوقف عليها بالألف .

ودونك التفصيل:

<u>أولاً : ناصب المضارع بعدها :</u>

المضارع ينصب بعد (إذن) إذا توفرت شروط معينة ، فما الناصب له

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٣٥٢ . ٣٥٣.

حينئذ ؟

اختلف النحويون في ذلك ، فذهب الخليل ـ فيما حكاه عنه سيبويه(١) ـ إلى أنها تنصب بنفسها .

و حذا حذوه سيبويه (٢) ، والفراء (٣) ، و جلُّ النحويين (٤) ، ومنهم العبادي كما مر.

***وقد احتج لذلك* بأن نصبها بنفسها إنما يكون حملاً على أنْ (٥) ؛ لغلبة استقبال الفعل بعدها ، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً كما تخرج (أن) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر(٦).**

ونسب إلى بعض الكوفيين أن النصب بـ (أن) المنطوق بها بناء على قولهم بتركيب(إذن) من (إذ) الظرفية و (أن) (٧).

وعزي ذلك ـ أيضاً ـ إلى الرندي اعتماداً على قوله بتركيبها من (إذا)

---

(١) الكتاب ١٦/٣ .

(٢) الكتاب ١٢/٣ .

(٣) معاني الفراء ٢٧٣/١ .

(٤) منهم المبرد في المقتضب ١٠/٢ ، والفارسي في الإيضاح /٢٤٢ ، والإغفال ١٦٨/٢ ، وهذا يخالف ما نسب إليه كما سيأتي ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية /١٧٢ ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٨٦٨/٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٠/٤، وابن هشام في المغني ١١٠/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١ .

(٦) شرح التسهيل ٢٠/٤ .

(٧) رصف المباني /٦٩ .

و(أن)(١).

وجعله ابن مالك – مع ضعفه – أقرب من القول بأن إذن غير مركبة ، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة (٢).

ورد المالقي ما نسب إلى بعض الكوفيين ، وأفسده من وجهين : "أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع . والثاني : أنها لو كانت مركبة من (إذ) و (أن) لكانت ناصبة على كل حال ، تقدمت أو تأخرت "(٣).

ولو وقف المالقي على رأي الرندي لأبطله بذلك ؛ للتقارب بينه وبين رأي بعض الكوفيين.

وحكي عن الخليل (٤) أنه ينصب المضارع بأن مضمرة بعد إذن ، قال قال سيبويه : "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : أن مضمرة بعد إذن " (٥).

وجعل الزجاج هذا المذهب هو الأجود (٦) ، واختاره الرضي (٧).

وعزي إلى الفارسي (٨) ، لكن بالرجوع إلى مؤلفاته وجدته يذهب إلى

---

(١) الارتشاف ١٦٥٠/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢٠/٤ .

(٣) رصف المباني /٦٩ – ٧٠ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١ .

(٥) الكتاب ١٦/٣ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٥١/٢ – ٥٢ .

(٧) شرح الكافية له ٤٢/٥ – ٤٣ .

(٨) الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢٤١/٣ .

إلى أنها ناصبة بنفسها في كتابيه الإيضاح (١) ، والإغفال(٢).

ومما احتج به لهذا المذهب **أنها غير مختصة بل تدخل على الجملة الابتدائية(٣).**

ورُدَّ هذا المذهب بأنها لو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام وحتى، لأضمرتها إذا ، قلت : عبد الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب (إذن يأتيك) لأن المعنى واحد ، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيك عبد الله ، كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب (٤).

<u>ثانيًا : الوقف عليها :</u>

اختلف النحويون في الوقف عليها فذهب الجمهور (٥) . ومنهم العبادي كما مرـ إلى أنها يوقف عليها بالألف ؛ لشبهها بالمنون المنصوب (٦) ؛ لأن نونها ساكنة بعد فتحة(٧).

---

(١) الإيضاح /٢٤٢ .

(٢) الإغفال ١٥٩/٢ وما يليها .

(٣) المساعد ٧٤/٣ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ .

(٥) منهم ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٣٤١/١ ، والرضي في شرح الشافية ٣١٨/٣ حيث ذهب إلى أنه الأكثر ، والبعلي في الفاخر ٥٥٢/٢ ، وابن هشام في المغني ١١٥/١،والأشموني في شرحه ٤٢٦/٣ .

(٦) الجنى الداني /٣٦٥ .

(٧) الفاخر ٥٥٣/٢ .

ونسب هذا إلى البصريين(١).

وإنما وقف عليها بالألف مع أنها ليست اسماً منصوباً ولا فعلاً لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة ؛ "لأنها تصرفت ، فأعملت وألغيت ، ووقعت لما لم يأت ، ولما هو في الحال ، وتصرفت وتوسطت وتأخرت ، فلما كثر تصرفها وانفتح ما قبل نونها ضارعوا بها التنوين والنون الخفيفة في الفعل إذا انفتح ما قبلها "(٢).

وذهب المازني (٣) إلى أنها يوقف عليها بالنون فهي عنده حرف بمنزلة أن ولن يوقف عليها كما يوقف عليهما ، ويحتج لذلك بأنها أشبه بالأدوات من الأسماء ؛ لأنها تعمل عمل الأدوات (٤).

وجوز المبرد الأمرين (٥). ومن النحويين من وقف عليها بالنون في حال الإعمال لزوال اللبس(٦).

وذكر الصبان أن السيوطي في حاشيته على المغني قال : إنه ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنياً على الخلاف في حقيقتها، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف (٧).

---

(١) البديع ٦١٨/١ .

(٢) شرح السيرافي ١٩٣/٩ .

(٣) شرح السيرافي ١٩٣/٩ .

(٤) شرح السيرافي ١٩٣/٩ .

(٥) شرح السيرافي ١٩٣/٩ ، وجواهر الأدب /٣٣٩ .

(٦) جواهر الأدب /٣٣٩ .

(٧) حاشية الصبان ٤٢٦/٣.

وهذا الخلاف إنما يكون في غير القرآن ، أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً اتباعا للمصحف العثماني (١).

هذا ، والرأي الذي أراه أقرب للصواب **أنها ناصبة بنفسها لا بـ (أن) مضمرة بعدها ، فقد بان فساد النصب بأن مضمرة بالأدلة ، ناهيك عن وصف ابن الحاجب له بأن ليس بشيء(٢)، ووَسْم الإربلي له بالضعف (٣).**

وأما الوقف عليها فيكون بالنون لأنها حرف (٤) ، ولأن من قال بذلك حملها على (أن) و(لن) وهما حرفان ، ومن قال بالوقوف عليها بالألف حملها على الأسماء ، وحملها على الحروف – وهي منها – أولى من غيره .

---

(١) حاشية الصبان ٤٢٦/٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٤/٢ .

(٣) جواهر الأدب /٣٣٩ .

(٤) ينظر : كلام السيوطي في حاشية الصبان ٤٢٦/٣ .

١٣ ـ وقوع (لمَّا) اسماً ظرفياً بمعنى (حين)

ذهب العبادي إلى أن(لمَّا) تقع اسماً ظرفياً بمعنى (حين) إذا وليها الفعل الماضي ، قال:" و(لمّا) خاصة تقع اسماً ظرفياً بمعنى (حين) إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى : " وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ "(١) ، " وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا "(٢)"(٣).

وهو مسبوق في هذا بالفارسي(٤) ، وابن جني(٥) ، والهروي(٦)، وابن بابشاذ (٧) ، والجرجاني(٨) ، وصدر الأفاضل(٩).

وقد احتج لهذا المذهب بأمرين :

أحدهما : أنها تأتي لمجرد الظرفية ، كما في قول الشاعر :

إِنِّي لَأَرْجُو مُحْرِزاً أنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا(١٠)

---

(١) القصص / ٢٣.

(٢) هود / ٧٧.

(٣) شرح اللؤلؤة / ٣٦٧ . ٣٦٨ .

(٤)الإيضاح / ٢٥٠ ، والبغداديات / ٣١٥ . ٣١٦ ، و الشعر ٧٠/١ .

(٥)الخصائص ١٦٧/٢ ، ١٥٨/٣ .

(٦)الأزهية / ١٩٩.

(٧) شرح المقدمة النحوية / ١٨٨.

(٨)المقتصد ١٠٩٢/٢.

(٩) ترشيح العلل / ١٨٥.

(١٠) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله .

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ ، واللسان (قلع) ، والمساعد ١٩٨/٣ .

اللغة : (قَلِعا) : القلِع هو الرجل الضعيف .

فقد جاءت (لمَّا) هنا لمجرد الوقت (١) ، إذ التقدير : حين صرتُ .

والآخر: أنك تضع موضعها الاسم ويكون بمعناها ، وهو الذي حسَّن حذف الفعل بعدها ، وذلك قولك : حين جئتَ جئتُ . ولو كان معنى الحرفية باقياً بحاله لوجب ألا يقع موقعها الاسم كما لم يقع في نحو قوله تعالى : " وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ "(٢) ؛ ألا ترى أنك لو قلت : حين يعلم الله، أو حين عَلِم الله . كان محالاً ؛ لأن الحرف لا يقع موقعه الاسم(٣).

ونسب إلى سيبويه(٤)، والفارسي(٥) القول بحرفيتها ، واختاره المالقي(٦) .

وصححه ابن مالك (٧) ، وأبوحيان (٨) ، والمرادي (٩) .

واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمور:

الأول : أنها تقابل (لو) ، وتحقيق تقابلهما أنك تقول : لو قام زيد

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ ، والمساعد ١٩٧/٣ . ١٩٨.

(٢)آل عمران / ١٤٢ .

(٣)البغداديات / ٣١٦ ، والمقتصد ١٠٩٢/٢ . ١٠٩٣.

(٤)رصف المباني/٢٨٤،وشرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣،وشرح التسهيل ١٠٢/٤. ١٠٢/٤. ولم أقف على هذا في كتابه .

(٥) البسيط ٢٣٨/١. ولم أقف على هذا الرأي في مؤلفاته ؛ وإنما ذهب إلى القول القول بالاسمية كما مرّ .

(٦) رصف المباني / ٢٨٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣. ، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٢.

(٨)الارتشاف ١٨٩٧/٤.

(٩)الجني الداني / ٥٩٤ – ٥٩٥.

قام عمرو ، ولكنه لمَّا لم يقمْ لم يقمْ ؛ لأن (لو) تنفي الثاني لنفي الأول ، و(لمَّا) توجب الثاني لوجوب الأول(١) .

الثاني : أن جوابها قد يقترن بـ (إذا) الفجائية ، كقولـه – تعالى – :" فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ"(٢) ، وما بعد (إذا) الفجائية لا لا يعمل فيما قبلها(٣).

الثالث : أنها تخلو من علامات الأسماء (٤).

الرابع: أنها تُشعِر بالتعليل ، والظروف لا تُشعِر بالتعليل(٥).

والرأي الأحرى بالقبول **هو الرأي القائل بحرفيتها ؛ لأن دعوى الاسمية فيها متكلفة، ولا تكلف في الحرفية(٦) ، ولأن كل مبني لازم للبناء يحكم يحكم عليه بالحرفية إلا إنْ دلَّت دلائل مقوية له في حيِّز الأسماء . ومجيء(لمَّا) بمعنى (حين) لا يخرجها عن الحرفية إلى الاسمية ؛لأن من الحروف ما يتقدر بالأسماء وهولازم الحرفية (٧).**

واستدلال القائلين باسميتها بقول الشاعر :

إِنِّي لَأَرْجُو مُحْرِزاً أنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلَعَا

فلا حجة لهم فيه ؛لاحتمال أن يكون جواب (لَمَّا) محذوفاً ، والتقدير:

---

(١)البسيط ٢٣٨/١ ، والجني الداني / ٥٩٥ .

(٢)الزخرف / ٤٧ .

(٣)الجني الداني / ٥٩٥.

(٤)الجني الداني / ٥٩٥.

(٥)الجني الداني / ٥٩٥.

(٦) رصف المباني / ٢٨٤.

(٧) رصف المباني /٢٨٤.

لمَّا صرت شيخًا قلِعًا حصل لي هذا الرجاء(١).

(١)المساعد ١٩٨/٣.

الفصل الثاني

آراؤه الخاصة بالتراكيب

١ ـ تقديم الخبر على أخوات (كان) المقترنة بـ (ما)

قسم العبادي (كان) وأخواتها . من حيث تقديم أخبارها عليها . قسمين :

أحدهما: غير المقترنة منها بـ (ما) ، وهذه الأفعال يجوز تقديم أخبارها عليها، نحو:(قائمًا كان زيد) ، (صائمًا أصبح عمرو) .

والآخر: المقترنة منها بـ (ما) ، وهذه الأفعال لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا نقول : (قائمًا ما برح زيد) .

قال :" و أما تقديم الخبر على (كان) وأخواتها فجائز إلا في المقترنة منها بـ (ما) ، يجوز أن تقول : (قائمًا كان زيد) ، (صائمًا أصبح عمرو) ، ولا يجوز أن تقول: (قائمًا ما برح زيد)"(١).

***وأقول* : أخوات (كان) المقترنة بـ (ما) على قسمين :أحدهما : ما كانت مقترنة بـ (ما) المصدرية . وهي (دام) . ولا خلاف بين النحويين في منع تقدم الخبر عليها (٢). والآخر : ما كانت مقترنة بـ (ما) غير المصدرية كـ (زال ، وفتئ ، وبرح ، وانفك).**

وهذه الأفعال اختلف النحويون في تقديم أخبارها عليها ، و كان لهم في ذلك مذاهب:

المذهب الأول: منع تقديم أخبارها عليها إذا كان النافي (ما).

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٢٥٣ . ٢٥٤.

(٢) المقتصد ٤٠٦/١ ، والإنصاف١٦٠/١.

وهذا مذهب العبادي . كما سبق . وعزي إلى البصريين(١) ، والفراء(٢). وذهب إليه السيرافى(٣) ، والجرجاني(٤) ، و أبو البركات الأنبارى(٥)، والعكبرى(٦).

أما منعه مع (ما) فلأن(ما) أمُّ حروف النفي ، وما في صلة النفي لا يتقدم عليه ؛ لأن النفي له صدر الكلام ، فيشبه الجزاء والنداء والاستفهام (٧) .

وأما جوازه مع غير(ما) كـ(لم ، ولن ، ولا) فلأن (لم ولن) لما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها ، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه ، كذلك يجوز مع (لم ولن) ؛لأنهما كأحد حروفه . وأيضاً فإن (لم أفعل) نفس (فعلت) ، و(لن أفعل) نفس (سأفعل) ، وحكم النفى حكم إيجابه ، فكما يسوغ فى الإيجاب التقديم ، فكذلك مع النفى ، فجرى النفى . هنا . مجرى الإيجاب(٨).

ومن شواهد التقديم بغير (ما) قول الشاعر:

---

(١) الإنصاف ١/ ١٥٥ ، واللباب ١ / ١٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٥١.

(٢) هذه النسبة هي ظاهر كلام أبي البركات في الإنصاف ١/ ١٥٥ .

(٣) شرح كتاب سيبويه٢/٣٦٢.

(٤) المقتصد ١/٤٠٦.

(٥)الإنصاف١/١٥٩.

(٦) التبيين / ٣٠٤.

(٧) الإنصاف ١/ ١٥٩ ، و اللباب١/١٦٧، و شرح المفصل ٧/١١٣.

(٨) اللباب١/١٦٨ ، و شرح المفصل ٧/١١٣ ، و شرح التسهيل لابن مالك١/٣٥١ .

ورجِّ الفتى للخيرِ مَا إنْ رأيته على السِّنِّ خَيْراً لا يزالُ يَزيدُ(١).

فـ (خيراً) مفعول به لـ (يزيد) وهو معمول يزال ، وإذا صح تقديم معمول الخبر عليه صح تقديم الخبر.

وقول الآخر:

مَهْ عَاذِلى فَهَائِماً لَنْ أبْرَحَا بِمْثلِ أوْ أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى(٢).

المذهب الثاني: جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها مطلقًا سواء أكان النفي بـ (ما) أم بغيره. ونسب هذا إلى الكوفيين (٣) . غير الفراء . ومنهم الكسائي (٤) .

وعزي إلى الأخفش (٥)، وابن كيسان(٦) ، والنحاس (٧). و صوبه ابن ابن خروف(٨) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم هذا بالسماع والقياس.

---

(١)البيت من الطويل جاء بلا نسبة في الكتاب٤/٢٢٢، و الخصائص١/١١٠ ، وشرح المفصل ٨/١٣٠ برواية (ما) موضع (لا) ، و التبيين /٣٠٣.

(٢) البيت من الرجز مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح الأشموني ١/ ٣٦٩. ٣٦٩.

(٣)الإنصاف١/١٥٥ ، وشرح المفصل٧/١١٤، والارتشاف ٣/ ١١٧١ .

(٤)الارتشاف ٣/ ١١٧١.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٨ ، والارتشاف ٣/ ١١٧١. ولم أقف على على ذلك في معانيه.

(٦) الارتشاف ٣/ ١١٧١.

(٧) الارتشاف ٣/ ١١٧١. ولم أقف على ذلك فيما أتيح لي من مؤلفاته .

(٨) شرح الجمل له ١/ ٤١٨ ، والارتشاف ٣/ ١١٧١.

أما السماع فقول الشاعر:

ورجٍّ الفتى للخيرِ مَا إنْ رأيته على السِّنِّ خَيْراً لا يزالُ يَزيدُ

وأجيب عن هذا البيت بأن (خيراً) منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل (يزيد) ، وبأن هذا خاص بضرورة الشعر(١) .

وأما القياس فقالوا :إن (ما زال) وأخواتها أفعال مثبتة يجوز تقديم أخبارها عليها، كـ(كان) وبابها ، وذلك من وجهين:

أحدهما : أن قولك : (مازال زيد كريماً) معناه : هو على كل حال ، ومن هنا لم يجز الاستثناء منه ، فلا تقول : مازال زيد إلا كريماً ، كما لا يجوز كان زيد إلا كريماً(٢).

والآخر: أن (زال) معناها : فارق ، وفارق فى معنى النفى و (ما) للنفى ، وإذا دخل النفى على النفى صار إيجابياً(٣).

المذهب الثالث : منع تقديم أخبارها عليها مطلقاً .

وعزي هذا إلى الفراء (٤).

***والذي أميل إليه* هو القول بالمنع مطلقًا ؛ لقلة المسموع من ذلك ، والأولى حمله على ضرورة الشعر .**

---

(١)التبيين / ٣٠٦. ٣٠٧.

(٢)الإنصاف١/١٥٥.١٥٦ ، و أسرار العربية / ١٤١ . ١٤٢ ، و اللباب١/١٦٨ .

.

(٣)الإنصاف١/١٥٥.١٥٦ ، و أسرار العربية / ١٣٩ ، و اللباب١/١٦٨ .

(٤) الارتشاف ٣/ ١١٧٠ ، و الهمع ١ / ٤٣٠.

٢ـ تقديم خبر (ليس) عليها

ذهب العبادي إلى القول بجواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فقال : " و في تقديم خبر ليس عليها خلاف ، و الأشهر جوازه "(١).

وقد حكي هذا عن البصريين(٢) . ومنهم سيبويه(٣) ، والأخفش(٤) . وهو قول السيرافي (٥) ، وجمهور الكوفيين (٦) ، ومنهم الفراء(٧).

الفراء(٧).

و قال به الفارسي(٨) ، والصيمري (٩).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بالسماع والقياس .

أما السماع فقوله تعالى :" أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ" (١٠) ؛ لأن (يوم) معمول الخبر ، وقد قُدِّم على (ليس) ، ولو لم يجز تقديم الخبر لما جاز تقديم المعمول(١١).

---

(١) شرح اللؤلؤة في علم العربية / ٢٥٤.

(٢) الخصائص ١٨٨/١، والمقتصد ٤٠٧/١ ، و اللباب ١٦٨/١.

(٣) لم أقف على هذا الرأي في الكتاب ، وينظر : شرح السيرافى ٣٦٣/٢، والخصائص ١٨٩/١ .

(٤) الحلبيات /٢٨٠، و الخصائص ١٨٩/١.

(٥) شرح السيرافي ٢/ ٣٦٣ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، و شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٦) الخصائص ١٨٩/١.

(٧) شرح المفصل ١١٤/٧ ، والارتشاف ٣ / ١١٧١.

(٨) الإيضاح /١١٧، والحلبيات /٢٨٠، والمقتصد ١/ ٤٠٨.

(٩) التبصرة ١٨٧/١.

(١٠) هود /٨.

(١١) الهمع ١ / ٤٢٩ .

وقد اعترض عليه بأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها(١) .

وأجيب بأن كونه ظرفًا ليس بعلة لجواز إعمال الخبر المتأخر فيه ، فإن أحداً لم يفرق بين الظرف وغيره في عمل غير (ليس) فيما تقدم عليها(٢).

وأما القياس فقولهم :إن العوامل فى المبتدأ والخبر على ضربين: فعل، ومشبه بالفعل ، فالمشبه بالفعل لا يجوز تقديم خبره على اسمه، والفعل يجوز فيه هذا ؛ لذا جاز تقديم خبر (ليس) عليها ، فكما جاز (ليس قائماً زيد) بلا خلاف ، جاز(قائماً ليس زيد) (٣).

ووسم هذا بالفساد ؛ لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخراً عنها، أما تقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها. وإنما جاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أضعف من" كان " لكونها لا تتصرف ، وأقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف، فجعل لها منزلة بين المنزلتين ، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها ، لتنحط عن درجة (كان) ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة (ما)(٤).

وعزي إلى جمهور البصريين (٥) ، وإلى جمهورالكوفيين(٦) القول

---

(١) التبيين /٣١٦.٣١٧ ، و اللباب١/١٦٩ .

(٢) التبيين / ٣١٧.

(٣) الحلبيات /٢٨٠.٢٨١.

(٤) المقتصد ١/٤٠٨.٤٠٩ ، و أسرار العربية / ١٤٠ . ١٤١.

(٥) أوضح المسالك /٣٢.

(٦)أسرار العربية /١٤٠ ، ، و شرح المفصل٧/١١٤ ، والارتشاف ٣/ ١١٧١.

القول بمنع تقديم خبرها عليها.

وحكي هذا عن المبرد(١) ، والزجاج (٢) ، والفارسي(٣) ، وقاله ابن السراج (٤) ،

والسيرافى(٥) ، والجرجاني (٦) ، واختاره ابن مالك(٧).

وقد احتج لهذا المذهب **بأنها لم تتصرَّف تصرُّف (كان)؛لأنك لا تقول منها يفعل ولا فاعل(٨).**

والرأى الأحرى بالقبول **هو القول بمنع تقديم خبر ليس عليها ؛لأن اللغة إنما بنيت على السماع أولاً ، ومعلوم أنه لم يرد شاهد واحد من كلام العرب شعراً أو نثراً قدم فيه خبر (ليس) عليها .**

أما ما استشهدوا به من جواز تقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى:"

---

(١) الخصائص١٨٩/١. ١٨٨ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، والاتشاف ٣/ ١١٧١ .

(٢) الاتشاف ١١٧١/٣ .

(٣) نسب إليه أبو حيان في الاتشاف ١١٧١/٣ أنه قال به في الحلبيات . وما وجدته فى الحلبيات /٢٨٠. ٢٨١ يخالف ذلك ؛ لأنه علل فيه لصحة المذهب القائل بجواز تقديم خبر ليس عليها.

(٤) الأصول ٩٠/١ . ٩١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، والاتشاف ١١٧١/٣ .

(٥) شرح السيرافى٣٦٣/٢ ، والاتشاف ١١٧١/٣ .

(٦) المقتصد ٤٠٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١.

(٧) شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٨) الأصول ١/ ٩١ ، والمقتصد ٤٠٨/١ ، وأسرار العربية /١٤٠.

أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ" . فلم يسلم من الاعتراض عليه .

٣ـ دخول (ما) الكافة على (رب)

ذهب العبادي إلى أن (ما) إذا دخلت على (رب) كفتها عن طلب الاسم ، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية ، فقال في معرض حديثه عن ذلك : " وقد تدخل عليها (ما) ، فتكفها عن طلب الاسم ، ويليها الفعل ، كقوله تعالى(١) : "رَبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ " (٢) "(٣).

وأقول **: تدخل (ما) الكافة على (رب) ، وحينئذ تُهَيَّأ للدخول على الجمل(٤) ، و لم أقف على خلاف في دخولها على الجملة الفعلية الماضية ، بل إن فخر الدين الرازي(٥) بالغ فنص على أن النحويين اتفقوا ذلك .**

وأما دخولها على الجملة الفعلية المضارعة فموطن خلاف بين النحويين ، فقد جوزه العبادي كما سبق ، وهو مسبوق في هذا بسيبويه(٦) ، والمبردُ(٧) ، وجلِّ النحويين(١).

---

(١) الحجر /٢ .

(٢) الحجر /٢ .

(٣) شرح اللؤلؤة / ١١٨ . ١١٩.

(٤) الكافية/٢١٧ .

(٥) التفسير الكبير ١٩ /١٢٢ ، والبحر المحيط ٤٣٣/٥ . وفى هذا القول نظر؛ نظر؛ لأن من النحاة من أجاز دخولها على الفعل المضارع .

(٦) الكتاب ١١٥/٣ .

(٧) المقتضب ٥٥/٢ .

ومما استدل به **لدخولها على المضارع ظاهر قوله تعالى : "رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ".**

وقول الشاعر:

رُبَّما تكْرهُ النفوسُ من الأمـــ ـــر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ (٢).

وإذا كان سيبويه ، ومن تبعه يجوزون ذلك فقد منعه غير واحد من النحويين (٣) ،

ووصف بأنه قول العامة .(٤)

وقد احتج لذلك بأمرين :

أحدهما: أن معنى (رب) التقليل ، وإنما يتناول التقليل ما عرف حده ، والمستقبل مجهول(٥) .

---

(١) منهم المهلبى فى نظم الفرائد /٢٤٥ – ٢٤٦ ، وابن الأثير فى البديع ٢٥٠/١ ، وابن معطي فى الفصول الخمسون /٢١٥ – ٢١٦ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣٠/٨ .

(٢) البيت من بحر الخفيف لأمية بن الصلت فى ديوانه/٤٤٤ برواية (تجزع) موضع (تكره) ، والكتاب ١٠٨/٢ – ١٠٩ ، والبيان فى شرح اللمع /٢٥١ ، برواية (تجزع) موضع (تكره) .ونسب إلى حنيف بن عمير اليشكرى فى الحماسة البصرية ٧٧/٢ . ونسب إلى عمير الحنفي فى المؤتلف والمختلف /٢٤٣ .

(٣) منهم الفراء فى معانيه ٨٢/٢ ، وابن السراج فى الأصول ٤٢٠/١ – ٤١٩ ، والموجز /٩٣ ، والفارسى فى الإيضاح /٢٠٢ ، والشيرازيات ٤٩٨/٢ – ٤٩٩ ، والجرجانى فى المقتصد ٨٣٦/٢ ، وابن الشجرى فى أماليه ٤٨/٣ .

(٤)الجنى الدانى /٤٥٨ .

(٥) أمالى ابن الشجرى ٥٦٥/٢ .

والآخر: أن (رب) معناها لما مضى قبل أن تكف ، فكذلك ينبغي أن تكون له بعد الكف(١).

ولم يكتف أصحاب هذا القول بذلك ، بل أخذوا يؤولون أدلة المجوزين بما يتوافق مع قولهم ، فذكروا أن المضارع بعد (ربما) يتأول بالماضي(٢) ، ومنهم من أضمر كان قبله ، قال ابن السراج : "فإذا رأيت المضارع بعدها فثم إضمار كان"(٣).

وكان لهم في تأويل مجيء المضارع بعدها – في قوله تعالى : " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ" – وجوه منها: أنه على تقدير كان ، والمعنى : ربما كان يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ، وهذا قول ابن السراج(٤) ، ونسب إلى الكوفيين(٥).

وهذا التقدير مردود عند سيبويه(٦) ، وغيره من المحققين(٧) .

وسبب رده عند سيبويه أن الحروف الطالبة للأفعال عنده لا يضمر بعدها الفعل إلا بالسماع ، ولا يقاس عليه نحو : المرء مقتول بما قتل إن

---

(١) المرتجل /٢٣٢ ، و الكناش ٧٦/٢ ، والجنى الدانى /٤٥٧ .

(٢) الارتشاف ١٧٤٩/٤ .

(٣) الأصول ٤١٩/١ .

(٤) الأصول ٤١٩/١ ، والموجز /٩٣ ، وشرح اللمع للواسطى /٩٠ – ٩١ .

(٥) الارتشاف ١٧٤٩/٤ .

(٦) ثمار الصناعة /٣٦٩ .

(٧) منهم ابن الشجرى فى أماليه ٥٦٥/٢ ، وأبو حيان فى البحر المحيط ٤٣٣/٥ ٤٣٣/٥ .

خنجراً فخنجر(١).

وعلل لهذا الرد أبو حيان بأن إضمار كان بعد ربما ليس من مواضع إضمارها .(٢)

***والرأي الذي أراه أحرى بالقبول* هو أن (رب) إذا كفت بـ (ما) جاز دخولها على الجملة الفعلية – سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً .**

أما دخولها على الفعلية الماضية فلا خلاف فيه ، كما مر .

وأما دخولها على الفعلية المضارعة فالمتتبع لأشعار العرب ونثرهم (٣) يرى دخولها عليها ، فالقول بجوازه أفضل من تأويله (٤).

---

(١) الكتاب ٢٥٨/١ ، والبسيط ٨٦٧/٢ .

(٢) البحر المحيط ٤٣٣/٥ .

(٣) حكى يونس عن العرب قولهم : ربما تقولن ذاك . ينظر : الكتاب ٥١٨/٣ ، وحكاه الفارسي فى الشيرازيات ٤٠٠/١ – ٤٠١ ، ٤٠٦ .

(٤) ينظر : روح المعانى ٧/١٤ .

٤ ـ توكيد النكرة

ذهب العبادي إلى أن التأكيد خاص بالمعارف دون النكرات ، قال:" وأما التأكيد فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات، وألفاظه: نفس، وعين، وكل، وكلا، وكلتا،وأجمع، وجميع، وجمعاء، وجمع "(١).

وهذا مذهب جمهور البصريين(٢) . ومنهم سيبويه(٣) . ، وأبي البركات الأنبارى(٤) ، والعكبرى(٥) ، وابن عصفور(٦) ، والعبادي كما مر .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور:

الأول : أن التوكيد كالوصف ، و ألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة(٧).

الثانى : أن النكرة تدل على الشيوع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً (٨).

الثالث: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغى ألا تفتقر

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٣١٤.

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٥١ ، وأسرار العربية / ٢٨٩ ، واللباب ٣٩٥/١ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٤) أسرار العربية / ٢٩١، والإنصاف ٤٥٥/٢.

(٥) اللباب ٣٩٥/١ ، وما يليها .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/١ .

(٧) أسرار العربية /٢٨٩ . ٢٩٠ ، واللباب ٣٩٥/١ .

(٨) الإنصاف ٤٥٥/٢ .

إلى تأكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه (١).

وذهب الكوفيون(٢)، والأخفش(٣)إلى جواز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً معنوياً إذا كانت محدودة ، نحو: (يوم) ، و(شهر) و(سنة) ، فيجوزأن نقول:(صمت شهرًا كله).

وتبعهم ابن مالك (٤)، والرضي (٥)، وابن هشام (٦).

وقد احتجوا لهذا بالسماع والقياس :

أما السماع فمنه قول الشاعر :

لكنَّه شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ(٧)

فأكد (حول) . وهو نكرة . بـ (كله).

وردَّ بأن الرواية الصحيحة فيه (حولي) ، وهو حينئذٍ معرفة(٨).

وقول الشاعر :

---

(١) الإنصاف ٤٥٥/٢ ، واللباب ١/ ٣٩٥.

(٢) الإنصاف ٤٥١/٢ ، و شرح المفصل ٤٤/٣ ، و شرح التسهيل ٢٩٩/٣ .

(٣) لم أقف على هذا في معانيه ، وينظر : شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، و المساعد ٣٩٢/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٦٦/٣ .

(٥) شرح الكافية١٠٨/٣.

(٦) أوضح المسالك /١٢٨.

(٧) البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢ . وجاء عجزه بلا نسبة فى الإنصاف ٤٥١/٢ ، أسرار العربية /٢٩٠ ، و شرح المفصل ٤٥/٣.

(٨) أسرار العربية / ٢٩١، و الإنصاف ٤٥٥/٢ .

قَدْ صَرّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا(١)

فأكد (يوماً) بقوله (أجمعا) .

وأجيب بأن هذا البيت مجهول القائل ، فلا يجوز الاحتجاج به(٢).

وقول الشاعر :

يَالَيْتَنِى كُنْتُ صَبِياً مُرْضَعَا تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا(٣)

أكد (حولاً) بقوله(أكتعا) .

وأجيب بأن هذا البيت مجهول القائل،فلا يجوز الاحتجاج به(٤)، وبأننا لو لو سلمنا بصحة الأبيات كلها فإنها لا حجة فيها لشذوذها وقلتها فى بابها(٥)، بابها(٥)، و بأن هذه المواضع كلها محمولة على البدلية ، لا على التأكيد(٦).

وأما القياس فذكروا أن النكرة إذا كانت محدودة يجوز تأكيدها نحو: قعدت يومًا كله ، وقمت ليلة كلها ؛ لأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم فى بعضها ، وهذا يدل على صحة

---

(١) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله . ينظر : الإنصاف ٤٥٤/٢ ، وأسرار العربية / ٢٩١، واللباب ٣٩٦/١ ، و شرح المفصل ٤٥/٣ ، ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٤٥٦ ، وأسرار العربية / ٢٩٢ .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٨ برواية (أجمعا) موضع (أكتعا)، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ١١٢ .

(٤) اللباب ٣٩٧/١.

(٥) الإنصاف ٤٥٦/٢ ، و أسرار العربية/ ٢٩٢، واللباب ٣٩٧/١.

(٦) الإنصاف ٤٥٦/٢.

معنى التوكيد .

وأجيب بأن هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم ـ وإن كان مؤقتاً ـ لم يخرج عن كونه نكرة شائعة،وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة(١).

وحكي عن بعض الكوفيين(٢) القول بجواز توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت محدودة أم غير محدودة ، فيجوز : رأيت رهطاً كلَّهم ، و صمت شهراً كلَّه.

***والذي أميل إليه وأرجحه* هو القول بجواز توكيد النكرة المحدودة ؛ لورود السماع به ، ولا داع إلى تأويله ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .**

والاحتجاج للمنع بأن القائل مجهول ـ مردود ؛لأن هذا فيه تكذيب للنقل وفتح باب الطعن في اللغة ، ولو فتح هذا الباب لم يبق من اللغة شيء(٣) .

---

(١) الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣ ، و المساعد ٣٩٢/٢ .

(٣) التفسير الكبير ٤/٨ .

٥ـ عطف البيان في النكرات

جَوَّز العبادي أن يأتي عطف البيان نكرة كما يأتي معرفة ، لكنه اشترط المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير .

قال : " ومن شرط عطف البيان أن يطابق ما قبله تعريفًا تنكيرًا "(١).

وحكي هذا عن الكوفيين(٢)، ومنهم الفراء(٣) . وعزي إلى الفارسي (٤)، وابن جني(٥) ، وابن عصفور(٦) ، وابن مالك(٧) .

واحتج هؤلاء لمجيئه في النكرات بأمرين :

أحدهما : أنه جاء في فصيح الكلام ، وجعلوا منه قوله تعالى : " يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ "(٨) ، فـ (زيتونة) عطف بيان لـ (شجرة) (٩). (٩).

وقوله تعالى : "وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ "(١٠)، فـ (صديد) عطف بيان لـ

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٣٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والمساعد ٢ / ٤٢٤ . ولم أقف على هذا في معانيه.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٦) شرح الجمل ٢/ ٢٦٨، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٨)النور / ٣٥ .

(٩) شرح ابن عقيل ٣/٢٢٠ ، والمساعد ٢/ ٤٢٤ .

(١٠) إبراهيم / ١٦.

(ماء) (١) .

وخرج المانعون هذه الشواهد على البدلية(٢) .

والآخر: أن الحاجة داعية إلى عطف البيان في المعرفتين ، فهي في النكرتين أشد ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الحال (٣).

وعزي هذا إلى البصريين(٤)اشتراط مجيء عطف البيان ومتبوعه معرفتين ، وحكي عن بعضهم (٥)أنهم يخصون عطف البيان بالعلم اسمًا أو كنية أو لقبًا .

وتبعهم العكبري(٦) مشترطًا أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه متبوعه ، نحو : مررت بزيد أبي عبدالله ؛ لأن الكنية أعرف .

وقال به . أيضًا. ابن يعيش(٧) ، وغيره (٨) .

***واحتج هؤلاء* بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع**

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢٢٠ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٢٦٨ ، و أوضح المسالك /١٢٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ .

(٤) نص ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ أنه لم يجد هذا النقل من غير جهة الشلوبين .

وينظر نسبته إليهم في : الارتشاف ٤/ ١٩٤٣ ، والبحر المحيط ١ / ٢٦٨ .

(٥) الارتشاف ٤/ ١٩٤٣ .

(٦) اللباب ١ / ٤٠٩ .

(٧) شرح المفصل ٣/ ٧٢ .

(٨)هو أبو البقاء الكفوي في كتابه الكليات ١/ ٦٠٧ .

وإيضاحه ، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها ؛ لأنها مجهولة ، ولا يبين مجهول بمجهول .

وردّ بأن النكرة إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادت تبيينًا ، وهذا القدر كافٍ هاهنا(١).

وذهب الزمخشري إلى عدم اشتراط مطابقة عطف البيان متبوعه بل يجوز أن يقعا معرفتين ، ونكرتين(٢) ، ومختلفين(٣) .

فمن أمثلة مجيئه ومتبوعه نكرتين . عنده . قوله تعالى: "وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ ".

ومن تخالفهما . عنده . قوله تعالى : " فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ "(٤) "(٤) ، فـ " مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ" عطف بيان . وهو معرفة . من (آيات) وهو نكرة نكرة (٥).

وذكر المتأخرون أنه بهذا القول يكون مخالفًا إجماع البصريين والكوفيين(٦) .

وخَرَّج أبو حيان(٧) الآية على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أحدها ، أي : أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم ، أو مبتدأ محذوف

---

(١) الهمع ٣ / ١٦٠.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٧١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٣) الكشاف ١/ ٤٤٧، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣ ، والمساعد ٢/ ٤٢٤ .

(٤) آل عمران / ٩٦.

(٥) الكشاف ١/ ٤٤٧ ، و الهمع ٣/١٦٠.

(٦) البحر المحيط ١ / ٢٦٨ ، وأوضح المسالك /١٢٩ ، والمساعد ٢/ ٤٢٤ .

(٧) البحر المحيط ٣/ ١٠ .

الخبر ، أي : من الآيات البينات مقام إبراهيم.

والذي أميل إليه وأرجحه **هو القول بجواز مجيء عطف البيان في المعارف والنكرات ، أما المعارف فلا خلاف فيها بين النحويين ، وأما النكرات فلأمور ثلاثة :**

الأول : مجيئها في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، و تأويل ما ورد من ذلك . مع صحة المعنى . على البدلية فيه تكلف.

الثاني : أن النكرة يلزمها الإبهام ، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الحال (١).

الثالث : أن النكرة إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادت تبيينًا ، وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف بيان (٢).

ويضعِّف تجويز الزمخشري التخالف بين عطف البيان ومتبوعه . أنه لم يقل به غيره مخالفًا إجماع البصريين والكوفيين كما مرّ.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ .

(٢) الهمع ٣ / ١٦٠.

٦ـ إغراء الغائب

ذهب العبادي إلى القول بجواز إغراء الغائب ، واحتج لهذا بحديث " مَنْ استطاعَ منكم الباءَةَ فليتزوجْ ، ومَنْ لمْ يستطعْ فعليه بالصَّوْمِ فإنَّهُ لهُ وِجَاء "(١) ، قال :" الإغراء : الحض على الفعل الذي يخشى فواته . وألفاظه : عليك ، ودونك ، وعندك ..... والغالب أن تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب ، غير أن (على) تختص بشيئين : أحدهما : إدخالها على ضمير الغائب . والثاني : إلحاق الباء بمنصوبها ، كما جاء في الخبر : مَنْ استطاعَ منكم الباءَةَ فليتزوجْ ، ومَنْ لمْ يستطعْ فعليه بالصَّوْمِ فإنَّهُ لهُ وِجَاء "(٢).

وهو مسبوق في هذا بابن عطية(٣) ، فقد ذكر في معرض حديثه عن قوله تعالى : "سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ "(٤) أن " سُنَّةَ اللَّهِ " يجوز فيها النصب على المصدر ، والنصب على إضمار فعل تقديره : الزم أو نحوه ، أو على الإغراء ، كأنه قال : عليه سنة الله .

ومن شواهد هذا ـ غير ما استدل به ابن عطية ، والعبادي ـ قوله تعالى : "فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا"(٥) ،

---

(١)الحديث:أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الصوم بَاب الصَّوْمِ لِمَنْ خَافَ على نَفْسِهِ العزوبة ٢ / ٦٧٣ ح(١٨٠٦).

(٢) شرح اللؤلؤة /٢٢٩ . ٢٣٠.

(٣) المحرر الوجيز ٤/ ٤٤٨.

(٤) الأحزاب / ٣٨.

(٥) البقرة /١٥٨ .

فمن جعل الوقف على " فَلاَ جُنَاحَ " ، جعل ما بعده إغراء (١). وقول العرب : عليه رجلاً ليسني .

وذهب الجمهور(٢) إلى أنه لا يجوز إغراء الغائب، قال سيبويه :" وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً ليسني . وهذا قليل شبهوه بالفعل "(٣). وقال :" واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عليه زيداً ، تريد به الأمر ، كما أردت ذلك فى الفعل حين قلت : ليضرب زيداً؛ لأن عليه ليس من الفعل " (٤).

وقد ردّ المانعون أدلة المجوزيين ، أما قول العرب (عليه رجلاً ليسني) فمن المانعين من وسمه بالقلة (٥)، والندرة (٦)، والشذوذ (٧) . و منهم من قال : إنه مثل ، والأمثال تجرى

---

(١) التبيان ١٣٠/١ ، والاتقان ٥٣١/١.

(٢) منهم سيبويه في الكتاب ٢٥٠/١ ، ٢٥٢ ، والمبرد في المقتضب ٢٨٠/٣ ، وابن السراج في الأصول ١/ ١٤٢ ، ٢ / ٢٩٠ ، والوراق في علل النحو/ ٣٥٦ ، وأبو البركات الأنباري في أسرار العربية / ١٦٣ . ١٦٤، والعكبري في التبيان ١ / ١٣٠ ، و اللباب ٤٥٦/١ ، والسمين في الدر المصون ٢/ ١٨٩ ، وأبوحيان في البحر المحيط ٧/ ٢٢٨.

(٣)الكتاب ٢٥٠/١ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٥٢.

(٥) منهم سيبويه في الكتاب ١/ ٢٥٠ ، وابن السراج في الأصول ١٤٢/١ .

(٦) منهم أبو حيان في البحر المحيط ٢٢٨/٧ .

(٧) منهم ابن السراج في الأصول ١/ ١٤٢ ، ٢/ ٢٩٠ ، والعكبري في اللباب ١ ١ / ٤٥٦ .

تجرى فى الكلام على الأصول كثيراً(١).

وأما قولهﷺ:" يا مَعْشَرَ الشبابِ مَنْ استطاعَ منكم الباءَةَ فليتزوجْ ، ومَنْ لمْ يستطعْ فعليه بالصَّوْمِ فإنَّهُ لهُ وِجَاء " فخُرِّج على النحو التالي :

. أنه جاء ؛ لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل فى حكمه(٢).

. أن الإغراء فيه للمخاطب ، أي : أشيروا عليه بالصوم (٣).

. أن الباء زائدة فى المبتدأ كأنه قال : فعليه الصوم . فلا يكون من الإغراء(٤).

وأما قوله تعالى: " سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ "، فالقول بالإغراء ليس بجيد ؛ لأن عامل الإغراء لا يجوز حذفه (٥).

وأما قوله تعالى : "فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا" فالجيد في الوقف على (جُنَاحَ) أن يكون (عَلَيْهِ) خبر و (أَن يَطَّوَّفَ) مبتدأ(٦).

***والذي أميل إليه* هو القول بامتناع إغراء الغائب ؛ لأمور :**

الأول : قلة ما ورد من ذلك ، والقواعد إنما تبنى على الكثير

---

(١) منهم المبرد في المقتضب ٢٨٠/٣ ، وأبو البركات الأنباري في أسرار العربية /١٦٤.

(٢) أسرار العربية /١٦٤.

(٣) مرقاة المفاتيح ٦/ ٢٣٨.

(٤) يراجع : المقرب / ٢٠٢، ومرقاة المفاتيح ٦ / ٢٣٨ .

(٥) البحر المحيط ٧ / ٢٢٨.

(٦) التبيان للعكبري ١٣٠/١.

والشائع ، لا على القليل والنادر.

الثاني : قلة القائلين بالجواز .

الثالث : إمكان حمل ماورد من ذلك على وجوه أخرى .

الفصل الثالث

آراؤه الخاصة بالإعراب والعامل

١ـ فعل الأمر بين البناء والإعراب

ذهب العبادي إلى القول بأن فعل الأمر يكون مبنياً إلا إذا دخلت عليه لام الأمر ، فإنه يكون معرباً ، قال: " وبني الأمر على السكون ، ولم يعرب ؛ لأنه ليس بمضارع ، ولا يقع موقعه ، ولا يؤدي مثل معناه، وقد زال عنه حرف المضارعة ، وإنما بني على السكون ؛ لأن أصل البناء السكون ، ولم يبن على الحركة كالماضي ؛ لأنه لا يقع موقع المضارع ، ولا اعتراض على بنائه ؛ لأن الأصل في الفعل البناء ، ولا على سكونه ؛ لأن الأصل في البناء السكون . وقيل إنما بني على السكون ؛ لأنه أشبه الحرف في كونه لا يخبر عنه .

وهذا كله إذا كان الأمر للمواجهة ، فإذا كان للغائب كان باللام ، (ليقم زيد) ، فيكون حينئذٍ معربًا مجزوماً باللام " (١).

ويبدو من النص أنه نفى الاعتراض على البناء ، وهذا مردود ؛ لأن من النحويين من قال بالإعراب ، وإليك بيان ذلك :

وقوله بالبناء هو مذهب جمهورالبصريين(٢)- ومنهم سيبويه(٣)، والمبرد(٤) - ومن تبعهم

---

(١) شرح اللؤلؤة /٦٨ . ٦٩.

(٢) التصريح ٥٥/١ .

(٣) الكتاب ١٧/١ ، والبيان في شرح اللمع/٤١٤.

(٤) المقتضب ١٢٩/٢.

من النحويين(١) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمر ين :

أحدهما:أن الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، ومن ثم كان بناء الأمر على السكون (٢) ، وإنما أعرب المضارع لمشابهته الاسم بوجود حرف المضارعة ، وليس في لفظ الأمر هذا حرف مضارعة يشبه به الاسم ، فعند ذلك يجب أن يكون مبنياً (٣) .

وضعف بأن الخصم لا يسلم أن إعراب المضارع بالمشابهة(٤).

والآخر:أن أسماء الأفعال نحو (صه) (نزال) إنما بنيت لوقوعها موقع فعل الأمر ، والمشبه كالمشبه به، فثبت أنه مبني(٥).

وضُعِّف (٦) بأن أسماء الأفعال بنيت لتضمنها معنى لام الأمر كما قال ابن جني (٧).

وعزي إلى الكوفيين (٨) ، ومنهم الكسائي (١) ، الفراء (٢) أنه

---

(١) منهم ابن السراج في الأصول ١٧٣/٢-١٧٤ ، والسيرافي في شرحه٩٠/١، والفارسي في الإيضاح /٢٤٠ ، و الباقولي في شرح اللمع له ٢٧١/١ ، ٦٣٦/٢ ، والجرجاني في المقتصد ١٠٤٤/٢ ، والدينوري في ثمار الصناعة /٢٣٧ .

(٢) الأصول ١٤٥/٢ ، وأسرار العربية /٣١٧ ، شرح اللؤلؤة / ٦٩.

(٣) الأصول ١٤٥/٢ ، والتبيين /١٧٧ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١.

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١ ، وائتلاف النصرة /١٢٦ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١ .

(٧) الخصائص ٣٠٢/١ .

(٨) إعراب ثلاثين سورة /١٤٣ ، والبيان في شرح اللمع /٤١٤ .

معرب مجزوم بلام محذوفة، وهي لام الأمر ، وهو صيغة مقتطعة من المضارع ، فأصل اذهب : لتذهب ، وإنما حذفت اللام تخفيفاً ، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به (٣).

وحكي عن الأخفش أنه كان يستجيد ذلك (٤) ،وصححه المالقي(٥)، واختاره ابن أبي الأحوص(٦) ، وابن هشام (٧) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما: أن أصل الأمر أن يكون باللام ، ولكن كثر في الكلام ، فحذفت اللام منه ، وأضمرت ؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه ، فأصل : اذهب يا زيد هو : لتذهب يا زيد(٨). ويدل على ذلك قراءة : " فَبِذَٰلِكَ فلتفرحُوا "(٩).

وأجيب عن هذا بما يلي :

---

(١) شرح اللمع للباقولي ٦٣٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ ، ٣٠٠ ، ٤٥/٣ .

(٣) شرح المفصل ٦١/٧ .

(٤) منهج السالك /٧ ، والمغني ٢٣٦/٣ ، ولم أقف عليه في معانيه.

(٥) رصف المباني /٢٢٨ .

(٦) منهج السالك /٧ .

(٧) قاله في المغني ٢٣٦/٣ ، لكنه ذهب إلى القول بالبناء في أوضح المسالك /٧ ، وشرح شذور الذهب /١٠٢-١٠٣ .

(٨) اللامات للزجاجي /٩١ .

(٩) يونس / ٥٨ . حكى ابن جني هذه القراءة في المحتسب ٣١٣/١ عن النبي – ﷺ– وعثمان وأبي بن كعب ، والحسن ، وأبي رجاء ، و غيرهم.

. أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، فالجزم أضعف من الخفض ، وإذا كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشد امتناعاً(١).

. أن اللام لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل ؛ لأن إضمار العوامل لا يوجب تغير بناء المعمول فيه ، لأن إضماره بمنزلة إظهاره.(٢)

والآخر:أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تقم ولا تذهب ، فكذلك فعل الأمر نحو : قم واقعد؛ لأن النهي ضد الأمر ، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره.(٣)

وأجيب بأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب فكان معرباً ، وأما فعل الأمر فليس كذلك ؛ لذا كان باقياً على أصله في البناء (٤).

وبعد عرض المذهبين وأدلتهما أرى أن الأولى بالقبول **هو القول بالبناء؛لأن مذهب الكوفيين ومن تبعهم قام على الحذف والتقدير ، وغير ذلك ، وهذا كله خلاف الأصل. ناهيك عن أن بعض النحويين شدد عليه النكير ، فوسمه الزمخشري بأنه خلف من القول (٥)، ووسمه ابن الشجري بالشذوذ وبمنافاته القياس (٦).**

---

(١) اللامات للزجاجي /٩٢-٩٣ ، وشرح اللمع للباقولي ٦٣٧/٢ .

(٢) اللامات للزجاجي /٩٣ – ٩٤ .

(٣) أسرار العربية /٣١٨-٣١٩ .

(٤) أسرار العربية /٣٢٠ ، والإنصاف ٥٤٢/٢ .

(٥) المفصل /٢٥٧ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢ .

٢ ـ إعراب منصوب (كان) وأخواتها

ذهب العبادي إلى أن (كان) وأخواتها عملها الرفع والنصب ، و يسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها ، قال في معرض حديثه عن ذلك :" فأما عملها فهو الرفع والنصب ، فيسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها ، كقوله تعالى(١) : " كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً "(٢).

وهذا مذهب البصريين(٣) . ومنهم سيبويه(٤) ، والمبرد(٥) ـ و ابن ابن السراج (٦)، والصيمرى(٧) ، و أبي البركات الأنبارى (٨) .

وقد احتج هؤلاء لذلك بأمور :

الأول : اتصال (كان) وأخواتها بضمائر النصب في قول العرب : كناهم، وإذا لم نكنهم ، فمن ذا يكنهم .

وقول الشاعر:

---

(١)البقرة / ٢١٣.

(٢) شرح اللؤلؤة / ٢٥٢.

(٣) الإنصاف٢/٨٢١ ، و اللباب١/١٦٧ ، و التبيين / ٢٩٥.

(٤) الكتاب ١/٤٦.

(٥) المقتضب ٣/ ٩٨ ، ٤/ ٨٧.

(٦) الأصول ١/ ٨٢ .

(٧)التبصرة ١/١٨٥.

(٨)أسرار العربية / ١٣٨ ، و الإنصاف٢/٨٢٥.

فَإِنْ لا يَكُـنْها أوْ تَكُنْه فَإِنّـهُ أخُـوهَا غَذَتْهُ أُمُّه بِلبَانِهَا(١)

فوصل ضمائر النصب بهذه الأفعال يدل على أنها أخبار لها ؛ لأن الضمائر لا تقع أحوالا بحال(٢).

الثاني : أن منصوبها يأتي معرفة ، وجامداً ، و لا يستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال(٣).

الثالث : أنه اسم بعد الفعل والفاعل ، وليس بتابع ، فأشبه المفعول به(٤).

وذهب الكوفيون(٥) إلى أن المنصوب بعد (كان) منصوب على الحال.

وقد احتجوا لذلك بأمرين:

أحدهما : أن (كان) فعل غير متعد ، والدليل على ذلك أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو (ضربا رجلاً) و(ضربا رجالاً) ، ولا يجوز ذلك فى (كان) ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائمًا ، وكانا قيامًا(٦).

ورُدّ بأن عدم جواز ذلك فى (كان) ـ كما جاز فى (ضرب) ـ سببه أن

---

(١)البيت من بحر الطويل لأبى الأسود الدؤلى في ديوانه /١٦٢ برواية (أخٌ أرضعته أمها)، والكتاب١/٤٦ ، والأصول ٩١/١ ، وشرح المفصل١٠٧/٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٦ ، و الإنصاف٨٢٣/٢.

(٣) اللباب ١/ ١٦٧ .

(٤) اللباب ١/ ١٦٧.

(٥) الإنصاف٨٢١/٢ ، و اللباب١٦٧/١ ، والارتشاف ١١٤٦/٣.

(٦) الإنصاف ٢/ ٨٢٥.

المفعول فى (كان) هو الفاعل فى المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول فى (كان) هو الفاعل فى المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ، فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل ، والخبر بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى نحو: زيد قائم ، فكذلك يجب أن يكون المفعول فى معنى الفاعل(١).

والآخر: أنك تكنى عن الفعل الواقع نحو : ضربت زيداً ، فتقول : فعلت بزيد ، ولا تقول فى (كنت أخاك): فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإذا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل فى المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه : كان زيد فى حالة كذا (٢).

وردّ بأن جواز الكناية عن الفعل (ضرب) ومنع ذلك مع (كان) . سببه أن (ضرب) فعل حقيقى أما (كان) ففعل مختلف فيه ، فلذلك لا يصح الكناية عنه(٣).

والجواب عن قولهم : يحسن أن يقال : كان زيد فى حالة كذا بأنه إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد ذلك فى كان الناقصة التى وقع فيها الخلاف دون التامة التى بمعنى وقع(٤).

وذهب الفراء(٥) إلى أنه منصوب على التشبيه بالحال ؛ لأن كان

---

(١)الإنصاف٢/٨٢٥.٨٢٦ .

(٢)الإنصاف٢/٨٢١ .

(٣)الإنصاف٢/٨٢٦ .

(٤)الإنصاف٢/٨٢٦ .

(٥)الارتشاف ٣/ ١١٤٦ ، و الهمع ١/ ٤٠٩ .

شبيهة بـ " قام" فقوله : (كان زيد ضاحكاً) تشبه (جاء زيد ضاحكاً).

والذي أراه أحرى بالقبول **هو القول بأن كان وأخواتها تنصب خبراً لا حالاً ؛ لأمرين:**

أحدهما : أن المنصوب بكان يتقدم على اسمها وعليها أيضاً ، والحال لا تتقدم على صاحب الحال، ولا على العامل فيها عندهم ، وهذا يؤدى إلى التناقض في آرائهم (١).

والآخر : يلزم على رأي الكوفيين والفراء وجود اسم (كان) بلا خبر .

---

(١)التبيين /٢٩٦.

٣ـ عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها

ذهب العبادي إلى القول بأن (إن) تعمل في المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، فقال : " اعلم أن إن وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر ، فينصبن المبتدأ، ويرفعن الخبر. وقيل : ينصبن المبتدأ ، ويبقين الخبر على ما كان عليه من الرفع"(١) .

وهذا هو مذهب البصريين(٢) ، كالخليل(٣) ، وسيبويه(٤) ، والأخفش(٥) ، والمازني(٦)، والمبرد(٧) .

وتبعهم الصيمري (٨) ، و جمع من النحويين(٩) .

وقد احتج أصحاب هذا الرأي لمذهبهم بأدلة ، منها :

الأول : أنها عملت " تشبيهًا بالفعل " (١٠) .

الثاني : لو جاز أن يكون الخبر باقيًا على سَنَنه لكان المبتدأ أولى بذلك،

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٢٣٣.

(٢) الإنصاف ١٧٦/١ .

(٣) الكتاب ١٣١/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي / ١٠٣ .

(٤) الكتاب ١٣١/٢ .

(٥) معاني القرآن له ٩/١ .

(٦) مجالس العلماء للزجاجي / ١٠٣ .

(٧) المقتضب ١٠٩/٤ .

(٨) التبصرة ٢٠٣/١ .

(٩) منهم ابن السراج في الأصول ٥٥/١، ٢٣٠ ، والجرجاني في المقتصد ٤٤٤/١. ٤٤٥ ، ، وابن الخشاب في المرتجل / ١٦٩ .

(١٠) شرح اللمع للواسطي / ٤٧ ، والإنصاف ١٧٧/١ – ١٧٨.

فلما نصبتَ المبتدأ بـ (أنّ) وجب أن يكون رفع خبرها أيضًا(١) .

الثالث : أن عدم عملها في الخبر يؤدي إلى خروجها عن سَنَن العربية ؛ لأنه " ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع ، ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة"(٢).

وذهب الكوفيون(٣) ـ ومنهم الكسائي(٤) ، والفراء (٥) . إلى أنها عملت في الاسم دون الخبر .

وتبعهم السهيلي(٦) في ذلك .

وقد احتجوا لذلك بأمور :

الأول : الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول.

وردّ بأن عمل هذه الأحرف لا يؤدي إلى التسوية بينها وبين الأفعال ؛ لأن هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل (٧).

---

(١) المقتصد ٤٤٥/١ .

(٢) المقتصد ، والإنصاف ١٨٥/١ .

(٣) الأصول ٢٣٠/١ ، والمقتصد ٤٤٥/١ ، والإنصاف ١٧٦/١.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي /١٠٣ ، والتصريح ٧٣/٢ .

(٥) التصريح ٧٣/٢ .

(٦) النتائج /٣٤٢ – ٣٤٣ .

(٧) الإنصاف ١٧٨/١ ، والتبيين /٣٣٦ .

الثاني : أن الغرض من دخول هذه الحروف على الجملة هو إظهار التشبث بالجملة ، فاكتفى بعملها في الاسم الأول نظرًا لضعفها عن العمل في الجزأين ؛ لأنها ليست أفعالاً كظن وأخواتها حتى تعمل في الجزأين ، ولكنها حروف(١) .

الثالث : أنها لو كانت عاملة في الجزأين لوليها الخبر قياسًا على إيلاء خبر (كان) لها وإيلاء المفعول لفعله (٢).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه إنما وجب تقديم المنصوب على المرفوع ، ولا يجوز الوجهان كما جاز ذلك في الفعل ؛ لئلا يجري مجرى الأصل (٣) .

***والذي أراه أولى بالقبول* هو مذهب البصريين ؛ نظرًا لقوة أدلته . وأما مذهب الكوفيين فيعتريه الضعف ؛ لأنهم يقولون : إن المبتدأ والخبر يترافعان(٤)، وبدخول هذه الأحرف الناسخة قد زال الترافع ، فلو قلنا : إنه مرفوع بما رفع به قبل دخولها لأدى ذلك إلى رفع الخبر بدون عامل ، وهذا محال (٥) .**

---

(١) النتائج /٣٤٢ – ٣٤٣ .

(٢) النتائج /٣٤٢ – ٣٤٣ .

(٣) أسرار العربية / ١٥٠ – ١٥١ .

(٤) الإنصاف ٤٤/١ ، وشرح المفصل ٨٤/١ .

(٥) الإنصاف ١٧٩/١ .

٤ـ اسم (لا) النافية للجنس المفرد بين البناء والإعراب

تحدث العبادي عن اسم (لا) النافية للجنس المفرد في موضعين من كتابه : أولهما : نص فيه على بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد، فقال : " ... أداة النفي فيه (لا) التي إذا نفت الجنس بني معها على الفتح ، كقولك : (لا رجل في الدار) ، أي : لا أحد من جنس الرجال"(١) .

والآخر : حكى فيه كلام النحويين دون أن يختار رأيًا بعينه ، فقال : " والسادس : أن تدخل على الاسم النكرة المفرد ، فتنصبه بغير تنوين ، كقوله تعالى :" لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"(٢).

وعند بعض النحويين أن فتحته فتحة بناء لا فتحة نصب ، وعند بعضهم أنه منصوب غير منون "(٣) . والملاحظ أنه ذكر عبارة سيبويه(٤) في بداية كلامه ، ثم ذكر اختلاف النحويين، وكأنه يشير إلى أن هذا الخلاف نشأ بسبب الخلاف في فهم عبارة سيبويه .

وقوله ببناء اسم (لا) المفرد عزي إلى سائر البصريين تارة (٥)، وإلى أكثرهم تارة أخرى(٦). وهو مذهب الأخفش(٧) ، و المازني(١) ،

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٢٠٨ . ٢٠٩ .

(٢) البقرة /٢٥٦.

(٣) شرح اللؤلؤة /٢١٦.

(٤) ينظر كلام سيبويه في الكتاب ٢٧٤/٢ . وقد نص ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٩٣٩/٢ على أنها محتملة القول بالبناء والقول بالإعراب .

(٥) أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢ ، والتبيين /٣٦٢ .

(٦) اللباب للعكبري ٢٢٧/١ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣.

(٧) معانيه ٢٤/١ – ٢٥ .

والمبرد(٢) ، وجلِّ النحويين(٣) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما: أن (لا) ركبت مع اسمها ، والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر(٤).

والآخر:أن الكلام متضمن معنى الحرف ، فقولك : لا أحد في الدار تقديره : لا من أحد ، وكذلك تقول : هل من رجل ؟ فتقول : لا رجل بمعنى : لا من رجل .(٥)

وذهب الكوفيون(٦) – ومنهم الكسائي(٧) ، والفراء(٨) – إلى أنه معرب منصوب بغير تنوين .

وتبعهم الجرمي(٩) ، والزجاج(١٠) ، والزجاجي(١١).

---

(١) الارتشاف ١٢٩٦/٣.

(٢) المقتضب ٣٦٠/٤ ، وترشيح العلل /١٥٤ .

(٣) منهم ابن السراج في الأصول ٣٧٩/١ ، وابن جني في اللمع /١٢٧ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية /٢٢٢ ، والواسطي في شرح اللمع /٥٤ .

(٤) المرتجل /١٧٩ ، والتبيين /٣٦٣ .

(٥) شرح المقدمة النحوية / ٢٢٢ ، والإنصاف ٣٦٧/١ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢ ، واللباب للعكبري ٢٢٧/١ .

(٧) إعراب القرآن النحاس ١٧٩/١ .

(٨) معانيه ١٢٠/١ .

(٩) الارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٤٢/١ .

(١٠) معانيه ٦٩/١ ، ٢٣٣ ، ٢٨٩ .

(١١) الجمل له / ٢٣٧.

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما: أن (لا) اكتفي بها من الفعل ؛ لأن التقدير في نحو : (لا رجل في الدار) هو : لا أجد رجلاً في الدار ، فلما اكتفوا بـ (لا) من العامل نصبوا النكرة به(١).

ورُدّ ذلك بأنه مجرد دعوى تفتقر إلى الدليل عليها (٢) ، وبأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون منوناً (٣) .

والآخر: أن (لا) تكون بمعنى (غير) كقولك : زيد لا عاقل ولا جاهل ، أي: غير عاقل وغير جاهل ، وهي ها هنا بمعنى (ليس) ، لذا نصبوا بها (٤) ، وإنما حملت على (ليس) دون (غير)؛ لأن (لا) مثل (ليس) في النفي وفي مجيء الاسم والخبر بعدها ، ولأن (ليس) تنصب ، و (غير) تجر (٥). ونظير ذلك حمل (ما) على (ليس) في لغة أهل الحجاز .

***وبعد عرض المذهبين وحجج كل منهما فإن المذهب الأول القائل بالبناء هو الأولى بالقبول*؛ لقوة أدلته ، وسلامتها مما ورد عليها من موانع الصحة بخلاف المذهب الآخر فلم تسلم من الاعتراض عليها .**

---

(١) الإنصاف ٣٦٦/١ ، وائتلاف النصرة /٥١ .

(٢) الإنصاف ٣٦٧/١ ، وائتلاف النصرة /٥١ .

(٣) الإنصاف ٣٦٧/١ ، والتبيين /٣٦٦ .

(٤) الإنصاف ٣٦٦/١ .

(٥) التبيين /٣٦٥ .

٥ـ الأسماء الموضوعة موضع المصدر في نحو :
(اشتمل الصماء) إعرابها ، والعامل فيها

ذهب العبادي إلى أن هذه الأسماء منصوبة بالفعل على أنها صفة لموصوف محذوف. قال في معرض حديثه عن المفعول المطلق : " ويجيء دالاً على هيئة الفاعل ، فيقال لمن جلل جسده بثوبه : (اشتمل الصماء) ، وللقاعد المحتبي بيديه : (قعد القرفصاء)، وتقدير الكلام : اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء ، وقعد القعدة التي تعرف بالقرفصاء"(١).

وقد نسب هذا إلى المبرد(٢) ، وابن السراج(٣) . وهو مذهب السيرافي (٤) ، وابن هشام(٥) .

ورُدّ بعدم سماع وقوع هذه الأسماء أوصافًا (٦) .

وذهب سيبويه(٧) إلى أنها منصوبة بالفعل المذكور على المصدرية، فقد نص على الفعل اللازم يتعدى إلى اسم الحدثان – أي

---

(١) شرح اللؤلؤة / ١٧١.

(٢) الأصول ٢/١٦٠ – ١٦١، وشرح اللمع للواسطي /٥٩ .

(٣) أسرار العربية /١٧٦ . وبالرجوع إلى الموجز وجدته نحا نحو سيبويه ، ولم يصرح في الأصول باختيار أحد المذهبين .

(٤) شرح السيرافي ٢/٢٨٠ – ٢٨١.

(٥) المغني ٦/٥٤٨ – ٥٤٩ .

(٦) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٨ .

(٧) الكتاب ١/٣٤.٣٥.

المصدر – نحو: (ذهب عبد الله الذهاب الشديد) ، و(قعد قعدة سوء) ، و(قعد قعدتين) ، و كذلك ما يكون ضربًا منه مثل لذلك بـ (قعد القرفصاء) ، و(اشتمل الصماء) ، و(رجع القهقري)، وعلل ذلك بأنه ضرب من الفعل الذي أخذ منه .

وتبعه ابن السراج (١) ، والفارسي(٢) ، وغيرهما(٣).

والملاحظ أن المذهبين يتفقان في أن العامل هو الفعل المذكور لكنه عمل دون واسطة على المذهب الأول، وبواسطة الموصوف على المذهب الثاني ، ويختلفان في إعراب الاسم الموضوع موضع المصدر، فعلى المذهب الأول يكون منصوبًا على المصدرية ، وعلى المذهب الثاني يكون منصوبًا على الوصفية (٤).

ونسب إلى بعض الكوفيين(٥) أنهم يقولون بأنها منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور ، والتقدير في نحو (قعد القرفصاء): تقرفص القرفصاء ، وفي نحو : (قعد القهقري) : تقهقر القهقرى ، وهكذا ؛ لأن الأصل في المصدر أن يعمل فيه الفعل المشتق (٦).

---

(١) الموجز / ٦٢ .

(٢) الإيضاح /١٥١ ، والشيرازيات /٢٩٣ .

(٣) منهم ابن جني في اللمع / ١٣٢ ، والواسطي في شرح اللمع له / ٥٩، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع / ١٨٩، وأبو البركات الأنباري في أسرار العربية / ١٧٦ ، والشلوبين في التوطئة /١٩٦ .

(٤) شرح المفصل ١ / ١١٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٨ .

(٦) توجيه اللمع / ١٧١ .

وجعل العكبري هذا التقدير تعسفًا ؛ لأن تقرفص لو استعمل لكان بمعنى قعد ، فالأَوْلى أن تعمل عند وجودها (١) . ورده الرضي ؛ لعدم سماع أفعال هذه الأسماء(٢) .

والرأي الأحرى بالقبول **هو أن هذه الأسماء منصوبة على المصدرية ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير بخلاف غيره ، والقاعدة أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى من غيره(٣). ولسلامته من الاعتراض عليه .**

---

(١) اللباب ١ / ٢٦٥ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٨ .

(٣) أسرار العربية / ١٧٦ .

٦ ـ ناصب المفعول معه

ذهب العبادي إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل أو معناه بواسطة الواو، قال:" المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات . وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى مع ..... مثال ذلك جاء البرد والطيالسة ، واستوى الماء والخشبة ..... وقولنا : (فعل أو معنى الفعل) ليعلم أنه يستحق النصب ، وليخرج به المفعول به بقولنا : (معنى الفعل) فإنه لا يعمل فيه معنى الفعل ..... وهذا مذهب سيبويه في المفعول معه :إن الواو عدت الفعل أو معنى الفعل إلى المفعول معه فنصبه"(١).

وهذا مذهب سيبويه كما نص العبادي ، قال سيبويه : " ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها"(٢).

وتبعه ابن السراج(٣)، والفارسي(٤) ، وابن جني (٥)، والجرجاني(٦)، والدينوري(٧) ، والجزولي (١) ، و ابن الخباز(٢) ، وابن مالك(٣) .

---

(١) شرح اللؤلؤة /١٧٧ ، وما يليها .

(٢)الكتاب ٢٩٧/١.

(٣)الأصول ١ / ١٥٣.

(٤) الإيضاح /١٦٨.

(٥) سر الصناعة ٢ / ٣٩٠.

(٦)المقتصد ١ / ٢٥٣.

(٧) ثمار الصناعة/ ٤١٦.

مالك(٣) .

ولا خلاف بين أصحاب هذا المذهب في عمل الفعل أو شبهه مما اشتمل على معناه وحروفه كاسم الفاعل والمصدر ، لكنهم اختلفوا في عمل ما اشتمل على معناه دون حروفه كاسم الإشارة ، والتنبيه ، والظرف ، والجار والمجرور.

فمنع هذا سيبويه (٤) في ظاهر كلامه(٥) ، قال : " وأما (هذا لك وأباك) فقبيح أن تنصب أباك ؛ لأنه لم يذكر فعلاً أو حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل"(٦).

وحمل ابن مالك(٧) ، وابن هشام(٨) القبح . هنا . على المنع .

وإنما كان هذا قبيحاً ؛ لأن كلاً من (ها) ، و (ذا) ، و (لك) وإن كان فيها معنى الفعل فليس فيها حروفه(٩) .

---

(١) المقدمة الجزولية /٢٦٠.

(٢) توجيه اللمع/ ٢٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨.

(٤) الكتاب ١/ ٣١٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨ ، و المساعد ١/ ٥٤٠ .

(٦)الكتاب ١/ ٣١٠.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨.

(٨)أوضح المسالك /٧٧ ، و شرح شذور الذهب /٢٦٥ .

(٩) شرح شذور الذهب /٢٦٥ .

وتبع سيبويه ابن مالك(١) ، وابن هشام(٢) ، والعبادي(٣) ، والأشموني(٤).

وذهب الفارسي(٥) إلى القول بجواز عمل ما اشتمل على معنى الفعل دون حروفه ،

فأجاز في قول الشاعر :

لا تَحْبِسَنَّك أثوابي فقد جُمِعَتْ هذا ردائي مطويًّا وسربالا(٦)

أن يكون (سربالاً) مفعول معه ، وعامله (مطوياً) ، وأجاز أن يكون عامله (هذا) (٧).

هذا ، وثمة مذاهب أخرى في الناصب ، وإليك بيان ذلك :

ذهب الأخفش فيما نسب إليه (٨) إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب الظرف. وعزي هذا ـ أيضًا إلى معظم الكوفيين (٩).

وحجتهم في ذلك **أنه لما جيء بالواو ـ وهو حرف لا يحتمل النصب ـ**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨.

(٢) أوضح المسالك /٧٧ ، و شرح شذور الذهب /٢٦٥ .

(٣) شرح اللؤلؤة /١٧٩.

(٤) شرحه على الألفية ١٩٩/٢.

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٩ .

(٦) البيت من البسيط . وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨ ، والمساعد ١/ ٥٤٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠١ ، شرح الشواهد للعيني ٢/ ٢٠١.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨ ، والمساعد ١/ ٥٤٠ .

(٨)التبيين / ٣٨٠.

(٩)الارتشاف ٣ / ١٤٨٤.

موضع (مع) المنصوب على الظرف أعطي ما بعده إعرابه.

وهذه دعوى لا دليل عليها (١)، كما أن مجيء الواو بمعنى (مع) لا يستلزم عملها ؛ لأن الحروف لا تعمل بالمعاني(٢).

ونسب كذلك إلى الكوفيين (٣) القول بأنه منصوب على الخلاف.

***واحتجوا* بأن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل ؛ لأن (استوى) فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ، فنصب على الخلاف(٤).**

وضُعِّف هذا بأمرين : أحدهما: لو جاز نصب الثاني على الخلاف ، لجاز نصب الأول . أيضاً – ؛ لأنه مخالف للثاني ولا قائل به(٥) . والآخر: أن ما بعد (لكن) في نحو: قام زيد لكن عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر . يخالف ما قبلها وليس بمنصوب ؛ لذا فإن الخلاف ليس موجباً للنصب(٦).

وعزي إلى الزجاج (٧)القول بأن الناصب فعل مضمر تقديره : لا بست وصاحبت ؛ لئلا يفصل بين الفعل والمفعول معه بالواو.

وماعزي إليه تنقصه الدقة ؛لأنه قال في معرض حديثه

---

(١)ائتلاف النصرة /٣٦ .

(٢)التبيين/ ٣٨٢.

(٣)أسرار العربية / ١٨٢ . ١٨٣ .

(٤)الإنصاف١ / ٢٤٨ .

(٥) توجيه اللمع / ٢٠١ ، و شرح المفصل ٢ / ٤٩.

(٦)الإنصاف ١ /٢٤٩.

(٧) الإنصاف ١/ ٢٤٨ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ .

عن قوله تعالى:" فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ" (١):"زعم الفراء أن معناه: " فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم " وهذا غلط ؛ لأن الكلام لا فائدة فيه؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم ، لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، المعنى : لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها " (٢).

فقد نفي الزجاج تقدير عامل بعد الواو ، وغلط الفراء في ذلك ، و استدل بقول العرب: (لو تركت الناقة وفصيلها) ، وذكر أن المعنى : مع فصيلها " ، وهذا يدل على أن الواو للمعية، وأن ما بعدها مفعول معه.

و رُدَّ هذا المذهب بأن تقدير العامل إحالة للباب من المفعول معه إلى المفعول به(٣)، وبأن القول به يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى (٤) .

وذهب الجرجاني في كتابه الجمل(٥) إلى أن الناصب الواو نفسها .

و رُدَّ بأن حروف العطف غير عاملة ، والأولى مراعاة هذا الأصل(٦). وكذلك فإن القول بأن الواو ناصبة قول بما لا نظير له ؛ إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو مشبه للفعل كـ (إن) ، أو مشبه ما يشبه الفعل كـ (لا) المشبهة بـ (إن) ، والواو التي بمعنى (

---

(١) يونس /٧١.

(٢) معاني القرآن له ٣/ ٢٣.

(٣) شرح اللمع للباقولي ١ / ٤٥٧ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٤٩ .

(٥)الجمل له / ٧٦ .

(٦)المقتصد ١ / ٦٦ .

مع) لا تشبه الفعل ، ولا ما أشبهه ، فلا يجوز القول بأنها الناصبة (١).

والذي أراه أحرى بالقبول **هو القول بأن العامل الفعل أو شبهه ؛ لأن أصحاب هذا القول يقولون بإعمال العامل اللفظى الموجود ، وفى قول غيرهم إهمال لهذا العامل الموجود ، بحث عن غيره بالتقدير والتكلف . ناهيك عن كثرة القائلين به ، وتضعيف جلّ العلماء للمذاهب الأخرى بالأدلة والبراهين. ويشترط في شبه الفعل أن يشتمل على معناه وحروفه ؛ أما المشتمل على معناه دون حروفه فلا يعمل ؛ لأن السماع لم يرد به ؛ ولتقبيح جلّ النحويين لنحو (هذا لك وأباك) .**

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠ .

٧ ـ تقدير الاسم بعد (ليس) في الاستثناء

ذهب العبادي إلى أن (ليس) في الاستثناء تنصب ما بعدهما على أنه خبر لها، واسمهما مضمر فيها يعود على البعض المفهوم من كله السابق ، فإذا قلنا : (جاء القوم ليس زيدًا) كان التقدير: (ليس بعضهم زيدًا) . قال: " وأما ليس فتنصب المستثنى انتصاب خبر (ليس)، فإذا قلت : (جاء القوم ليس زيدًا) ، نصب (زيدًا) انتصاب خبرها ، وجعلت اسمها مضمرًا فيها ، وكان تحقيق الكلام (ليس بعضهم زيدًا) "(١).

وهذا مذهب البصريين(٢) . ومنهم سيبويه(٣) . و غيرهم(٤).

قال سيبويه : " فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً ، وترك إظهار (بعض)؛ استغناء كما ترك الإظهار في " لَاتَ حِينَ (٥) " (٦).

واحتج هؤلاء على ذلك بأمور :

الأول : أن البعض ينتظم الواحد فما فوقه ، وهو مذكر في اللفظ ، فوجب

---

(١) شرح اللؤلؤة / ٢٠٦.

(٢) المساعد ١/٥٨٧ . ٥٨٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٧ .

(٤) منهم المبرد في المقتضب٤ / ٤٢٨ ، وابن السراج في الأصول ١ / ٢٨٧ ، والصيمري في التبصرة ١ / ٣٨٤ ، و ابن برهان في شرح اللمع ١ / ١٥٠ ، وابن خشاب في المرتجل / ١٨٨ .

(٥) سورة ص / ٣ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٤٧ .

أن يصار إليه(١).

الثاني : إذا قال القائل : (قام القوم) ، حصل في خلد المخاطب أن بعض القائمين زيد ، فإذا قلت : ليس زيدًا ، تريد : ليس بعضهم زيداً ، أزيل ما توهم المخاطب(٢).

الثالث : أن الضمير لو كان عائداً على ما تقدم دون البعض لوجب أن يقال : أتاني القوم ليسوا زيدًا ، وأتتني النساء لسن هندًا ، فلما قيل : " ليس " من غير الضمير، علم أن التقدير ما ذكر(٣) .

وعزي إلى الكوفيين(٤) ، والفراء(٥) ، والمبرد (٦) أنهم يقولون يقولون بأن الضمير يعود على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فإذا قلت : ليس زيداً ، فالمعنى ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعل زيد ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وما نسب إلى المبرد تنقصه الدقة ؛ لأن كلامه صريح في أن الضمير يعود على البعض المفهوم من كله السابق ، قال : " وذلك قولك : جاءني القوم لا يكون زيداً ، وجاءني القوم ليس زيداً، كأنه قال: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم "(٧).

---

(١) العلل / ٤٠٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٤.

(٣) المقتصد ٢ / ٧١٤ ، و الصفوة الصفية ج١ ق٢/ ٥٣٨ .

(٤) شرح اللمع للباقولي٢ / ٥٠٠ ، والمساعد ١/ ٥٨٨.

(٥) المقتصد ٢ / ٧١٤ ، و الصفوة الصفية ج١ ق٢/ ٥٣٨ .

(٦) الإرشاد / ٢٢٦ .

(٧) المقتضب ٤ / ٤٢٨.

واعترض على هذا المذهب بأمرين :

أحدهما : أن هذا التقدير لا يؤدي المقصود من الاستثناء ، وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام في نحو قولهم : قام القوم ليس زيداً(١).

والآخر : أن هذا التقدير غير مطرد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، نحو : القوم إخوتك ليس زيداً(٢) .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنهم إنما خصوا الفعل بالذكر ، لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهًا على كيفية التخريج ، فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ به تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ، ففي نحو قولهم : القوم إخوتك ليس زيداً ، فالتقدير : ليس انتسابهم انتساب زيد(٣) .

وعزي إلى سيبويه القول بأن الضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيداً ، كان التقدير : ليس هو ، أي القائم (٤).

و ما نسب إلى سيبويه تنقصه الدقة ؛ لأنه قال بأن الضمير يعود على البعض المفهوم من كله السابق، ونصه السابق في صدر المسألة يؤكد ذلك.

***والذي أميل إليه* هو قول سيبويه و من تبعه من النحويين . ومنهم**

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٢٤٠ .

(٢) المساعد ١/ ٥٨٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٠.

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٤٠ .

(٤) التصريح ٣٦٢/١.

العبادي . لقوة أدلته ، وسلامتها من الاعتراض بخلاف غيره ، ناهيك عن كثرة القائلين به .

٨ـ الإعمال والإهمال في واو(رُبَّ)

ذهب العبادي إلى أن الجر بـ (رب) نفسها إذا أضمرت بعد الواو أو الفاء .

قال في معرض حديثه عن (رب): " تضمر بعد الواو والفاء ، فتجر الاسم مضمرة ، كقول الراجز في إضمارها بعد الواو :

وصاحبٍ نبَّهتهُ لينْهَضَا (١).

وإضمارها بعد الفاء كقول امرئ القيس:

فمثلكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضعٌ فألهيْتُهَا عن ذي تمائمِ مُغْوِلِ(٢)" (٣).

***و أقول* : لا خلاف بين النحويين في أنها تجر بنفسها وهي مضمرة بعد الفاء وبل (٤)، وإنما اختلفوا في المضمرة بعد الواو هل الجر بها أو بالواو .**

---

(١) البيت من الرجز للركاض الدبيري في التاج (أرض) .
وعزي إلى رجل من بني سعد في مقاييس اللغة (باب الهمزة والراء وما معهما في الثلاثي) .
وجاء بلا نسبة في تهذيب اللغة (باب الضاد والراء) ١٢ / ٤٦ ، وغريب الحديث ٢٠٦/١ ، و اللسان ، والتاج (أرض) .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه /٣٠ ، والكتاب ٢ / ١٦٣ برواية :
ومثْلِكِ بِكْرًا قد طَرَقْتُ وثَيِّباً فأَلْهَيْتُها عن ذى تمائمَ مغْيَلِ.
واللسان (رضع) برواية (مغيل) ، والتاج (رضع) .

(٣) شرح اللؤلؤة / ١١٨.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٤٧٩/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ .

و ما ذهب إليه العبادي هو ما حكي عن البصريين (١)، ونص عليه سيبويه(٢) ، و ابن جنى(٣) ، وغيرهم(٤).

واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما : أن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ إذ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وحروف العطف غير مختصة ، فوجب أن لا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل . ها هنا . لـ " رب " المقدرة(٥).

والآخر : أن الفاء و (بل) تنوبان عن " رب " كقول الشاعر :

فمثلكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضعٌ فألهيْتُهَا عن ذي تمائمِ مُغْوِلِ

وقول الآخر :

بل جَوْزِ تَيْهَاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ(٦).

---

(١) الإنصاف ٣٧٦/١.

(٢) الكتاب ٢٦٣/١.

(٣) سر الصناعة ٦٣٨/٢ .

(٤) منهم ابن القواس في شرحه لألفية ابن معطي ٤١٠/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٨٧ ، وابن أبى الربيع في البسيط ٨٦٩/٢ . ٨٧١ . ، والمرادى في الجنى الدانى /١٥٤ . ١٥٥ .

(٥) الإنصاف ٣٧٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، والكناش /٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٦) البيت من الرجز لسؤر الذئب في اللسان (حجف). وجاء بلا نسبة في الخصائص ١٠٤/١ ، وسر الصناعة ٦٣٧/٢ ، والمحتسب ٩٢/٢ ، ورصف المبانى / ١٥٦ .

=

ولم يقل أحد بأنهما للجر ، فكذلك الواو(١).

وذهب الكوفيون(٢) ، إلى أن الجر بالواو؛ لصيرورتها بمعنى(رب).

وهو قول المبرد(٣) – من البصريين – ، و آخرين(٤) .

واحتج هؤلاء لذلك **بأن هذه الواو بمعنى (رب) ونائبة عنها ، ولما كانت رب تعمل الجر، فكذلك الواو ؛ لنيابتها عنها كنيابة " واو " القسم عن الباء فى المعنى والعمل ، فكذلك هاهنا(٥).**

وأجيب عن هذا بأن الجر بـ (رب) محذوفة بعد (الفاء) و (بل) قد ثبت ، ولم يقل أحد بأنهما العاملان ، وأن الجر بـ (رب) محذوفة دون شىء قبلها قد روى فى قول الشاعر :

مِثْلِكِ أوْ خيرٍ تركتُ رَدِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إذا طارَ طائرُ(٦)

فعلم من ذلك أن الجر بعد الواو إنما هو بـ (رب) ، كما هو بها بعد

اللغة : الحجفت : الترس .

(١) شرح الجمل لابن خروف ٤٧٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ .

(٢) ائتلاف النصرة / ١٤٥.

(٣) المقتضب ٢/ ٣١٩ ، ٣٤٧ . ٣٤٨ .

(٤) منهم ابن الحاجب في الإيضاح فى شرح المفصل ١٦١/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٥٢/٣ . ٩٥٣ ، والرضي في شرح الكافية ٤٧/٦ . ٤٨.

(٥) المقتضب ٣٤٦/٢ . ٣٤٧ ، و ائتلاف النصرة /١٤٥.

(٦) البيت من الطويل . وهو بلا نسبة فى الكتاب ٢ / ١٦٤ ، و المحكم (مقلوبة هـ ب ر) ٤/ ٣١٠ ، واللسان (ر هـ ب) ، والتاج (رهب) الجميع برواية (مثلك رهبى قد) موضع (مثلك أو خير) ، و (مرَّ) موضع (طار) .

(الفاء) و (بل) ، وعند التجرد منهما ومن الواو(١).

والذي أراه أولى بالقبول **أن الواو حرف عطف ، و الجر بـ (رب) المقدرة بعدها ؛ لأمور :**

الأول : أن أحداً من النحويين لم يقل بأن الجر بـ (الفاء) و (بل) المضمرة (رب) بعدهما ، وإنما الجر بـ (رب) ، فكذلك الواو ؛ لأنها مثلهما .

الثاني : اختيار جُلّ النحويين لهذا المذهب وتصحيحهم إياه .

الثالث: قوة أدلة القائلين بذلك .

---

(١) الإنصاف ٣٧٩/١ . ٣٨٠ ، و رصف المبانى /١٩٢ .

٩ـ إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي

اختار العبادي القول بامتناع عمل اسم الفاعل المجرد من أل عمل الفعل إن كان بمعنى الماضي ، قال : " فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل ، بل يجر ما بعده ، فتقول : (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) "(١).

وهذا مذهب سيبويه إذ يقول: " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة ؛ لأنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارِع له كما أشبهه الفعلُ المضارع فى الإعراب فكل واحد منهما داخل على صاحبه فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ؛لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شبه به فى الإعراب ، وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه ، وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ ؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين"(٢).

وتبعه المبرد (٣) ، وابن السراج (٤) ، والصيمري (٥) ، وابن يعيش (٦) ،

وابن أبي الربيع(٧) ، والكيشي(١) .

---

(١) شرح اللؤلؤة / ١٣٨.

(٢) الكتاب ١ / ٧١ .

(٣) المقتضب ٤/ ١٤٨ .

(٤) الأصول ١ / ١٢٥ .

(٥) التبصرة ١ / ٢١٦ .

(٦) شرح المفصل ٦ / ٧٦.

(٧) البسيط ١٠١٢/٢.

واحتج لهذا المذهب بأمرين :

أحدهما: أن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب ، فحمل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الإعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل(٢)، فنسبة الإعراب للاسم والفعل بنسبة العمل للفعل والاسم فيجب أن يستوجب الاسم العمل بما استوجب به الفعل الإعراب(٣).

والآخر : أنك إذا قلت : هذا ضاربٌ زيدًا أمس ، هو في معنى : ضرب زيدًا أمس، وليس مثله في اللفظ ، لا في الحركات ولا في السكنات ، ولا في عدد الحروف . وإن قلت هو في معنى : يضرب . قلت : ليس هو في معناه . ولم يعمل إلا بالأمرين(٤) .

ونسب إلى الكوفيين(٥) . و منهم الكسائي(٦) ، وهشام (٧) . جواز الإعمال.

وتبعهم ابن مضاء (٨) في ذلك.

---

(١) الإرشاد / ١٩٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٧٥ .

(٣) البسيط ٢ / ١٠١٧.

(٤) شرح المفصل ٦ / ٧٦ ، والبسيط ١٠١٢/٢.

(٥) الإرشاد / ١٩٧ .

(٦) معاني القرآن للكسائي /١٨٥ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٧ ، والبسيط ٢/ ٩٩٩.

(٧) شرح شذور الذهب /٣٩٦ ، والمساعد ٢ / ١٩٧ ، والهمع ٧٠/٣ .

(٨) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢.

و احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما : السماع : ومنه قوله تعالى : " وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ "(١) ، فأعمل " بَاسِطٌ" في الذراعين وهو ماض (٢).

وأجيب بأنه حكاية حال ماضية(٣) . ودليل ذلك قوله : " وَنُقَلِّبُهم " بالمضارع الدال على الحال ؛ ولم يقل (وقلبناهم) بالماضي " (٤).

والآخر: القياس: قالوا : إن العلة في عمل اسم الفاعل هي كونه بمعنى الفعل مطلقاً ، فهم يعتبرون الشبه المعنوي كعلة للعمل وإن زال الشبه اللفظي (٥).

ويمكن أن يجاب بأن اعتماد العرب للشبه المعنوي فقط مردود ، فقد اعتمدت الشبه اللفظي أيضاً ، فاسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فهو جارٍ على الفعل في الحركات والسكنات .

***هذا ، والذي أميل إليه* هو القول بعدم إعمال اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي ، والأولى إضافته ، وتخريج ما ورد منه على حكاية الحال . وهي كثيرة في اللغة . أو على إضمار فعل .**

---

(١) الكهف/ ١٨ .

(٢) شرح المفصل ٦ / ٧٧ ، والإرشاد / ١٩٧ .

(٣) شرح اللمع للباقولي ٢ / ٥٣٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٠٣ ١٠٣ ، الإرشاد / ١٩٧.

(٤) شرح الأشموني ٢ / ٤٤٤.

(٥) المرتجل / ٢٣٧ ، والهمع ٣/٧٠ .

١٠. ناصب المضارع بعد (كي)إذا لم تدخل عليها اللام

ذهب العبادي إلى أن (كي) تنصب الفعل بنفسها ، قال :" فأما عوامل النصب فهي: ..... و(كي) ، كقوله تعالى(١):" كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا" "(٢).

وهذا مذهب سيبويه ، و آخرين(٣) ، قال : "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها، فتنصبها لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي أن ، وذلك قولك : أريد أن تفعل ، وكي وذلك جئتك لكي تفعل "(٤).

وعزي إلى الكوفيين (٥).

***واحتج لذلك* بأن (كي) من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأن حروف الخفض من عوامل الأسماء ، ولا يجوز أن يعمل الحرف فى الأفعال والأسماء ؛ لأن عوامل الأفعال لا يصح أن تكون عوامل الأسماء(٦).**

ومما يقطع بأنها لا تكون حرف خفض . دخول اللام عليها كقولك: جئتك لكى تفعل هذا ؛ لأن اللام حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل

---

(١) طه /٤٠.

(٢) شرح اللؤلؤة /٣٥٢.

(٣) منهم ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٨٧٠/٣ ، والصيمرى في التبصرة/٢٤٦ ، وأبو الفداء في الكناش /٢٦٨.

(٤) الكتاب ٥/٣ ، والارتشاف ٤/ ١٦٤٥.

(٥) الإنصاف ٥٧٠/٢ ، و الجنى الدانى /٢٦٢ .

(٦) الإنصاف ٥٧٠/٢.

على حرف الخفض(١).

ورُدّ هذا بأن (كي) إما أن تكون من عوامل الأفعال فى كل الأحوال، وإما أن تكون كذلك فى بعضها ، فإن قيل : إنها كذلك فى كل الأحوال فهذا ما لا يُسَلَّم به ، وإن قيل: فى بعض الأحوال سُلِّم به ؛ لأن (كي) على ضربين : أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك : جئتك لكى تكرمنى ، فـ (كي) ـ هاهنا ـ هى الناصبة بنفسها من غير تقدير(أن)، ولا يجوز أن تكون ـ هاهنا ـ حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه . والآخر : أن تكون حرف جر كاللام نحو : جئتك كي تكرمنى ، فـ (كي) هذه حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) كما هو منصوب بعد اللام بتقدير (أن) ، وحذفت فيهما طلبًا للتخفيف(٢).

وذهب أكثر البصريين(٣) ـ ومنهم الخليل(٤) ، و الأخفش (٥) ـ ـ إلى أن (كي) حرف جر، والفعل بعدها منصوب بإضمار (أن) إذا لم تدخل عليها اللام .

وتبعهم في ذلك الجرجاني(٦).

وقد استدل البصريون على كونها حرف جر فى هذا الموضع بدخولها

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥٧١.

(٢) الإنصاف ٢/٥٧٣ .

(٣) الإنصاف ٢/٥٧٠ .

(٤) البيان فى شرح اللمع/ ٤٢٩ ، والارتشاف ٤ / ١٦٤٥.

(٥) الجنى الداني / ٢٦٤ .

(٦) المقتصد ٢/١٠٥٢.

على الاسم الذى هو (ما) الاستفهامية ، كما تدخل عليها حروف الجر الأخرى ، وحذف ألفها مع كي كما تحذف فى (لم) و (بم) ، فقالوا :(كيمه)(١).

وردّ الكوفيون هذا الاستدلال بأن (مه) فى قولهم : (كيمه) ليست مخفوضة ، وإنما هى منصوبة على المصدر أى : كي تفعل ماذا ؟(٢) ، فليس لـ (كي) عمل فيها ؛ لأنها ليست فى موضع خفض ، وإنما هى فى موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم . فمثلاً يقول القائل: أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم (تقوم) ، فيقول : كيمه ؟ يريد: كي ماذا؟ والتقدير : كي ماذا تفعل ؟ ثم حذف ، فـ (مه) فى موضع نصب ، وليس لكي فيه عمل(٣).

وأجيب بأن هذا دعوى لا دليل عليها (٤)، و بأنها لو كانت فى موضع نصب لكان ينبغى ألا تحذف الألف من (ما) ؛ لأن ألفها لا تحذف إلا إذا كانت فى موضع جر ، بخلاف ما إذا كانت فى موضع نصب أو رفع ، فإنها لا يجوز حذف ألفها ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : م تفعل؟ فى قولك : ما تفعل ؟ ، و م عندك ؟ فى قولك : ما عندك ؟، فلما حذفت الألف . هاهنا . دل على أنها ليست فى موضع

---

(١) المقتصد ١٠٥٢/٢ ، والإنصاف ٥٧١/٢ ، والصفوة الصفية ق١ ج١ /٢١٥.

(٢) الإنصاف ٥٧٢/٢ ، و الجنى الدانى /٢٦٢.

(٣) الإنصاف ٥٧٢/٢ .

(٤) الجنى الدانى /٢٦٢ .

نصب ، وإنما هى فى موضع جر(١) .

هذا ، والذي أميل إليه وأرجحه **أن (كي) هي الناصبة بنفسها ؛ لأن القول بغيره يحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى من غيره.**

---

(١) الإنصاف ٢/٥٧٤ .

١١ـ ناصب المضارع بعد لام التعليل

ذهب العبادي إلى أن لام التعليل تنصب الفعل بنفسها ، قال :" فأما عوامل النصب فهي .... و أما اللام بمعنى(كي) ، فهي أيضاً للتعليل ، كقولك : (جئت لتكرمني) فعلة المجيء هو طلب الإكرام "(١).

وهذا مذهب الكوفيين(٢) عدا ثعلب .

و استدل لذلك بأمرين :

أحدهما : أنها قامت مقام (كي) ، ولهذا فهى تشتمل على معنى (كي) ، و (كي) تنصب الفعل ، فكذلك ما قام مقامه(٣) .

ورُدَّ بأنه لا يسلم بأن (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير (أن) ؛ لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها على الحالة التى تنصب فيها الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن (كي) فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير (أن) ، فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير (أن)(٤) .

وكذلك فإن القول بأنها تشتمل على معنى (كي) مردود بأنها كما تشتمل على معنى (كي) إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى (كي)

---

(١) شرح اللؤلؤة /٣٥٢ . ٣٥٦.

(٢) شرح المفصل ١٩/٧ .

(٣) الإنصاف ٥٧٥/٢ ، و ائتلاف النصرة / ١٥١.

(٤) الإنصاف ٥٧٧/٢ .

إذا كانت جارة ، فلا فرق بين (كي) الناصبة و(كي) الجارة فى المعنى على أن كونها فى معنى (كي) الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فإنه قد يتفق الحرفان فى المعنى وإن اختلفا فى العمل(١) .

والآخر : لو كانت اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة لجاز لك أن تقول : أمرت بتكرم على معنى أمرت بأن تكرم ، فجعلها جارة يفسد من جهة دخولها على الفعل ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده (٢).

ورُدَّ بأن اللام حرف معناه التعليل ، وهو لا يكون إلا بالأحداث ؛ لأنها أغراض الفاعلين ، وهى شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل ، فيقال: لم فعلت ؟ ؛ لأن لكل فاعل غرضاً فى فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ، و (كي) و (حتى) فى ذلك المعنى ؛ألا ترى أنك تقول: مدحت الأمير ليعطينى وحتى يعطينى ، وكى يعطينى . فجاز أن تقدر بعدها (أن) ، وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تقدر معها (أن)(٣) .

وذهب ثعلب إلى أن النصب باللام ، وذلك لقيامها مقام (أن) .

وهو بهذا القول قد خالف أصحابه من الكوفيين ؛ لأنهم يقولون : إن النصب بها بطريق الأصالة(٤).

وذهب سيبويه(٥) ، والمبرد(١) ، وغيرهما (٢) إلى أن الناصب هو

---

(١) الإنصاف ٥٧٧/٢ .

(٢) الإنصاف ٥٧٦/٢ ، شرح المفصل ٢٠/٧ ، اللباب ٣٩/٢ .

(٣) الإنصاف ٥٧٨/٢ ، و شرح المفصل ٢٠/٧ .

(٤) شرح المفصل ٢٠/٧.

(٥) الكتاب ٥/٣ . ٦ .

هو (أن) مضمرة بعد اللام.

قال سيبويه :" هذا باب الحروف التى تضمر فيها (أن) ، وذلك اللام التى فى قولك: جئتك لتفعل .... ، فإنما انتصب هذا بـ (أن) ، و (أن) . ههنا . مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً ؛ لأن اللام و(حتى) إنما يعملان فى الأسماء ، فيجران ، وليستا من الحروف التى تضاف إلى الأفعال . فإذ أضمرت (أن) حسن الكلام ؛ لأن (أن) ونفعل بمنزلة اسم واحد ..... "(٣) .

***واحتج لهذا المذهب* بأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال غالباً ، فوجب أن يكون ما بعدها منصوبا بتقدير (أن) ؛ إذ لا يكون حرفاً واحداً خافضاً للاسم ناصبًا للفعل ، فوجب أن يكون النصب بـ (أن) مضمرة ؛ لأنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر(٤) .**

***هذا ، والذي أميل إليه وأرجحه* هو القول بأن اللام هي الناصبة بنفسها أصالة ، وما الداعي إلى التقدير طالما وجد السبيل إلى غيره ؟**

---

(١) المقتضب ٧/٢ .

(٢) منهم ابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية / ١٧٢ ، والصيمري ٤٠٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٩/٧ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٣/٤ ، والمرادي في الجنى الداني / ١٠٥.

(٣) الكتاب ٥/٣ . ٦ .

(٤) الكتاب ٣/ ٦ ، وشرح المفصل ١٩/٧ .

١٢ـ ناصب المضارع بعد (حتـــى)

ذهب العبادي إلى أن (حتى) تنصب الفعل بنفسها ، قال :" وتقع (حتى) في الكلام على أربعة معان : ..... وناصبة للفعل المستقبل"(١).

وهذا مذهب الكوفيين (٢) ، ومنهم الفراء(٣) . قال الفراء :" والوجه الثالث فى يفعل من (حتى) أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلاً – ولا تبال كيف كان الذى قبلها – فتنصب كقول الله – عز وجل – :" لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى "(٤) ، و " فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي "(٥) ، وهو كثير فى القرآن "(٦).

وذهب إليه الهروى(٧) .

***و احتج هؤلاء لمذهبهم* بأن (حتى) تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها لا تخلو من أمرين :**

أحدهما : أن تكون بمعنى (كي) ، نحو : (أطع الله حتى يدخلك الجنة) ،أى: (كي) يدخلك الجنة.

والآخر: أن تكون بمعنى (إلى أن) ، نحو: (اذكر الله حتى تطلع الشمس) أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى (كي) فقد

---

(١) شرح اللؤلؤة /٣٦٢.

(٢) اللباب للعكبري ٤٤/٢ .

(٣) معانى القرآن ١٣٦/١ .

(٤) طه / ٩١ .

(٥) يوسف /٨٠ .

(٦) معانى القرآن ١٣٦/١ .

(٧) الأزهية / ٢١٥.

قامت مقام (كي) ، و (كي) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها . وإن كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) ، و(أن) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزله (واو) القسم ، فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها (١).

ورُدَّ هذا بأن القول بأن (كى) تنصب بنفسها قول غير مسلم به على الإطلاق ؛ لأنها إنما تنصب تارة بتقدير (أن) ، وتارة تنصب بنفسها ، فليس حملها على إحدى الحالين بأولى من حملها على الأخرى ، بل إن حمل (حتى) على (كى) فى الحالة التى تنصب فيه الفعل بتقدير (أن)أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير (أن) حرف جر ، كما أن (اللام) حرف جر وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن (كى) فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير (أن)، فكذلك (اللام) ينبغى أن تنصبه بتقدير (أن) (٢).

و كذلك فإن القول بأنها إذا كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) ، و (أن) تنصب بنفسها ، فكذلك ما قام مقامها . قول فاسد ؛ لأنه يجوز ظهور (أن) بعد (حتى) ، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ؛ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء امتنع الجمع بينهما ، فلا يقال : (بو الله لأفعلن)، وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو ، فلا

---

(١) الإنصاف ٥٩٨/٢ ، والأزهية / ٢١٥.

(٢) الإنصاف ٥٧٧/٢ ، ٦٠٠ .

يقال : (تواللهِ لأقومن) ؛ لما فى ذلك من الجمع بين البدل والمبدل (١).

وذهب سيبويه(٢) ، و المبرد (٣) ، وغيرهما(٤).

قال سيبويه :" هذا باب الحروف التى تضمر فيها (أن) ، وذلك اللام التى فى قولك : جئتك لتفعل ، وحتى ، وذلك قولك : حتى تفعل ذاك ، فإنما انتصب هذا بـ (أن) و (أن) ههنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ، لأن اللام وحتى إنما يعملان فى الأسماء ، فيجران ، وليسا من الحروف التى تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضمرت أن حسن الكلام ؛ لأن (أن) ونفعل بمنزلة اسم واحد ، كما أن الذى وصلته بمنزلة اسم واحد " (٥).

ويبدو من النص أن سيبويه احتج لمذهبه بأن (حتى) من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء ، فهى مختصة بها ومن ثم عملت فيها العمل الخاص بالأسماء وهو الجر ، ولا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت ذلك فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن) .

---

(١) الإنصاف ٢/٦٠٠.

(٢) الكتاب ٣/٥ . ٦ .

(٣) المقتضب ٢/٣٧ .

(٤) منهم ابن السراج في الأصول ٢/١٥١ ، وابن جنى في اللمع /٢٠٩ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية / ١٧٢، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣/٨٧٠ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٤/ ٢٣.

(٥) الكتاب ٣/٥ . ٦ .

وقيل : (حتى) حرف غير مختص ؛ يدخل على الأسماء والأفعال ، وما كان كذلك لا يعمل؛ لأن عمله فى الأسماء ليس بأولى من عمله فى الأفعال ، كما أن عمله فى الأفعال ليس بأولى من عمله فى الأسماء ، ولذلك كان حكم النصب بغيره ، وليس به ، وهو (أن) المقدرة بعدها(١) .

وإنما وجب تقدير(أن) دون غيرها ؛لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها(٢).

وذكر عبد القاهر الجرجانى(٣) أن مما يقطع بأن الناصب (أن) المضمرة . قول الشاعر :

داويتُ عينَ أبي الدُّهَيْقِ بِمَطْلِه حتى المصيفِ وتغلو القعدان(٤) .

فالمصيف مجرور بـ (حتى) ، وقوله (تغلو) معطوف عليه . ومعلوم أن النصب للفعل (تغلو) لا يحتمل إلا أن يكون بإضمار (أن) ؛ لأنه بمنزلة قولك : حتى المصيف وغلاء القعدان، فلو كانت (حتى) هى الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجيء الفعل . هاهنا . منصوبًا بعد مجيء الجر ؛ لأن

---

(١) شرح المقدمة النحوية /١٧٢ ، و المقتصد ١٠٨٠/٢.

(٢) الإنصاف ٥٩٨/٢ ، شرح المفصل ٢٠/٧ .

(٣) المقتصد ١٠٧٩/٢ . ١٠٨٠ .

(٤) البيت من الكامل ، ولم أقف على قائله . ينظر: الإنصاف ٥٩٩/٢ ، وتوجيه اللمع / ٢٤٩.

اللغة: القعدان : جمع قعود من الإبل .

(حتى) لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل(تغلوا) فعل منصوب ، وكان قبله اسم مجرور تيقن لك أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورًا . وإذا تقرر الجر له ثبت أن الفعل (تغلو) منصوب بأن مضمرة ، لأن (أن) والفعل بعدها بمنزلة الاسم(١).

هذا ، والذي أميل إليه وأرجحه **أن (حتى) هي الناصبة بنفسها ؛ لأن القول بغيره يحتاج إلى تقدير.**

---

(١) المقتصد ٢/١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، الإنصاف ٢/٥٩٩.

١٣ـ العلم الثلاثي الأعجمي بين الصرف والمنع

قال العبادي : " وأما الاسم الأعجمي الذي على ثلاثة أحرف فيصرف مع التعريف والعجمة إذا كان أوسطه ساكنًا كـ (نوح) و (لوط) ؛ لأن خفته عادلت أحد الثقلين "(١).

وهذا يعني أنه يمنع الصرف مع متحرك الوسط ، ويصرف مع الساكن، واحتج للصرف مع الساكن بخفة الثلاثي .

و ما قاله هو مذهب ابن الحاجب(٢) ، فقد ذكر أن تنزيل الحركة في متحرك الوسط منزلة الحرف الزائد في منع الصرف ليس ببعيد . وهذا يعني أنه يمنعه الصرف ، ونص على أن ساكن الوسط مصروف ؛ لأنه لم يسمع غيره(٣).

وفي المسألة مذهبان آخران:

المذهب الأول: الصرف مطلقًا سواء أكان متحرك الوسط ، نحو :(لمك) اسم رجل أم ساكن الوسط نحو: (نوح) ، و(لوط).

وهذا مذهب الجمهور (٤) ، ومنهم المبرد (٥) ، والسيرافي(٦) ، والصيمري(٧) ، وابن برهان(١) ، وآخرون(٢) .

---

(١) شرح اللؤلؤة /٣٣٠.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية /١٤٢، ١٤٨. ١٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٢١٠.

(٣) شرح الوافية نظم الكافية /١٤٨. ١٤٩.

(٤) المساعد٣/١٩.

(٥) المقتضب ٣/٣٥٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٠، والارتشاف٢/٨٧٦.

(٧) التبصرة ٢/٥٥٥.

واحتج هؤلاء بأمور:

الأول : أنه انصرف في لغة جميع العرب(٣) ، واعتماد العرب الصرف في نحو: (نوح) ، و(لوط) مع تساويهما مع (هند) و(دعد) في الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى من العجمة في منع الصرف(٤).

الثاني : أن منع الصرف لو كان جائزًا لوجد في بعض الشواذ ، كما وجد غيره من الوجوه العربية(٥).

الثالث : أن الثلاثي أقل الأصول ، والتذكير أخف الأبواب(٦) ، خفته تقاوم إحدى العلتين، ولذلك صرف(٧).

الرابع: أن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر دون زيادة على الثلاثة ، ومما يدل على ضعفها أنها لا تعتبر مع علمية متجددة كـ(ديباج) إذا سمي به ، ولا مع الوصفية كـ(سَفْسِير) ، ولا مع وزن الفعل كـ(بَقَّم)، ولا

---

(١) شرح اللمع له ٤٥٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣، وتوضيح المقاصد ١٢٠٩/٤.

(٢) منهم ابن خروف في شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٧١/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، والمرادي في توضيح المقاصد ١٢١٠/٤، والمكودي في شرحه على الألفية ٦٧٦/٢ .

(٣) شرح المفصل ٧١/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣.

(٤) شرح المفصل ٧١/١.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(٦) المقتضب ٣٥٢/٣.

(٧) التبصرة ٥٥٥/٢ ، وشرح اللؤلؤة /٣٣٠.

مع الألف والنون كـ(صولجان) ، ولا مع التأنيث كـ(صِنْجة) (١).

والمذهب الآخر: جواز الصرف والمنع مع ساكن الوسط ، وتحتم المنع مع متحركه.

وهذا مذهب عيسى ابن عمر (٢) ، وابن قتيبة(٣) ، والجرجاني(٤)، والجرجاني(٤)، والزمخشري(٥).

وإنما كان المنع في المتحرك ؛ لأن حركة الوسط نزلت في المتحرك منزلة الحرف الرابع.

وأما جواز الأمرين في الساكن فلأن الصرف إنما جاز ؛ لأن الثلاثي ساكن الوسط خفيف ، وكذلك جاز المنع لوجود العلتين العلمية والعجمة.

ووهم ابن الحاجب من قال بذلك ، وذكر أن القائل به إنما غرَّه التزام العرب المنع في نحو(جور) و(ماه) ، فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، فقابل السكون بالتأنيث ؛ لخفته ، فبقيت علتان لا مقابل لهما . وهذا ليس بمستقيم ؛ لأن العرب أجمعوا على صرف (نوح) و(لوط) ، وهذا يدل على أن العجمة ليست علة في مثله(٦).

وغلطه ابن مالك(٧) ، وضعفه ابن عقيل(١) بأن المنع لم يحفظ عن

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(٢) توضيح المقاصد ١٢٠٩/٤، والمساعد ١٩/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣، والارتشاف٨٧٧/٢ ، والمساعد ١٩/٣.

(٤) المقتصد٩٩٥/٢، و توضيح المقاصد ١٢٠٩/٤، والمساعد ١٩/٣.

(٥) المفصل/٣٦ ، وشرح الوافية نظم الكافية /١٤٢.

(٦) شرح الوافية نظم الكافية /١٤٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣.

عن العرب إلا في نحو: (جور) ، و(ماه) مما انضم إليه مع العجمة العلمية والتأنيث.

والذي أراه أحرى بالقبول **هو القول بصرف الثلاثي الأعجمي مطلقًا؛ لأن هذا هو المسموع عن العرب ، والقواعد النحوية إنما تبنى في الأصل على السماع .**

---

(١) المساعد ١٩/٣. وقد حكى المرادي في توضيح المقاصد ١٢٠٧/٤ أن بعض النحويين يجعل (جور) كـ (هند) في جواز الأمرين .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .... وبعد :

فمن خلال الدراسة أستطيع أن أوجز ـ فيما يلي ـ بعض النتائج التي بدت لي في أثناء بحثي:

*** بدا في كتاب أبي المظفرالعبادي مميزات كثيرة منها :**

ـ اشتماله على قضايا نحوية كثيرة عرضت بأسلوب سهل لاغموض فيه ولا التواء .

ـ إفادة صاحبه من كتب السابقين وآرائهم .

ـ عدم الإكثار من ذكر الخلاف النحوي .

*** بدت كذلك بعض الهنات التي لا تنقص أبداً من قدر الرجل وقدر كتابه ، منها :**

ـ إغفال نسبة بعض الآراء النحوية ، والأبيات الشعرية .

ـ نفيه الخلاف ـ أحيانًا ـ مع وجوده ، وقد بدا هذا في نفيه الخلاف بين العلماء في بناء الفعل الأمر على السكون . والمسألة خلافية كما مرَّ في البحث .

*** جاء الاحتجاج ـ عنده ـ بالسماع في المقام الأول ، و بخاصة القرآن الكريم والحديث النبوي، واستعان كذلك بالشعر وأقوال العرب .**

*** لم ينهج صاحبنا نهجًا واحدًا في اختياراته ، وإنما كان له في ذلك طريقتان :**

أ ـ أن يحكي الخلاف ، ثم يصرح بالاختيار ، ومن أمثلة ذلك :

ـ قوله في (مذ) و(منذ): " قد اختلف فيهما : قيل : هما حرفان ، وقيل : بل هما اسمان . والغالب على (مذ) الاسمية ؛

لوقوع الحذف فيها ، والغالب على (منذ) الحرفية "(١) .

ـ قوله : " و في تقديم خبر ليس عليها خلاف ، و الأشهر جوازه "(٢).

ب ـ أن يحكي الخلاف دون أن يصرح بالاختيار ، ومن أمثلة ذلك قوله : " والسادس : أن تدخل على الاسم النكرة المفرد ، فتنصبه بغير تنوين ، كقوله تعالى :" لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"(٣) . وعند بعض النحويين أن فتحته فتحة بناء لا فتحة نصب ، وعند بعضهم أنه منصوب غير منون "(٤) .

ج ـ أن يذكر الرأي المختار، دون أن ينسبه إلى صاحبه ،ودون أن يعترض عليه ، ثم يحكي الرأي الآخر .

ومن أمثلة ذلك قوله : " اعلم أن (إنَّ) وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر ، فينصبن المبتدأ ، ويرفعن الخبر. وقيل : ينصبن المبتدأ ، ويبقين الخبر على ما كان عليه من الرفع "(٥).

د ـ أن يذكر الرأي المختار ، دون أن يعترض عليه ، ودون أن ينسبه إلى صاحبه ، ويسكت عن الآراء الأخرى ، ومن أمثلة ذلك :

ـ اقتصاره على الرأي القائل بأن (كلا) و(كلتا) مثنيان في المعني ، مفردان في اللفظ.

ـ اقتصاره على الرأي القائل بجواز مجيء (مِنْ) للدلالة على التبعيض .

---

(١) شرح اللؤلؤة / ١١٧.

(٢) شرح اللؤلؤة / ٢٥٤.

(٣) البقرة /٢٥٦.

(٤) شرح اللؤلؤة /٢١٦.

(٥) شرح اللؤلؤة / ٢٣٣.

. اقتصاره على المذهب القائل بجواز دخول (ربما) على الفعل المضارع.

وقد شاعت هذه الطريقة في اختياراته الواردة في كتابه بخلاف غيرها .

* لم يكن العبادي متعصباً لمذهب نحوي بعينه يترسم خطاه ، و إنما كان ينظر فيما يرجحه الدليل ويدعمه الشاهد و يحظى بالقبول.

* اختار صاحبنا مذهب البصريين في مواضع ، وكان اختياره سكوتياً ، فتراه يورد رأيهم، ويسكت عن المذاهب الأخرى دون تصريح بالاختيار ، و بغير نسبة القول إليهم ، ودونك بيان مواضع ذلك :

ـ ذهب إلى أن (كلا) و(كلتا) مثنيان في المعني مفردان في اللفظ .

. منع التعجب من الألوان كالبياض والسواد .

ـ ذهب إلى أن المرفوع بكان وأخواتها يسمى اسمها ، والمنصوب يسمى خبرها.

. نص على أن (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم ، وترفع الخبر.

ـ ذهب إلى أن اسم (لا) النافية للجنس المفرد مبني على الفتح .

* وافق رأيه رأي البصريين . عدا المبرد . في القول بأن (رب) تجر بنفسها إذا أضمرت بعد الواو .

* وافق رأيه رأي البصريين . عدا الأخفش . في القول بأن فعل الأمر مبني ، و في القول بمنع توكيد النكرة توكيدًا معنويًا ، وفي القول بمنع تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها.

* جاء رأيه موافقًا رأي البصريين . عدا الأخفش والمبرد . في القول بمنع مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان .

*** اختار مذهب الكوفيين . أيضًا . اختياراً سكوتياً في موضعين :**

ـ جوزأن يأتي عطف البيان نكرة كما يأتي معرفة، مشترطًا المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير .

. ذهب إلى أن ناصب المضارع الواقع بعد (حتى) هو حتى نفسها .

*** جاء رأيه موافقًا رأي الكوفيين . عدا ثعلب . في القول بأن لام التعليل تنصب بنفسها بطريق الأصالة من غير تقدير (أن) .**

*** نص على اختيار مذهب سيبويه في موطن واحد ؛ إذ ذكر أن ناصب المفعول معه هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى (مع)، ثم ذكر أن هذا مذهب سيبويه.**

*** وافقت بعض آرائه ما ذهب إليه بعض أعلام المذهب البصري ؛ الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، ودونك تفصيل ذلك :**

أ – وافق رأيه رأي الخليل في أن (إذن) تنصب بنفسها.

ب – جاء رأيه موافقًا رأي سيبويه في مواضع هي :

. أن (مِنْ) يجوز أن يستخدم للدلالة على التبعيض .

. أن (ليس) فعل.

. جواز دخول (ربما) على الفعل المضارع .

. أن (حاشا) حرف جر معناه الاستثناء.

. أن الباء تأتي للتعدية بمعنى الهمزة.

. جواز تقديم خبر ليس عليها.

ـ أن (ليس) في الاستثناء اسمهما مضمر فيها ، فإذا قلنا: (جاء القوم ليس زيدًا) كان التقدير: (ليس بعضهم زيدًا) .

. امتناع عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) إن كان بمعنى

الماضي.

ج- وافق رأيه رأي المبرد في موضعين :

- القول بأن الغالب على (مذ) الاسمية لوقوع الحذف فيها ، والغالب على (منذ) الحرفية.

- القول بأن القرفصاء والصماء في نحو : " قعد القرفصاء " و " اشتمل الصماء " . منصوبان بالفعل المذكور على أنهما صفتان لموصوف محذوف ، والتقدير : قعد القعدة القرفصاء ، و اشتمل الاشتمالة الصماء.

*** لم يصرح باختيار رأي أحد من المتأخرين ، وإنما جاء رأيه موافقاً ما قاله بعضهم ، ودونك بيان هذا :**

أ . جاء رأيه موافقاً رأي الزجاج في القول بإفادة (مِنْ) تبيين الجنس دون أن يرجع ذلك إلى ابتداء الغاية .

ب - جاء رأيه موافقًا رأي الفارسي في القول بأن (لمّا) تأتي ظرف زمان بمعنى حين إذا وليها الفعل الماضي.

جـ - جاء رأيه موافقًا رأي الحريري في القول بمجيء (أو) للتقريب.

د . جاء رأيه موافقًا رأي المالقي في جعل كل من الاستعانة والسببية في الباء معنى مستقلاً .

هـ . وافق رأيه رأي ابن عطية في القول بجواز إغراء الغائب.

ز . أتى رأيه موافقًا رأي العكبري في القول بأن (من) زائدة في نحو : ما جاءني من أحد. أما نحو : ما جاءني من رجل . فجوز العكبري القول بالزيادة والقول بأنها لاستغراق الجنس، وقال العبادي : إنها غير زائدة .

ح . وافق رأيه رأي ابن الحاجب في القول بصرف الاسم الثلاثي الأعجمي إذا كان ساكن الوسط ، ومنع الصرف في متحركه.

ط . وافق رأيه رأي ابن القواس في القول بأن (إذن) يوقف عليها بالألف .

*** لم يكن صاحبنا متعبداً كلام غيره ، بل تراه يعمل عقله ليبتكر رأياً جديداً لم يسبق إليه ، وقد تجلي هذا في قوله بأن (رب) تفيد التقليل إذا لم تدخل عليها (ما) الكافة ، فإذا دخلت عليها هيأتها للدخول على الجملة الفعلية ، وصار معناها التكثير.**

*** تخضع آراء العلماء للتطور ، فترى للعالم رأيين مختلفين في المسالة الواحدة، ومن أمثلة ذلك:**

. اختلاف كلمة المبرد في زيادة (من) ، فتارة يجوز زيادتها ، وتارة يمنع .

. اختلاف كلمة المبرد في دلالة (من) ، فتارة يذكر أن دلالتها على التبعيض مرجعها ابتداء الغاية ، وتارة يقول بمجيئها للتبعيض دون أن يُرْجِع ذلك إلى ابتداء الغاية .

*** قد يوهم بعض النحويين في فهم عبارة من سبقوهم ، فيحكي عنهم آراء هم منها براء ، وربما تناقله اللاحقون دون أن يفيئوا إلى ما قاله صاحب هذا الرأي فيشيع الوهم ، و من أمثلة ذلك :**

. حكى أبو حيان ، والمرادي عن الفارسي أنه ينصب المضارع بعد (إذن) بأن مضمرة . لكن بالرجوع إلى كتابيه الإيضاح ، والإغفال وجدته يذهب إلى أنها ناصبة بنفسها .

. نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه يرى أن (رب) لا يليها إلا الماضي لفظًا ومعنى . لكن بالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يذهب إلى أنها

يليها المضارع .

ـ حكى الكيشي عن المبرد ، وحكى الشيخ خالد عن سيبويه أنهما يقولان بأن (ليس) في الاستثناء تنصب ما بعدها على أنه خبر لها ، واسمهما مضمر فيها ، فإذا قلنا : (جاء القوم ليس زيدًا) الضمير يعود على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والمعنى : ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وما نسب إليهما تعوزه الدقة ؛ لأن كلامهما صريح في أن الضمير يعود على البعض المفهوم من كله السابق .

تلك هى أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، والله أسأل – وهو خير من يُسأل – أن يوفقني لخدمة كتابه ، ولغة القرآن ، وسنة نبيه ﷺ.

فهرس المصادر والمراجع

***ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة لعبد اللطيف الزبيدى . تحقيق : طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولي (١٤٠٧هـ –١٩٨٧م).**

***إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي . تحقيق : أنس مهره . دار الكتب العلمية . لبنان . الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ . ١٩٩٨م).**

*** الإتقان في علوم القرآن للسيوطي . تحقيق : سعيد المندوب . دار الفكر . لبنان . الطبعة الأولى (١٤١٦هـ . ١٩٩٦ م) .**

***ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان . تحقيق : رجب عثمان محمد ، و رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الأولى (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).**

*** الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي – تحقيق: عبد الله على الحسيني – ومحسن سالم العميري – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م).**

الأزهية في علم الحروف للهروي – تحقيق : عبد المعين الملوحي – الطبعة الثانية – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق(١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م).

***أسرار العربية لأبى البركات الأنباري – تحقيق: محمد بهجة البيطار – مكتبة الترقي بدمشق (١٣٧٧هـ –١٩٥٧م).**

***أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري . دار الفكر (١٤١١ هـ –١٩٩٠م).**

*الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة(١٤٢٠هـ –١٩٩٩م) .

*أضواء البيان للشنقيطي– تحقيق مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر – بيروت (١٤١٥هـ . ١٩٩٥م).

*إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه . مكتبة المتنبي . القاهرة (بدون).

*إعراب الحديث النبوي للعكبري . تحقيق : عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – دار الفكر دمشق (١٤٠٩ هـ –١٩٨٩م).

*إعراب القراءات السبع وعللها لا بن خالويه– تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م).

*إعراب القرآن للنحاس . تحقيق: زهير غازي زاهر – عالم الكتب – الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).

* الأعلام للزركلي – تحقيق : الدهان ، و عبد السلام – دار العلم للملايين (بيروت – لبنان) . الطبعة الثانية (١٩٨٩م).

*الإغفال للفارسي – تحقيق :عبد الله بن عمرالحاج إبراهيم – المجمع الثقافي (١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م).

*الأمالي ابن الشجري – تحقيق: محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولي (١٤١٣ هـ –١٩٩٢م).

*أمالي السهيلي – تحقيق : محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام (بدون).

*الأمالي في لغة العرب لأبي علي القالي . دار الكتب العلمية (١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م) .

*إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ لابن حجر العسقلاني . تحقيق : محمد عبد المعيد خان . دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م) .

*الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين لأبى البركات الأنباري – المكتبة العصرية – بيروت (١٤١٨هـ –١٩٩٧م) .

*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري – مكتبة ومطبعة الحلبي – الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

*الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب –تحقيق:موسى بناي العليلي– مطبعة العاني – بغداد (بدون) .

*الإيضاح لأبى علي الفارسي – تحقيق: كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية (١٤١٦ هـ –١٩٩٩م).

* إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني . دار الكتب العلمية (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).

*البحر المحيط لأبى حيان – تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م).

*البديع فى علم العربية لمجد الدين بن الأثير – تحقيق: فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولي (١٤٢٠هـ).

*البرهان في علوم القرآن للزركشي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث – القاهرة (بدون) .

*البسيط في شرح جمل الزجاجي لأبن أبى الربيع – تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولي (١٤٠٧ هـ –

١٩٨٦ م).

*بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي– تحقيق: محمد على النجار – المكتبة العليمية – بيروت (بدون).

*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت (١٤١٩ هـ . ١٩٩٨م)

*البيان في شرح اللمع لابن جني للشريف الكوفي – تحقيق : علاء الدين حموية – دار عمار – الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ –٢٠٠٢م).

*البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنبارى تحقيق : طه عبد الحميد طه – مراجعه : مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية (٢٠٠٦م).

*تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٣٠٦هـ) .

*التبصرة والتذكرة للصيمري– تحقيق: فتحي أحمد مصطفى – جامعة أم القرى . الطبعة الأولى(١٤٠٢هـ –١٩٨٢م) .

*التبيان في إعراب القرآن للعكبري – تحقيق: على محمد البجاوي – مطبعة الحلبي (بدون).

*التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين للعكبري– تحقيق: عبد الرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان . الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م).

* التحبيرشرح التحرير في أصول الفقه لأبي الحسن المرداوي . تحقيق: عبد الرحمن الجبرين ، وعوض القرني ، وأحمد السراح . مكتبة الرشد . الرياض (١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠م).

*تذكرة النحاة لأبي حيان – تحقيق: عفيف عبد الرحمن –مؤسسة

الرسالة . الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م).

***ترشيح العلل فى شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي- تحقيق: عادل محسن سالم العميري – جامعة أم القرى (١٤١٩ هـ -١٩٩٨م).**

*** التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان – تحقيق : حسن هنداوي – دار القلم – دمشق :**

. الجزء الأول . الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

. الجزء الرابع . الطبعة الأولى (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م).

. الجزء الرابع : تحقيق :الشربيني إبراهيم أبو طالب . المحفوظ تحت رقم (٢٢٢٥) بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

***التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري . دارإحياء الكتب العربية (بدون).**

***التفسير الكبير لفخر الدين الرازي – دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولي(١٤٢١هـ) .**

***تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهري – تحقيق : محمد عوض مرعب . دار إحياء التراث العربي . بيروت (٢٠٠١م).**

*** توجيه اللمع لابن الخباز – شرح كتاب اللمع لابن جني – تحقيق: فايز زكى محمد دياب – دار السلام – الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ -٢٠٠٢ م) .**

*** توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي –الطبعة الأولى(١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م).**

*** التوطئة لأبي علي الشلوبين- تحقيق : يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي . القاهرة.**

*** ثمار الصناعة في علم العربية للدينوري الملقب بالحليس . تحقيق :**

محمد بن خالد الفاضل – إدارة الثقافة و النشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية (١٤١١ هـ –١٩٩٠م) .

*** الجامع لأحكام القرآن المسمي تفسير القرطبي لأبى عبد الله القرطبي – مطبوعات دار الشعب (دون).**

*** الجمل في النحو للخليل بن أحمد – تحقيق:فخر الدين قباوة – الطبعة الخامسة (١٤١٦هـ –١٩٩٥م).**

*** الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ –١٩٩٠م) .**

*** الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى(١٤١٣ هـ –١٩٩٢م) .**

*** جواهر الأدب في معرفة كلام العرب(معجم للحروف العربية) لعلاء الدين الإربلي – صنعه : إميل بديع يعقوب – دار النفائس – الطبعة الأولى(١٤١٢ هـ –١٩٩١م) .**

***حاشية الدسوقي مصطفي محمد عرفة ، وبهامشه متن مغنى اللبيب لابن هشام الأنصاري – مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني (بدون).**

*** حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، ومعها شرح الشواهد للعيني – المكتبة التوفيقية (بدون) .**

*** الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق: عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م) .**

*** الحلبيات لأبي علي الفارسي – تحقيق : حسن هنداوي – دار القلم (دمشق) دار المنارة (بيروت) . الطبعة الأولي (١٤٠٧ هـ –١٩٨٧م) .**

* الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري . تحقيق: عادل سليمان جمل – مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م) .

* الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار — الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة (١٩٩٩م) .

دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – القاهرة – (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤ م).

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني . تحقيق : محمد عبد المعيد . مجلس دائرة المعارف العثمانية . صيدر أباد . الهند (١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م) .

* الدرر اللوامع علي همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي – تعليق وتصحيح : أحمد السيد أحمد علي – المكتبة التوفيقية (بدون).

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي . تحقيق : أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق (بدون).

* درة الغواص في أوهام الخواص للحريري . تحقيق : عرفات مطرجي . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . (١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م) .

* دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية لابن تيمية . تحقيق : محمد السيد الجليند . مؤسسة علوم القرآن دمشق . (١٤٠٤هـ).

* ديوان أبي الأسود الدؤلي لأبي سعيد السكري . تحقيق : محمد حسن آل ياسين . دار ومكتبة الهلال (١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م) .

* ديوان امرئ القيس . اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة . بيروت . الطبعة الثانية (١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م).

* ديوان أمية بن الصلت – تحقيق : عبد الحفيظ السلطي . الطبعة

الثانية . دمشق (بدون) .

*** ديوان النابغة الذبياني بيروت . شرح : حمدو طماس . دار المعرفة . بيروت . الطبعة الثانية(١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥ م)**

*** رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي – تحقيق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون).**

*** روح المعاني للألوسي – دار إحياء التراث – بيروت (بدون).**

*** زاد المسير فى علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي – المكتب الإسلامى – بيروت – الطبعة الثالثة(١٤٠٤هـ).**

*** سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك – تحقيق : عدنان محمد ، وفاخر جبر . دار البحوث للدراسات الإسلامية – الإمارات – الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤ م) .**

*** سر صناعة الإعراب لابن جني– تحقيق: حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).**

*** شرح كتاب سيبوبة لأبى سعيد السيرافى:**

. الجزء الأول: تحقيق:رمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، ومحمود هاشم . الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦م) .

ـ الجزء الثاني : تحقيق : رمضان عبد التواب – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠م).

. الجزء التاسع : تحقيق : شعبان صلاح ، و عبد الرحمن محمد عصر – دار الكتب و الوثائق القومية (١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦ م).

*** شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الجنبلي – تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، محمود الأرناؤوط ـ دار بن كثير . دمشق**

(١٤٠٦هـ).

*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– مكتبة دار التراث . الطبعة العشرون (١٤٠٠ هـ -١٩٨٠م) .

شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري – تحقيق : عبد الستار أحمد فراج – مطبعة المدني – مكتبة العروبة – القاهرة (بدون).

* شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه الموصلي المعروف بابن القواس . تحقيق : عبد الله علي السلام – مكتبة الرشد – الرياض (١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م) .

* شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، و شرح الشواهد للعيني . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية (بدون).

* شرح التسهيل لجمال بن مالك – تحقيق : عبد الرحمن السيد ، و محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة و النشر – الطبعة الأولي . (١٤١٠ هـ -١٩٩٠م) .

* شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – تحقيق : عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ -٢٠٠٠ م) .

* شرح الشواهد للعيني – طبع مع حاشية الصبان و شرح الأشمونى علي ألفية بن مالك . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية (بدون).

* شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني – تحقيق : نوري ياسين حسين – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥م) .

* شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق : عبد المنعم هريدي – جامعة

أم القرى (بدون).
* شرح اللمع فى النحو للواسطي الضرير – تحقيق : رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى(١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م).
* شرح اللمع لابن برهان – تحقيق: فائز فارس– الطبعة الأولى . الكويت(١٤٠٤هـ -١٩٨٤م).
* شرح اللمع للباقولي– تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – (١٤١١ هـ -١٩٩٠م).
* شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة (بدون).
* شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي على الشلوبين – تحقيق : تركي بن سهو بن نزال العتيبي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية (١٤١٤ هـ -١٩٩٤م) .
* شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ . تحقيق : محمد أبو الفتوح شريف – الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية (١٩٨٧م) .
* شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لابن الحاجب – الطبعة الأولى . الرياض(١٤١٨هـ . ١٩٩٧م).
* شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس – دار الزمان . الطبعة الأولى (١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥ م) .
* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م) .
* شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق : فواز الشعار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م) .
* شرح جمل الزجاجي لابن خروف – تحقيق : سلوى محمد عمر –

جامعة أم القرى . (١٤١٩هـ) .

* شرح شافية ابن الحاجب للرضي – تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب العليمة – بيروت (١٤٠٢ هـ –١٩٨٢م) .

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م) .

* شرح عيون الإعراب للمجاشعي . تحقيق : عبد الفتاح سليم – دار المعارف – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م) .

* شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعه الموصلي المعروف بابن القواس – تحقيق: على الشوملي – دار الأمل – الطبعة الأولى (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) .

* شرح ملحة الإعراب للحريري . تحقيق : فائز فارس . دار الأمل . الأردن . الطبعة الأولى(١٤١٢ هـ . ١٩٩١م).

* شرح الوافية نظم الكافية لأبى عمرو عثمان بن الحاجب – تحقيق : موسى بناي علوان العليلي – مطبعة الآداب فى النجف الأشرف – (١٤٠٠هـ –١٩٨٠م).

* الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي على الفارسي . تحقيق : محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الأولي . (١٤٠٨ هـ –١٩٨٨م).

* شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب . بيروت (بدون).

* صحيح البخاري – تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد (١٤١٩ هـ .

١٩٩٨م).

* الصفوة الصفية فى شرح الألفية للنيلي – تحقيق: محسن بن سالم العميري – جامعة أم القرى– (١٤١٩هـ) .

* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي – دار الجيل – بيروت (بدون).

* علل النحو للوراق . تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م) .

* العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني شرح الشيخ خالد الأزهري – تحقيق : البدراوي زهران – دار المعارف – الطبعة الثانية(بدون).

* العين للخليل – تحقيق : مهدي المخزومي ، و إبراهيم السامرائي – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ –١٩٨٨م).

* غريب الحديث للخطابي . تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي . جامعة أم القرى . (١٤٠٢ هـ) .

* الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلي . تحقيق: ممدوح خسارة – الطبعة الأولى – الكويت (١٤٢٣ هـ –٢٠٠٢ م) .

* الفصول الخمسون لابن معطي – تحقيق : محمود محمد الطناحي – مطبعة الحلبي.

* فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم لعبد الحي الكتاني . تحقيق : إحسان عباس دار العربي الاسلامي . بيروت . لبنان (١٤٠٢هـ ١٩٨٢. م).

* فوات الوفيات و الذيل عليها لمحمد بن شاكر الكتبي – تحقيق :

إحساس عباس – دار صادر. بيروت (بدون).

* القاموس المحيط للفيروزابادى – نسخة مصورة عن الطبعة الثانية للمطبعة الأميرية – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٩ هـ -١٩٧٩ م) .

* الكافية فى النحو لابن الحاجب – تحقيق : طارق نجم عبد الله – مكتبة دار الوفاء – المنصورة (بدون) .

* كتاب سيبويه – تحقيق : عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى(بدون) .

* الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري – تحقيق: محمد الصادق قمحاوي – مطبعة الحلبي – (١٣٩٢ هـ -١٩٧٢ م) .

* الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي . تحقيق :عدنان درويش ، و محمد المصري . مؤسسة الرسالة . بيروت -(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

* الكناش فى النحو و التصريف لأبي الفداء – تحقيق : جوده مبروك محمد– مكتبة الآداب (بدون).

* اللامات للزجاجي – تحقيق : مازن مبارك – المطبعة الهاشمية بدمشق – (١٣٨٩ هـ -١٩٦٩م) .

* اللؤلؤة في علم العربية وشرحها ليوسف السُّرَمَري العبادي . دراسة وتحقيق وتعليق : أمين عبد الله سالم . مطبعة الأمانة . الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ . ١٩٩٢ م) .

* اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري – تحقيق : عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م) .

* لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لأبي الفضل ابن فهد الهاشمي . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

* لسان العرب لابن منظور – تحقيق : عبد الله الكبير و زميليه – دار المعارف (بدون) .

* اللمع فى العربية لابن جني – تحقيق : حسين محمد شرف – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ–١٩٧٩م) .

* المؤتلف و المختلف فى أسماء الشعراء و كناهم و ألقابهم و أنسابهم و بعض شعرهم لأبي القاسم الآمدي – صححه : ف كرنكو – دار الجيل – بيروت(بدون).

* المتبع فى شرح اللمع لأبي البقاء العكبرى – دراسة و تحقيق : عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي – جامعة قاريونس – بنغازي – الطبعة الأولى (١٩٩٤م) .

* المحتسب فى تبيين و جوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها لابن جني– تحقيق :علي النجدي ، وعبد الحليم النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل – القاهرة (١٤٢٠ هـ –١٩٩٩م) .

* المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية– تحقيق : عبد السلام عبد الشافي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ –١٩٩٣) .

* المحكم و المحيط الأعظم لابن سيده – تحقيق : عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت (٢٠٠٠م).

* المرتجل لابن الخشاب – تحقيق: علي حيدر– دمشق (١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م).

* مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري . تحقيق جمال عيتاني . دار الكتب العلمية . بيروت . (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م) .

* المسائل الشيرازيات لأبي على الفارسي – تحقيق : حسن هنداوي . كنوز إشبيلية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ –٢٠٠٤م) .

* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي – تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي – مكتبة العاني – بغداد (بدون).

* مسائل خلافية فى النحو لأبي البقاء العكبري – تحقيق : عبد الفتاح سليم – مكتبة الآداب (١٤٢٥هـ –٢٠٠٤ م) .

* المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق : محمد كامل بركات – دار الفكر بدمشق (١٤٠٠ هـ –١٩٨٠م).

* المصباح المنير للفيومي– المكتبة العلمية – بيروت (بدون).

* معاني الحروف للرماني – تحقيق : عبد الفتاح سليم – مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة (بدون).

* معاني القرآن للأخفش . تحقيق : هدى قراعة – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى –(١٤١١ هـ –١٩٩٠ م) .

* معانى القرآن للنحاس– تحقيق: محمد علي الصابوني– جامعة أم القرى– الطبعة الأولى(١٤٠٩ هـ) .

* معاني القرآن للفراء – الطبعة الثالثة (١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م) .

* معاني القرآن للكسائي – جمع : عيسى شحاته عيسى – دار قباء (١٩٩٨م).

* معاني القرآن و إعرابه للزجاج – تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي –

دار الحديث – القاهرة (١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م) .

* معجم المؤلفين تراجم مصنفي العلوم لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان (بدون).

* معجم مقاييس اللغة لابن فارس – تحقيق : عبد السلام هارون – دار الجيل (بدون).

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية (٢١) – الكويت الطبعة الأولى –(١٤٢٣ هـ –٢٠٠٢ م) .

* المفصل في علم العربية للزمخشري – الطبعة الثانية – دار الجيل – بيروت – لبنان (بدون) .

* المفضليات للمفضل الضبي – تحقيق : أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام هارون – مطبعة المعارف (١٣٦٢هـ) .

* المقتصد لشرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق : كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة و الإعلام – العراق . (١٩٨٢م) .

* المقتضب للمبرد – تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥–١٩٩٤م) .

* المقدمة الجزولية فى النحو للجزولي – تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد – طبعة أم القرى(بدون) .

* مقدمة فى النحو لخلف الأحمر – تحقيق : عز الدين التنوخي – دمشق (بدون).

* المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور– تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض– دارالكتب العلمية – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ –١٩٩٨م) .

*** الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع . تحقيق : على بن سلطان الحكمي (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .**

*** الممتع فى التصريف لابن عصفور – تحقيق : فخر الدين قباوة – دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م) .**

*** الموجز فى النحو لابن السراج . تحقيق : محمد محمد سعيد (بدون).**

*** نظم الفرائد و حصر الشرائد للمهلبي(– تحقيق: عبد الرحمن العثيمين– مكتبة الخانجي – مكتبة التراث بمكة المكرمة . الطبعة الأولى(١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م) .**

*** همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي– تحقيق: عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية (بدون).**

ثبت البحث التفصيلي

المقدمة.

التمهيد : ترجمة أبي المظفر العبادي.

الفصل الأول : آراؤه الخاصة بالمفردات و الأبنية.

١. (كلا) و(كلتا) بين التثنية والإفراد .

٢. (ليس) بين الفعلية والحرفية.

٣. (حاشا) بين الحرفية والفعلية.

٤ . من معاني (مِنْ) :(ابتداء الغاية . التبعيض . تبيين الجنس . الزيادة) .

٥ . من معاني الباء :(الإلصاق ، والاستعانة و الغرض والعلة ، والتعدية ، والزيادة) .

٦ . أصل واو القسم.

٧. (مذ) و (منذ) بين الاسمية والحرفية.

٨ . معنى (رُب) .

٩. (مع) بين الاسمية والحرفية.

١٠. صياغة التعجب من الألوان .

١١ . مجيء (أو) للتقريب .

١٢. (إذن)الناصبة عملها ،والوقف عليها.

١٣ . وقوع (لمَّا) اسماً ظرفياً بمعنى (حين).

الفصل الثاني :آراؤه الخاصة بالتراكيب.

١. تقديم الخبر على أخوات (كان) المقترنة بـ (ما) .

٢. تقديم خبر (ليس) عليها.

٣. دخول (ما) الكافة على (رب) .

٤ . توكيد النكرة .

٥. عطف البيان في النكرات.

٦. إغراء الغائب .

الفصل الثالث : آراؤه الخاصة بالإعراب والعامل .

١. فعل الأمر بين البناء والإعراب.

٢ . إعراب منصوب (كان) وأخواتها.

٣. عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها .

٤. اسم (لا) النافية للجنس المفرد بين البناء والإعراب.

٥. الأسماء الموضوعة موضع المصدر في نحو : (اشتمل الصماء)إعرابها ، والعامل فيها .

٦ . ناصب المفعول معه.

٧ . تقدير الاسم بعد (ليس) في الاستثناء .

٨. الإعمال والإهمال في واو(رُبَّ) .

٩. إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي.

١٠. ناصب المضارع بعد (كي)إذا لم تدخل عليها اللام.

١١. ناصب المضارع بعد لام التعليل.

١٢. ناصب المضارع بعد (حتى).

١٣. العلم الثلاثي الأعجمي بين الصرف والمنع.

الخاتمة .

فهرس المصادر والمراجع .